وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
Ministry of higher education and scientific research
جامعة الشهيد الشيخ العربي التبسي - تبسة
Echahid Cheikh Larbi Tebessi University- Tebessa
كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية
faculty of humanities and social sciences

قسم التاريخ والآثار
تخصص تاريخ الثورة الجزائرية

مذكرة ماستر تحت عنوان

الأوضاع الاجتماعية و الثقافية في عهد الرئيس أحمد بن بلة 1962-1965

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر L.M.D

من إعداد الطلبة:
- جهينة لوصيف
- سارة سوداني

إشراف الأستاذ(ة):
- محمد شاهين زموشي

أعضاء لجنة المناقشة:

الاسم واللقب	الرتبة العلمية	الصفة
عبد الوهاب شلالي	أستاذ التعليم العالي	رئيسا
محمد شاهين زموشي	أستاذ مساعد – أ -	مشرفا ومقررا
خليدة بليدي	أستاذ مساعد – أ -	عضوا ممتحنا

السنة الجامعية 2022 / 2023

بسم الله الرّحمان الرّحيم

قال الله تعالى :

﴿وَقُلِ ٱعْمَلُواْ فَسَيَرَى ٱللَّهُ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُۥ وَٱلْمُؤْمِنُونَ ۖ وَسَتُرَدُّونَ إِلَىٰ عَٰلِمِ ٱلْغَيْبِ وَٱلشَّهَٰدَةِ فَيُنَبِّئُكُم بِمَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ﴾

[التوبة : الآية 105]

إهـــداء

(وقل ربي زدني علما) طه 111

أهدي هذا العمل المتواضع

إلي:

من أجمل إسمه أبي الغالي الذي قدم لي كل ما هو غالي لأصل إلى ما أنا عليه اليوم

إلى الغالية أمي التي بدعائها أن أبلغ المعالي.

إلى من كان لي سند طيلة إنجازي لهذا العمل زوجي

إلى صديقتي و زميلتي التي قاسمت معي مشقة هذه المذكرة سارة سوداني.

وإلى كل من ساهم في هذا العمل من قريب أو بعيد.

شكر و عرفان

الحمد لله الذي أعاننا ووفقنا على إتمام هذه المذكرة،

نشكر الأستاذ " **زموشي محمد شاهين** " الذي بفضل نصائحه وتوجهاته لنا أتمما مذكرتنا، والذي لم يبخل عنا بالنصائح التي كانت لنا حافزا وعونا لنكمل عملنا هذا.

كما نتقدم بالشكر إلى الأساتذة بقسم التاريخ بجامعة الشيخ العربي التبسي–تبسة– الذين ساهموا في إعطاءنا المادة العلمية لتسهل علينا إنجاز عملنا.

لوصيف جهينة – سوداني سارة

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
People's Democratic Republic of Algeria
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
The Ministry of Higher Education and Scientific Research
جامعة العربي التبسي- تبسة
the university of Echahid Cheikh Larbi Tebessi University
كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية
faculty of humanities and social sciences

قسم التاريخ والآثار

إذن بالإيداع

أنا الموقع أدناه، الأستاذ(ة) : رحموني محمد تتاهين الرتبة : .....

المشرف على مذكرة الماستر تحت عنوان : الأوضاع الاجتماعية والثقافية في عهد الرئيس أحمد بن بلة (1965-1968)

.....

والمكملة لنيل شهادة الماستر في تخصص : تاريخ الثورة الجزائرية

من إعداد :

1. الطالب(ة) : لوصيف حسينة .....
2. الطالب(ة) : سعودي بني سارة .....

أصرح بأنني تابعت المذكرة عبر جلسات إشرافية خلال الموسم الجامعي 2023/2022 ، وأنها تتوفر على الشروط العلمية الأكاديمية والأسس المنهجية والجوانب الشكلية والموضوعية والتي تجعلها مؤهلة للعرض أمام لجنة المناقشة.

<u>وعليه أجيز هذه المذكرة للايداع لدى أمانة القسم</u>

تبسة في: 2023-05-30

توقيع الأستاذ المشرف

People's Democratic Republic of Algeria
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
The Ministry of Higher Education and Scientific Research
جامعة العربي التبسي- تبسة
the university of Echahid Cheikh Larbi Tebessi University
كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية
faculty of humanities and social sciences

قسم التاريخ والآثار

تصريح شرفي

يتضمن الإلتزام بالأمانة العلمية لانجاز البحوث

ملحق القرار رقم 933 المؤرخ في 2016/07/20

أنا الموقع أدناه، الطالب(ة) : لوراني سارة رقم التسجيل : 34017958

صاحب بطاقة التعريف رقم : 405201661 المؤرخة في : 2023-03-18

الصادر عن بلدية / دائرة : الونزة

والمسجل في ماستر : تاريخ الثورة الجزائرية خلال السنة الجامعية: 2022 / 2023

والمكلف بإنجاز مذكرة ماستر بعنوان : الأوضاع الاجتماعية والثقافية في عهد الرئيس أحمد بن بلة (1962-1965)

تحت إشراف الأستاذ (ة): زهوني شاهينة

أصـــرح بشـــرفي أنني إلتزمت بالمعايير العلمية والمنهجية والأخلاقية المطلوبة في إنجاز البحوث الاكاديمية وفقا لما نص عليه القرار رقم 933 المؤرخ في 2016/07/20 المحدد للقواعد المتعلقة بالوقاية من الســـرقة العلمية ومكافحتها، و أتحمل أي مخالفة لهذا القرار وكل ما يترتب عنه من عوقب قانونية.

تبسة في: 30 / 05 / 2023

مصادقة البلدية

توقيع المعني

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
People's Democratic Republic of Algeria
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
The Ministry of Higher Education and Scientific Research
جامعة العربي التبسي- تبسة
the university of Echahid Cheikh Larbi Tebessi University
كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية
faculty of humanities and social sciences

قسم التاريخ والآثار

تصريح شرفي

بتضمن الإلتزام بالأمانة العلمية لانجاز البحوث

ملحق القرار رقم 933 المؤرخ في 2016/07/20

أنا الموقع أدناه، الطالب(ة): لوصيف جهيدة رقم التسجيل: 34017941

صاحب بطاقة التعريف رقم: 209768315 المؤرخة في: 2018-6-24

الصادر عن بلدية / دائرة: الونزة

والمسجل في ماستر: تاريخ الثورة الجزائرية خلال السنة الجامعية: 2022 / 2023

والمكلف بإنجاز مذكرة ماستر بعنوان: الأوضاع الاجتماعية والثقافية في عهد الرئيس أحمد بن بلة (1962-1965)

تحت إشراف الأستاذ (ة): زموشي محمد شاهين

أصـــرح بشـــرفي أنني إلتزمت بالمعايير العلمية والمنهجية والأخلاقية المطلوبة في إنجاز البحوث الاكاديمية وفقا لما نص عليه القرار رقم 933 المؤرخ في 2016/07/20 المحدد للقواعد المتعلقة بالوقاية من الســـرقة العلمية ومكافحتها، و أتحمل أي مخالفة لهذا القرار وكل ما يترتب عنه من عوقب قانونية.

تبسة في: 30 ماي 2023

مصادقة البلدية

توقيع المعني

الموقع أسفله

قائمة المختصرات :

تر	ترجمة
تق	تقديم
ط	طبعة
ج	جزء
مج	مجلد
د.س.ن	دون سنة نشر
د.م.ن	دون مدينة نشر
ع	عدد
ص	صفحة
FLM	حزب من أجل الحرية
L.O.S	المنظمة الارهابية

فهرس الموضوعات

فهرس الموضوعات

الموضـــــوع	رقم الصفحة
فهرس الموضوعات	
مقدمة	01- 05
الفصل التمهيدي: المرحلة الانتقالية وخروج الجزائر من السيطرة الاستعمارية	06- 15
أولا: المفاوضات الرسمية ووقف إطلاق النار	07
1- مراحل المفاوضات	07
أ- اتصالات مولان 25-29 جوان 1960	07
ب- الاتصالات السرية	08
ج- اتفاقيات ايفيان مارس 1962	09
2- وقف إطلاق النار	10
ثانيا: المرحلة الانتقالية وإعلان الاستقلال	11
أ-المرحلة الانتقالية	11
ب- إعلان الاستقلال	13
ثالثا: قيام الجمهورية (توجهات الدولة)	14
* في المجال الاقتصادي	14
* في المجال الثقافي	15
الفصل الأول : ترجمة لشخصية أحمد بن بلة	16- 32
المبحث الأول: المولد والنشأة	17
المبحث الثاني: نضاله السياسي قبل الثورة	21
1- العوامل التي ساعدت لانخراطه في العمل السياسي	21

2- مهامـــــه	21
3- انخراطه في حزب الشعب الجزائري	22
4- المنظمة الخاصة	22
5- عملية السطو على بريد وهران	23
المبحث الثالث: دور أحمد بن بلة ونشاطه الثوري(1954-1956)	25
1-أحمد بن بلة والتحضيرات الأولية لتفجير الثورة	25
المبحث الرابع: أزمة صيف1962 ووصول بن بلة للسلطة	30
أ- أزمة صيف1962	30
ب- تولي بن بلة الحكم	31
الفصل الثاني : الأوضاع الإجتماعية الثقافية في عهد الرئيس أحمد بن بلة (1962-1965)	33- 53
المبحث الأول: الأوضاع الإجتماعية بعد الإستقلال (1962-1965).	34
1-البيئة الإجتماعية	34
2- السكن والهجرة	36
3- الصحة	38
المبحث الثاني: الأوضاع الثقافية	40
01-الوضعية الثقافية الموروثة	40
02- التعليم	41
03- التعريب	44
المبحث الثالث: تقييم السياسة الإجتماعية والثقافية في عهد الرئيس أحمد بن بلة (1962-1965)	45
المطلب الأول: سياسة أحمد بن بلة على المستوى الإجتماعي	45

المطلب الثاني: سياسة بن بلة على المستوى الثقافي	46
المطلب الثالث : تقسيم السياسة الإجتماعية والثقافية لأحمد بن بلة في فترة حكمه	50
الفصل الثالث: نهاية حكم بن بلة و تولي بومدين السلطة	74 - 54
المبحث الأول: التصحيح الثوري	55
أولا: وصول بومدين إلى الحكم	55
ثانيا: أسباب التصحيح الثوري	56
ثالثا: أهداف الانقلاب	61
رابعا: مبررات ونتائج التصحيح الثوري	62
المبحث الثاني: مواصلة بومدين النهج الاشتراكي	63
1- الإصلاحات الاجتماعية لهواري بومدين	63
2- الإصلاحات الثقافية في عهد الرئيس هواري بومدين	68
خاتمـــــــــــــــــة	77 - 75
ملاحـــــــــــق	82 - 78
قائمة البيبليوغرافيـا	90 – 83
ملخـــــــــص	92 - 91

مقدمـــــة

مقدمة:

بعد سنوات من الكفاح المرير استطاعت الثورة الجزائرية أن تطيح بأكبر قوة استعمارية ، واجبارها على الانسحاب والاعتراف بالدولة الجزائرية المستقلة وذلك من خلال توقيع اتفاقيات إيفيان في 18 مارس 1962، لتبدأ مرحلة جديدة من النضال ضد مخلفات الاستعمار في كل الميادين خاصة الاقتصادية و الاجتماعية والثقافية وهو ما استدعى إلى ضرورة تعيين حكومة جديدة، توكل لها مهمة البناء والتشييد و الإسراع في تخليص البلاد من مخلفات بنود اتفاقيات ايفيان ، التي شكلت تحدي حقيقي في جزائر الاستقلال.

وقد كان أول من تولى مقاليد الحكم في الجزائر بعد الاستقلال الرئيس أحمد بن بلة، وهو من الشخصيات السياسية البارزة ضحت من أجل استقلال الجزائر وقدمت النفس والنفيس ، حيث تميزت فترة حكمه بالعديد من التحديات الاجتماعية والثقافية وكان لها التأثير الكبير في بناء الدولة الوطنية الحديثة وتشكيل الهوية الجزائرية.

أهمية الموضوع:

تكمن أهمية الدراسة في:

- محاولة التعرف على القدرة الكبيرة التي استطاع من خلالها مجموعة من الثوار بأبسط الوسائل تكوين دولة بكيانها ومؤسساتها رغم ما تركه الاستعمار الفرنسي من مخلفات اجتماعية وثقافية كانت عائقا كبيرا أمام هاته الإرادة.
- إبراز دور أحمد بن بلة كشخصية بارزة في الثورة ورئيس للدولة الجزائرية المستقلة.
- التعريف بفترة تاريخية هامة في تاريخ الجزائر والتي لا يمكن تجاهل دورها في بناء الدولة الجزائرية المستقلة.

إشكالية الموضوع:

من خلال دراستنا لأوضاع الجزائر الاجتماعية والثقافية بعد الاستقلال طرحنا الإشكالية التالية: إلى أي مدى استطاعت حكومة أحمد بن بلة تخطي والخروج من دائرة الاستعمار ؟ وما هي أهم مميزات فترة حكمه على الصعيد الاجتماعي والثقافي؟ وهل وفق في التخلص من الموروث الاستعماري وتحقيق التنمية في مختلف الجوانب؟.

وتندرج تحت هذه الإشكالية جملة من التساؤلات الذي قام عليها موضوع الدراسة وهي كالتالي:

- ما هي العوامل التي أثرت على نشأة أحمد بن بلة والظروف التي ساهمت في صقل شخصيته؟.
- فيما تتمثل أهم المحطات التي خاضها أحمد بن بلة قبل اندلاع الثورة؟ وكيف ساعدته في مواصلة العمل العسكري بعدها؟.
- ما هو دور أحمد بن بلة في أزمة صيف 1962 وكيف مكنته من الوصول إلى السلطة؟.
- ما هي مخلفات الاستعمار الاجتماعية والثقافية في الجزائر المستقلة؟
- كيف برز دور أحمد بن بلة في مواجهة الأوضاع الاجتماعية الثقافية ؟ وما هي مجهوداته للتنمية في كل من المجالين؟ وما مدى نجاعة هذه المجهودات (السياسة المنتهجة)؟.
- ما الأسباب التي دافعت بوضع حد لحكومة أحمد بن بلة والإطاحة به؟.
- كيف استطاعت الحكومة الموالية لبن بلة تحسين الوضع الاجتماعي والثقافي من حتمية الانهيار؟

خطة الموضوع:

من خلال ما ذكرناه وتحصيلا للمادة العالمية الموجودة وللإجابة على الإشكالية المطروحة وضعنا خطة بحث متمثلة في: مقدمة ، فصل تمهيدي، ثلاث فصول رئيسية، خاتمة.

الفصل التمهيدي تطرقنا من خلاله إلى المرحلة الانتقالية والخروج من الهيمنة الاستعمارية احتوى على ثلاث نقاط عالجنا في النقطة الأولى اتفاقيات إيفيان الرسمية ووقف إطلاق النار، والنقطة الثانية تحدثنا فيها عن أهم ما مميز المرحلة الانتقالية والظروف الي أدت إلى إعلان الاستقلال وأدرجنا في النقطة الأخيرة انعقاد المؤتمر الأخير للمجلس الوطني للثورة وما سعت له الجزائر من توجهات جديدة.

الفصل الأول: درسنا من خلالها مسيرة أحمد بن بلة منذ صغره وصولا إلى توليه السلطة من خلال أربعة مباحث تمثل الأول في المولد والنشأة لأحمد بن بلة والمبحث الثاني في النضال السياسي له قبل الثورة أما المبحث الثالث تطرقنا من خلاله إلى الدور العسكري والدبلوماسي له في نجاح الثورة وصولا إلى المبحث الرابع والذي أدرجنا خلاله أزمة صيف 1962 والتي مهدت له الطريق لتولي السلطة.

والفصل الثاني المعنون بالأوضاع الاجتماعية الثقافية في عهد الرئيس أحمد بن بلة 1962-1965 وقد تمحور إلى ثلاث مباحث جمع الأول الوضع الاجتماعي من خلال ثلاث نقاط رئيسية:

البنية الاجتماعية ، السكن والهجرة، الصحة.

اما المبحث الثاني: قد خصصناه لدراسة الوضع الثقافي من خلال الوضعية التعليمية الموروثة والتعريب.

والمبحث الثالث تحدثنا فيه عن سياسة أحمد بن بلة لتدارك هذه الأوضاع وتحقيق التنمية مع وضع تقييم لها.

الفصل الثالث جاء على شكل مبحثين لدراسة نهاية فترة حكم أحمد بن بلة الأول يشمل الأسباب والأهداف والنتائج لانقلاب 15 جوان 1965 والثاني يفسر كيف استطاعت حكومة هواري مواصلة النهج الاشتراكي وتحسينه خاصة من الناحية الاجتماعية والثقافية، ثم خاتمة عبارة عن استنتاجات للدراسة.

أسباب اختيار الموضوع:

* الأسباب الذاتية:

- الرغبة في التعرف والتعريف بالرئيس أحمد بن بلة ومساهماته.
- الميول الشخصي لدراسة فترة ما بعد الاستقلال.
- الاطلاع على جوانب خفية في حياة الرجل سواء أثناء الثورة كدبلوماسي ،أو بعد الاستقلال كرئيس ورجل دولة.

* الأسباب الموضوعية:

- يمثل هذا الموضوع فترة تاريخية هامة في تاريخ الجزائر من خلال ما حققه الشعب من انتصارات لاسترجاع سيادته أمام المستعمر الفرنسي.
- ومن الأسباب الموضوعية أيضا دراسة الوضع الجزائري بعد الاستقلال خاصة من الناحية الاجتماعية والثقافية لمعرفة أهم ما مميز هذه الحقبة الزمنية.

المناهج المتبعة:

اعتمدنا في دراستنا على عدة مناهج تلزمها طبيعة الموضوع وهي:

* **المنهج التاريخي الوصفي:** والذي يقتضي بسرد الأحداث وترتيبها كرونولوجيا ووصف الأوضاع الثقافية والاجتماعية التي كانت تميز فترة الدراسة.

* **المنهج التاريخي الاستنتاجي:** والذي من خلاله نصل إلى النتائج التي خلفها الاستعمار والمؤثرة في كافة الجوانب بعد الاستقلال مع وضع جملة من النتائج التي ميزت سياسة أحمد بن بلة في نجاح هذا التحول التاريخي.

نقد المصادر والمراجع:

اعتمدنا في دراسة هذا الموضوع على عدة مصادر ومراجع أهمها:

1- نهاية حرب التحرير في الجزائر من خلال اتفاقيات إيفيان لبن يوسف بن خدة والذي تحدث فيه عن اللبنات الأولى للخروج من الهيمنة الاستعمارية إلى طريق الاستقلال وما ميز المرحلة الانتقالية، كذلك اعتبار بن يوسف بن خدة أحد أهم وأبرز القادة لجبهة التحرير.

2- مذكرات أحمد بن بلة لروبير ميرال والتي من خلالها استطعنا التعرف على أهم المحطات التي مر بها العسكري والمناضل أحمد بن بلة وما قام به من أجل الثورة الجزائرية.

3- الرئيس أحمد بلة يكشف أسرار الثورة تقديم أحمد منصور جاء هذا الكتاب على شكل تصريح شخصي لأحمد بن بلة مما زاد من أهميته في دراسة الموضوع، حيث أنه سرد من خلاله أهم الحقائق التي وجهته في مسيرته النضالية وصولا إلى تولي السلطة.

ونجد أيضا كتاب تاريخ الجزائر بعد الاستقلال لبنجامين ستورا وكتاب عبد الناصر والثورة الجزائرية لفتي الديب.

أما عن المراجع أهمها:

1- التشكيلة الاجتماعية والاقتصادية في مواجهة الريع رؤية منهجية حول ضعف القطاع الخاص لحياة بن زراع.

2- أبو زكريا بن يحي في كتابه الجزائر من أحمد بن بلة إلى عبد العزيز بوتفليقة.

الصعوبات:

- قلة المصادر التي تخدم الموضوع.
- ضرورة التنقل من أجل جمع الوثائق الأرشيفية التي تعد من أهم المراجع التي تخدم في هذه الدراسة.
- نقص المعلومات عن فترة أحمد بن بلة وعنه كشخصية بارزة في تاريخ الجزائر.
- صعوبة التعامل مع المصادر باللغة الأجنبية.

وفي النهاية نتقدم بالشكر إلى الأستاذ المشرف على المساعدات التي قدمها لنا لإنجاز هذا العرض.

الفصل التمهيدي

المرحلة الانتقالية وخروج الجزائر من السيطرة الاستعمارية

الفصل التمهيدي: المرحلة الانتقالية وخروج الجزائر من السيطرة الاستعمارية.

أولا: المفاوضات الرسمية ووقف إطلاق النار:

لقد استغرقت الثورة الجزائرية التي خاضها الشعب الجزائري من أجل انتزاع استقلاله ما يقارب الثمانية أعوام، هذه المدة الطويلة من الكفاح تبررها طبيعة الاستعمار الفرنسي في الجزائر من قمع وتنكيل واستبداد للشعب الجزائري وما عملت به فرنسا من سياسة استبدادية وتعسفية ضد هذا الشعب، لتحول الجزائر إلى مستعمرة استيطانية تحكمها أقلية من المستعمرين الأوربيين، بأحكامهم المطلقة وتستغل الوطن لأطماعها فقط.[1]

من هنا كانت الثورة السبيل الأوحد للتخلص من السيطرة الاستعمارية الفرنسية، والتي استخدمت كل الوسائل والطرق للقضاء على الثورة الجزائرية في الجبال ولكنها فشلت مما أجبرها على الجلوس إلى طاولة التفاوض ضد هذا الأخير، مرت بمحطات حاسمة لتتوج في النهاية باتفاقيات إيفيان مارس1962.[2]

1- مراحل المفاوضات:

حدثت عدة لقاءات بين الطرفين الجزائري والفرنسي ، حاولت من خلالها فرنسا جس النبض لقيادة الثورة لمعرفة مدى صلابتهم وطموحاتهم، وعندما فشلت في إقناعهم بشروطها رضخت في النهاية إلى التفاوض بجدية حول الاستقلال[3] ، ولابأس أن نذكر بعض هذه المحاولات التي سبقت اتفاقيات إيفيان في عهد الجمهورية الفرنسية الخامسة.[4]

أ- اتصالات مولان 25-29 جوان 1960:

جاءت المفاوضات الأولى في مدينة مولان الفرنسية في الفترة الممتدة من 15 إلى 19 جوان 1960،[5] حيث استجابت الحكومة الفرنسية المؤقتة للجمهورية على تصريح ديغول14 جوان 1960 من خلال إرسال مبعوثين هما **محمد بن يحي وأحمد بومنجل،** عاملتهما الحكومة الفرنسية معاملة سيئة وعزلتهما في مقر عمالة مولان من 25 إلى 29 جوان 1960، ولم تنظم إليهما على أساس مفاوضين، بل اعتبرتهما " متمردين"، حرما المناضلين الجزائريين من كافة الحريات الفردية والزيارات والاتصالات مع الصحافة.[6]

---

[1]- بن يوسف بن خدة : نهاية حرب التحرير في الجزائر (اتفاقيات إيفيان)، دار المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2002، ص07.

[2]- رضا مالك : الجزائر في إيفيان –تاريخ المفاوضات السرية 1956-1962-، دار الفرابي للنشر والتوزيع، لبنان، 2003، ص 25.

[3]- نورالدين حاروش : رؤساء الجزائر، دار الأمة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2022، ص90.

[4]- سامية بن فاطمة : السياسة الديغولية للقضاء على الثورة التحريرية من خلال مبادرتي تقرير المصير والجزائر جزائرية، مجلة علوم الإنسان، مج11، ع04، جامعة زيان عاشور، الجلفة،2022، ص 214.

[5]- عبد الوهاب بن خليف : تاريخ الحركة الوطنية من الاحتلال إلى الاستقلال، ط1، دار طليطلة للنشر، الجزائر، 2009، ص222.

[6]- بن يوسف بن خدة : مرجع سابق، ص 18،19.

بذلك اتضحت نوايا الجانب الفرنسي من هذا اللقاء واقتنع مبعوثًا الجبهة أن فرنسا تريد أن تدفع بهم إلى الاستسلام وترك أسلحتهم جانبا.[1]

اعتبرت محادثات مولان من أهم المراحل التي مرت بها الثورة التحريرية فهي أولى الاتصالات في مسار المفاوضات الرسمية، والتي من خلالها اتضحت محاولة الحكومة الفرنسية لفرض قراراتها على الوفد الجزائري، أدى ذلك إلى فشلها وعلقت الاتصالات بين الطرفين لتأتي مظاهرات ديسمبر1960 وتقلب كل الموازين.[2]

مجيء ديغول إلى الجزائر يوم8-12-1960 بقصد تهيئة الأجواء لإجراء استفتاء تقرير المصير دفع بملايين الجزائريين المسلمين للقيام بالمظاهرات ضد ديغول وسياسته، مصريين على هدفهم السامي وينادون بالاستقلال.

عرفت هاته الأخيرة بمظاهرات 11 ديسمبر 1960 والتي امتدت 3 أيام من 10 إلى15 ديسمبر خرج من خلالها 8 ملايين مسلم جزائري، اقتنع ديغول من خلال هذه المظاهرات أنه من الصعب على فرنسا أن تسترد ثقة الجزائريين وهذه الانتفاضة كانت منعرجًا حاسما في تاريخ المعركة المسلحة وميزت سير المفاوضات وأظهرت للمستعمر الفرنسي روح الكفاح والقدرات النضالية المرتفعة لدى الجماهير مما ساهم في تعجيل سير المفاوضات.[3]

ب- الاتصالات السرية.

حدثت عدة لقاءات بين الطرفين الجزائر والفرنسي في الفترة 1961 -1962 لعل أبرزها: لقاء لوسارن20-02-1961بسويسرا، مثل الحكومة المؤقتة كل من السيدان **أحمد بومنجل، والطيب بولحراف**، ومن الجانب الفرنسي **جورج لومبدو،هوميرلوس**.[4]

وقد كانت وجهات النظر متباعدة بين الطرفين حيث طالب الوفد الجزائري بضرورة الحفاظ على الوحدة الترابية والشعبية للبلاد ورفض أي محاولة لوقف إطلاق النار قبل الاتفاق، في حين طالب الوفد الفرنسي بالحكم الذاتي ومحاولة تجزئة الوحدة الترابية للجزائر بفصل الصحراء عن الشمال وعدم الاعتراف بجبهة التحرير كممثل وحيد للشعب الجزائري، لذلك فشل هذا اللقاء..[5]

---

[1] - باتريك افينو : حرب الجزائر ملف وشهادات، تر: بن داود سلامنية، دار الوعي للنشر والتوزيع، ج2، الجزائر، 2013، ص285.

[2] - ميلودي سهام : اتفاقية إيفيان: أسبابها ومضمونها وردود الأفعال دراسة تحليلية، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، قسم العلوم الاجتماعية والإنسانية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2015-2016، ص22

[3] - نورالدين حاروش، مرجع سابق، ص 101.

[4] - أزغيدي محمد لحسن : مؤتمر الصومام وتطور ثورة التحرير الوطني الجزائرية1956-1962، دار هومة للطباعة والنشر، الجزائر،2005، ص264.

[5] - بن يوسف بن خدة : مصدر سابق ، ص22.

ثم أعقبه لقاء إيفيان الأولى بتاريخ 1961 وقد مثل الوفد الجزائري **كريم بلقاسم، سعد دحلب، الصديق بن يحي، الطيب بولحروف، أحمد فرنسي، أحمد بومنجل، قايد أحمد، علي منجلي، رضا مالك**، أما الوفد الفرنسي قادهُ **لويس جوكس** محاولا من خلال ذلك التركيز على وقف القتال الذي كان يصفه بالإرهاب والاحتفاظ بالصحراء، ففشلت مفاوضات إيفان الاولى وتوقفت في **13 جوان 1961**.[1]

ثم عادت الاتصالات بسرعة في 20 جويلية1961 بـ "لوغران" بنفس الوفدين، إلا أن هذا اللقاء فشل وتوقف في 26 جويلية 1961.[2]

ثم جاء لقاء بال الأول والثاني في مدينة **بال** السوسرية يومي 28-29 أكتوبر 1961، مثل الوفد الجزائري كل من محمد بن يحي ورضا مالك ومثل الوفد الفرنسي بردنر دلوس وكلود سابي، كان هذا اللقاء عبارة عن مجموعة من الاقتراحات الفرنسية على الحكومة المؤقتة وكان الرد في **بال الثاني** نوفمبر 1961.

ج- اتفاقيات ايفيان مارس 1962:

لقد سبق اتفاقيات إيفيان لقاء مهم بين الطرفين كان بمثابة الأرضية التي مهدت لاتفاقيات إيفيان الثانية وذلك بمدينة لي روس في 11 فيفري 1962، والذي تمت فيه مناقشة كل المواضيع وحررت النصوص وقرر الوفد الفرنسي إضافة وزراء أخرين لتوقيع الاتفاقيات.[3]

جاء هذا اللقاء بموافقة الجانب الفرنسي أنه لن يكون هناك وقف للإطلاق النار إلا بعد أن يكون هناك اتفاق نهائي لكل المسائل السياسية والعسكرية، ويعتبر المجلس الوطني للثورة المؤهل الوحيد للإعلان وقف اطلاق النار، تمت بعد ذلك مناقشة كامل النقاط، وترك أمر الاتفاق النهائي على عاتق المجلس الوطني للثورة الذي اجتمع في 22-27 فيفري 1962 بطرابلس وتم التصويت على مشروع اتفاقيات ايفيان.[4]

التقى الوفدان الفرنسي والجزائري بصفة رسمية في 7مارس 1962 في ايفيان بفرنسا، تكون الوفد الجزائري من: كريم بلقاسم، بن طوبال، سعد دحلب، يزيد بن يحي، رضا مالك، الطيب بولحروف والعقيد بن عودة، والوفد الفرنسي تكون من: لوي جوكس، بورن- دي بروغلي، دي لوس، تريكو، بيار والجنرال دي كاما، دامت المحادثات إلى 18 مارس 1962،[5] وفي نفس اليوم اعلن بن يوسف بن خدة على أمواج إذاعة

---

[1] - عبد الوهاب بن خليف : مرجع سابق، ص 224،225.

[2] - زهير احددان :المختصر في تاريخ الثورة الجزائرية 1954-1962، مؤسسة إحدادن للنشر والتوزيع، ط1، الجزائر،2007، ص83،84.

[3] - بن يوسف بن خدة : مرجع سابق، ص 36.

[4] - لباز الطيب : مفاوضات الاستقلال بين فرنسا والجزائر 1960-1962، مجلة المفكر للدراسات القانونية والسياسية، مج3،ع3، جامعة الجلفة، 2020، ص20.

[5] - زهير احددان : مرجع سابق، ص89.

تونس وأمر الجيش بوقف القتال قائلا: « **بمقتضى تفويض للمجلس الوطني للثورة الجزائرية، وقعنا في الساعة الخامسة والنصف من عيشة اليوم على اتفاق وقف إطلاق النار ووقف القتال، وبمقتضى هذا الاتفاق العام المبرم اتفاق وقف إطلاق النار ووقف القتال، ويدخل حيز التنفيذ بكامل التراب الوطني يوم الاثنين 19 مارس في منتصف النهار بالتدقيق** » وبالتالي قد دقق الثورة الجزائرية وشعبها نصرًا كثيرًا في مسار طويل من المفاوضات الصعبة وأصبح دق الاستقلال مضمونًا.[1]

أقرت هذه الاتفاقية باستقلال الجزائر ووقف إطلاق النار والدخول في المرحلة الانتقالية لتنظيم الاستفتاء الشعبي، وقد تضمنت الاتفاقية البعض من المحاور التالية:

* وحدة تراب الجزائر شمالها وصحرائها.

* الاعتراف بجميع مقومات السيادة بما في ذلك الدفاع الوطني والسيادة الخارجية وأن الشعب الجزائري هو الشعب الوحيد، وحدد التعاون بين فرنسا والجزائر ومصير المدنيين والفرنسيين.

* الإفراج عن المعتقلين لمدة 20 يوم كحد أقصى من وقف إطلاق النار.[2]

* حرية اختيار الجنسية بكيفية فردية للأوروبيين في الجزائر مع احترام تقاليدهم الخاصة والذين يختارون الجنسية الفرنسية يعتبرون أجانب ويتمتعون بضمانات الأجانب.[3]

* إجراء استفتاء في كل من: الجزائر، باتنة، عنابة، قسنطينة، المدية، مستغانم، وهران، الأصنام، سعيدة، سطيف، تيارت، تيزي وزو...

* إجراء هيئة تنفيذية مؤقتة للإدارة الشؤون العامة والخاصة بالجزائر وحفظ النظام، وأيضا الإعداد لتنفيذ حق تقرير المصير كمحكمة للأمن العام وتمثل مندوب سامي الجمهورية الجزائرية.[4]

2- وقف إطلاق النار.

بعد 12 يومًا من المناقشة الجادة للوصول إلى اتفاقية وقف إطلاق النار، وذلك بعد لحظات من توقيع كريم بلقاسم باسم الوفد الجزائري، أمر بن يوسف بن خدة بوقف إطلاق النار على أمواج إذاعة تونس بقوله: « **باسم الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية، وبتفويض من المجلس الوطني للثورة الجزائرية، أعلن وقف إطلاق النار في كافة أنحاء التراب الجزائري إبتداءً من 19 مارس1962 على الساعة**

[1] - أزغيدي محمد لحسن : مؤتمر الصومام تطور ثورة التحرير الوطني الجزائرية1956-1962، دار هومة للطباعة والنشر، الجزائر، 2005، ص 269.

[2] - نفسه، ص 270.

[3] - أزغيدي محمد لحسن : مرجع سابق، ص 271.

[4] - بن يوسف بن خدة : مرجع سابق، ص 88.

الثانية عشر، أمر كل قوات الجيش الوطني المكافحة بوقف العمليات العسكرية، والاشتباكات المسلحة على مجموع التراب الوطني ».[1]

تاريخ 19 مارس هو عنوان النصر للشعب الجزائري ضد المحتل الفرنسي[2] وفي اليوم التالي أفرجت فرنسا على الزعماء الخمسة المسجونين لديها وفق ما جاء في اتفاقية إيفيان.[3]

وبهذا يكون قد سجل التاريخ حدثًا كبيرًا لنصر الشعب الجزائري وتقدير الأمة الجزائرية لشعبها ولأبطالها الذين صمدوا أمام إحدى القوى العظمى العالمية طول سبع سنوات ونصف، فما ضعفوا وما استكانوا وسجلوا بذلك أشرف صفقة في تاريخ الجزائر والأمة العربية الإسلامية.[4]

ثانيا : المرحلة الانتقالية وإعلان الاستقلال.

أ-المرحلة الانتقالية :

بعد خروج الجزائر من دائرة المفاوضات ومعركة الطاولة المستديرة وبعد تطبيق وقف إطلاق النار يوم 18 مارس 1962، جاءت الهيئة التنفيذية المؤقتة[5] والتي كانت لها عدة تسميات، من بينهم حكومة بومرداس، لأن مقرها كان في بومرداس ترأسها عبد الرحمان فارس[6] واختير هذا الأخير من قبل الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية ومناضلي جبهة التحرير الوطني، وحكمت هذه الهيئة من تاريخ تنصيبها في 31 مارس 1962 إلى غاية 20 سبتمبر 1962، ألا وهو تاريخ انتخاب المجلس الوطني التأسيسي.[7]

وكان لكل من فرنسا والجزائر وجهة نظر حول الهيئة، حيث أن فرنسا رأت فيها مستقبل الجزائر، أما الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية اعتبرتها وسيلة لكي تستلم السلطة في الجزائر الاستقلال، ولكن الحقيقة أن هذه الهيئة أداة تسير الجزائر خلال المرحلة الانتقالية.

---

[1]- نفسه، ص 38.

[2]-5 جويلية 1962، ذكرى استرجاع السيادة الوطنية، مجلة المتحف الصادرة عن المتحف المركزي للجيش، ع9، جويلية2019، ص 11.

[3]- عمار بوحوش : التاريخ السياسي للجزائر من البداية إلى 1962، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1997، ص540.

[4]- محمد صالح الصديق، أيام خالدة في حياة الجزائر، موفم للنشر والتوزيع، الجزائر، 2012 ص266.

[5]- اتفاقيات إيفيان، الاتصالات، المحادثات والمفوضات الجزائرية الفرنسية إبان ثورة التحرير الوطني (1954-1962)، منشورات مجلس الأمة ، الجزائر،د.س.ن، ص37.

[6]- ولد في مدينة أقبو في 30 جانفي 1911إشتغل منصب عون في قصر العدالة عين محضر قضائي لمدينة سطيف أول من مارس مهنة كاتب عدل- اشتغل أيضا كاتب ضبط في سبدو غرب الجزائر، ثم موثق في مدينة القل على الساحل الشرقي كان عضوا في المجلس العام لمدينة الجزائر ثم نائب في المجلس الجزائري، كان عضو نشط في صفوف الحزب الاشتراكي، كلف برئاسة لجنة مساندة الطلاب الجزائريين المقيمين بفرنسا ومن هنا بدأ نشاطه خارج الجزائر بفرنسا لقد انظم إلى جبهة التحرير الوطني 1957 واصل فارس نضاله السياسي في كنف فيدرالية جبهة التحرير الوطني قبل تسريحه من السجن 16 مارس 1962، ابلغه المحامي عن احتمال أن يكون رئيسا للهيئة التنفيذية المؤقتة التي بصدد إنشاءها بالجزائر وفي يوم 21 مارس 1962 كان له لقاء مع جوكس ليبلغه أن الحكومة الفرنسية والحكومة الجزائرية اتفقا على توليه رئاسة الهيئة التنفيذية حيث سماها بالهدية المسمومة ولم يرفضها احتراما بلاده. انظر: مذكرات عبد الرحمان فارس، الحقيقة المرة، دار القصبة للنشر والتوزيع، الجزائر، د.س.ن، ص 207.

[7]- أحمد منغور : موقف الرأي العام الفرنسي من الثورة الجزائرية1954-1962، دار التنوير، الجزائر، د.س.ن، ص103.

وعملت هذه الهيئة على تشكيل الأعضاء الجزائريين والفرنسيين بشكل متساوي، واعتبرت هذه الهيئة المؤقتة، مؤقتة ومهمتها محددة في الصلاحيات والزمن بما أنها تعمل بالتنسيق مع المفوض السامي الفرنسي في الجزائر.[1]

وتم تعيين أعضاء الهيئة التنفيذية المؤقتة من قبل الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية، والحكومة الفرنسية بعناية فائقة وهما:[2]

- الرئيـــــــــــس.
- نائـــــب الرئيـــس.
- مندوب للشؤون العامـــة.
- مندوب للشؤون الاقتصادية.
- منـــــدوب للزراعـــة.
- مندوب للشؤون الماليـــة.
- مندوب للشؤون الإداريـــة.
- مندوب للشؤون العامـــة.
- مندوب للشؤون الثقافيـــة.
- منـــــدوب للبريـــــد.

وكانت لهذه الهيئة التنفيذية المؤقتة عدة مهام والتي تشكلت في الأصل من أجلها:

* تسيير الشؤون العامة في البلاد.
* المحافظة على الأمن العام.
* تسيير إدارة البلاد.[3]

وكذلك من المهام الضرورية التي قامت بها هو تنفيذ وقف إطلاق النار والسهر على إنجاحه والشروع في تهيئة ظروف ملائمة لتنظيم استفتاء تقرير المصير.[4]

*إجلاء الجزائريين المقيمين خارج أراضي الوطن وتوفير لهم مساكن في بلادهم في أجواء حسنة.[5]

---

[1]- نفسه، ص 103.

[2]- بن يوسف بن خدة : مصدر سابق، ص 126.

[3]- المرحلة الانتقالية للثورة الجزائرية من 19 مارس 1962 إلى سبتمبر 1962، منشورات المتحف، ص 112.

[4]- أحمد منغور : مصدر سابق، ص104.

[5]- Merdaci abdelmadjid, Les chemins de l'indépendance, éd A.N.E.P,Alger,2012,P62.

خلال قيام الهيئة التنفيذية المؤقتة بأداء مهامها خاصة التحضير لإجراء استفتاء تقرير المصير وجدت عدة عراقيل وصعوبات لأنه وقع خلاف بين القيادات الوطنية الأمر الذي جعل مجموعة جبهة التحرير الوطني تخرج عن صمتها فقامت بتقديم استقالتها لكن الحكومة المؤقتة قامت برفض هذا الطلب، وكذلك بسبب قيام المنظمة الإرهابية LOS بأعمال تخريبية، لكن بفضل أعضائها استطاعت توقيف هذه الأعمال بالاتفاق مع المنظمة LOS، وكان الهدف من وراء هذه الأعمال عرقلت الانتخابات، وكذلك من بين العراقيل صعوبة طبع بطاقات التصويت لأن فرنسا كانت في عطلة صيفية مما أصعب عليهم العملية واستحالتها في الجزائر.[1]

ومن المشاكل أيضا في الجزائر هو الصراع على السلطة خاصة بعد إطلاق سراح الزعماء الخمسة ومعاناة الشعب الجزائري من مخلفات الكفاح الطويل.[2]

أما على الجانب الاقتصادي والاجتماعي فقد قامت الهيئة بوضع إطارات متخصصة في المجال الاقتصادي وشكلت النواة الأولى لإدارة الاقتصادية الجزائرية.[3]

ب- إعلان الاستقلال :

في الثالث من شهر جويلية 1962 اعترفت فرنسا رسميا باستقلال الجزائر وأصبح جان مرسيل جيبه أول سفير فرنسي معتمد في الجزائر وبهذا تواصل رحيل الأوربيين الأقدام السوداء إلى الوطن الأم.[4]

في يوم 5 جويلية قام عبد الرحمان فارس بنقل النتائج النهائية للمفوض السامي الفرنسي ورفع العلم الوطني فوق مبنى الهيئة التنفيذية ليعلن بهذا عن استقلال الجزائر رسميا[5] وكان هذا اليوم بالنسبة بالنسبة للشعب الجزائري يوم الحسم وخرج بعد ذلك جميع الشعب الجزائري في كامل التراب الوطني للتعبير عن فرحتهم بنيلهم الاستقلال.[6]

وهكذا بعد مضي 132 سنة من الاستعمار الفرنسي بالجزائر وبعد حرب شرسة وكفاح شعب وثوار دام سبع سنوات حيث سقيت كل أراض الوطن شبرًا شبرًا بدماء الشهداء واستشهاد أكثر من مليون شهيد نالت الجزائر استقلالها[7] وبهذا طويت الجزائر 132 سنة من التواجد الفرنسي بالجزائر.[8]

---

[1]- أحمد منغور : مصدر سابق، ص111.

[2]- المرحلة الانتقالية للثورة الجزائرية : مصدر سابق، ص 113.

[3]- نفسه، ص 121.

[4]- بينجامين ستورا، تاريخ الجزائر بعد الإستقلال1962-1988، تر: د صباح ممدوح كعدان، دار الثقافة الهيئة العامة السورية للكتاب : سوريا، د.س.ن، ص9،10.

[5]- احمد منغور : مصدر سابق، ص 112.

[6]- اتفاقيات إيفيان : مصدر سابق، ص 274.

[7]- عمورة عمار: موجز في تاريخ الجزائر، ط1، دار ريحانة للنشر، د.م.ن ، د.س.ن ، ص209.

[8]- أحمد منغور : مصدر سابق، ص 132.

ثالثا: قيام الجمهورية (توجهات الدولة):

من خلال مؤتمر طرابلس الذي انعقد في ليبيا من 27 ماي إلى 5 جوان 1962 طُرح برنامج حدد من خلاله الخطوط العريضة لمشروع الدولة والمجتمع الجزائري بعد نهاية الاستعمار.[1]

- تمحور جدول أعمال المؤتمر في النقاط التالية:[2]

* برنامج جبهة التحرير الوطني التمهيدي، الخاص بتحقيق الثورة الديمقراطية الشعبية.

* الملحق الأول: الحزب.

* الملحق الثاني: المهام العاجلة لجبهة التحرير بالإضافة إلى تشكيل مكتب سياسي يشرف على المرحلة الانتقالية حتى ينظم مؤتمر تقيمي.

أمهلت اللجنة مدة 10 أيام للإتمام عملها ثم عقدت جلسة فيما بينها لعرض التقارير التي كانت متباينة في التوجهات والرؤى والأفكار، لكنها اعتمدت المشروع المقدم والذي أخذ تسمية **"ميثاق طرابلس"**[3] والذي والذي من خلاله تحددت معالم الدولة الجزائرية المستقلة.[4]

وكان النهج الاشتراكي أحد هذه الاختيارات الكبرى في هذا الميثاق.[5]

أعطى هذا المشروع لبناء الدولة الجزائرية المستقلة رغم جميع الإرهاصات التي تعرضت لها لإطاحة بهذا المشروع، دينامية جديدة في مختلف المجالات السياسية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية من خلال.[6]

* في المجال الاقتصادي :

- خلق سوق داخلية وبداية التصنيع، فالثورة الزراعية مهمة أولية ذات جوانب ثلاث متكاملة: إصلاح زراعي، تحديث الفلاح والمحافظة على الثروة العقارية.

- تطوير المنشآت من خلال وضع شبكة السكك الحديدة والطرقات حسب المقتضيات الاقتصادية والاستراتيجية للاستعمار.

- القضاء على النظام الإمتيازي بين فرنسا والجزائر تدريجيا وحسب ترتيبات يتفق عليها.[7]

- في المجال الاجتماعي:

---

[1] - صالح دعاس عميور : مواثيق الثورة التحريرية وإشكالية بناء الدولة، مجلة العلوم الإنسانية ، مج32،ع1، جامعة الجزائر، جوان 2021، ص535.

[2] - نفسه، ص 536.

[3] - أنظر الملحق رقم 01ص؟؟؟؟

[4] - أحمد منغور : مصدر سابق، ص 106.

[5] - نفسه، ص 109.

[6] - محمد العربي الزبيري : كتاب مرجعي عن الثورة التحريرية 1954-1962، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر1954،د.م.ن، 2016،ص 278.

[7] - عبد القادر جغلول : النصوص الأساسية لثورة نوفمبر 1954(نداء أول نوفمبر-مؤتمر الصومام مؤتمر طرابلس)، تصدير: عبد العزيز بوتفليقة، 2008، ص 93.

- إقامة نظام الصحة العمومي المجاني.
- القضاء على البطالة والجوع والمرض والجهل.
- وضع استراتيجية لمواجهة الأوضاع المزرية المتراكمة عبر الحقبة الاستعمارية.[1]

*** في المجال الثقافي:**

- تطوير الثقافة لأهميتها الوطنية والحضارية.
- رفع مستوى الثقافة للشعب الجزائري.
- التمدرس العام المجاني.
- رفع مستوى المثقفين.[2]

[1] - محمد العربي الزبيري : مرجع سابق، ص 218.
[2] - نفسه، ص 219.

الفصل الأول

ترجمة لشخصية أحمد بن بلة

الفصل الأول : ترجمة لشخصية أحمد بن بلة:

المبحث الأول: المولد والنشأة:

1- حياته

ولد أحمد بن بلة[1] بن مبارك بن محجوب في 25 ديسمبر 1918، بمدينة مغنية[2] بوهران، بالغرب الجزائري، ينتمي في الأصل إلى أسرة مراكشية[3]حيث أن عائلته انتقلت من مراكش إلى مغنية بسبب عملية الثأر.

هو أحمد بن بلة بن مبارك بن محجوب وابن فاطمة بنت الحاج ولد في 25 ديسمبر 1916[4] وهو التاريخ الأرجح، حيث يذكر بن بلة نفسه أنه من أجل أن يلتحق باجتياز الشهادة الابتدائية قام أبوه مبارك بتزوير ميلاده، حيث أنه في ذلك الوقت كان التزوير سهلًا.

وكان أبوه يحصل على موارد عيشهم من تجارة صغيرة حيث كان له أرض صغيرة فقيرة وشحيحة من الماء، وكان له ستة إخوة من بينهم بنتان، أخوه الأكبر يدعى عمر شارك في حرب13-14 بكتيبة المدفعية الجزائرية وجُرح جراحا ثم رجع إلى مدينته وتوفي هناك، وأخوه الثاني اسمه عبد القادر مرض وتوفي في مغنية، والثالث يدعى رحال كان يشتغل في شمال فرنسا وتزوج هناك واعتقد أنه قتل خلال الهجرة الجماعية أثناء الحرب، وأخوه الرابع وسيني نسبة إلى ولي من أولياء جهة مغنية، سيدي محمد وسني، وفي عام 1939 دعي إلى الخدمة العسكرية في الجيش الفرنسي وأصيب هناك بالسل وتوفي[5] . وفي نفس السنة التي توفي فيه أخوه توفي والده بمغنية. ومن الرجال بعائلته الذي بقي على قيد الحياة هو أحمد.

تعليمه:

لم يتلق أحمد بن بلة تعليما عميقا في صغره[6] ثم انتقل إلى مدينة تلمسان ليواصل دراسته الثانوية هناك[7] كما أنه دخل المدرسة الفرنسية وتعلم لغتهم وحين دخوله هذه المدرسة. عرف أن الجزائر

---

[1]- انظر الملحق رقم02 ص ؟؟؟

[2]- محمد الشريف ولد حسين : عناصر للذاكرة حتى لا أحد ينسى-من المنظمة الخاصة 1947 إلى الاستقلال الجزائر في 5 جويلية1962-، ط1، دار القصبة، الجزائر، 2009، ص03.

[3]- بسام العسلي : نهج الثورة الجزائرية، دار الرائد- النفائس، د. م.ن، د.س.ن، ص 192.

[4]- نورالدين حاروش : مرجع سابق، ص 130.

[5]- روبير ميرال : مذكرات أحمد بن بلة، تر: العفيف الأخضر، دار الآداب للنشر والتوزيع، بيروت، د.س.ن، ص 31.

[6]- رابح لونيسي : رؤساء الجزائر في ميزان التاريخ، تقييم أكاديمي لنصف قرن من مسيرة الجزائر المستقلة، دار المعرفة،الجزائر،2011 ، ص 55.

[7]- عاشور شرفي : قاموس الثورة الجزائرية1954-1962، تر: عالم مختار، دار القصبة، الجزائر، د.س.ن،ص66.

فرنسية تحت سيطرة المستعمر الاستيطاني الفرنسي وهذا ما أدى به إلى السخط على السلطات الفرنسية.[1]

وعند بلوغه سن الرابعة عشر من عمره حين كان متواجد في مدينة تلمسان وقع له حادث كان له أثر عميق في نفسيته حتى انه ألزمه الفراش المرض مدة خمسة عشر يوما، وكان سبب في توقفه عن مزاولة دراسته، ذلك أنه كان هناك مدرسا يدعي بن إفيديس كان ينتسب إلى جمعية امريكية تؤمن بعودة المسيح.

فذات يوم في الفصل لم يتورع عن مصادمة تلاميذ المسلمين بالتهجم بالعنف على الإسلام فقال له صاحب في خلاصة تثريب طويلا " **دينكم محمد كذاب"** فرد بن بلة غاضبا إنه ليس جميلا منكم أن تقولو هذا الكلام ويجب أن تفهموا أن ديننا مقدس بالنسبة لنا، ولا نقبل من أي أحد أن يشكك في عقيدتنا ونبينا محمد صل الله عليه وسلم منزه عن كل تكذيب[2] وليس هذا فقط فقد كان هذا الحادث سببا في توقفه عن مزاولة دراسته وأيضا التمييز العنصري وكذلك بعده عن مدينته وأبيه وخاصة عندما أفلس صديق أبوه الذي كان مقيما عنده.

فكان هذا الحادث بمثابة بداية جديدة لأحمد بن بلة من ناحية نضجه الفكري الذي جعله يميز الاختلاف القائم بين الجزائريين والفرنسيين وكذلك من خلال مطالعته للكتب خاصة التي كانت فرنسا تمنعها على الجزائريين وتعاقب من يقرأها مثال على ذلك كتاب مدينة العرب.[3]

العوامل المؤثرة في شخصيته:

كان لابن بلة عدة مواهب من بينها كرة القدم وكان مولعا بها وعندما أدى الخدمة العسكرية سنة 1937، اعتبرها فرصة ليعبر عن هذه الموهبة وأصبح أشهر لاعبي أولبيك مارسيليا[4] فالرياضة بالنسبة له كانت بمثابة خط يربط بين الحياة والموت[5] وكانت تعويض وموازنة لمعنوياته في تلك الفترة الصعبة التي مرت عليه.

في عام 1934 اجتاز امتحان البروفي وسقط فيه من غير صدمة أو تفاجي حيث اعتبرها ذريعة لكي لا يستأنف الدراسة من جديد، واعتبر أن سعيه للحصول على منصب عمل لا يساوي شيء أمام تحرير شعبه وبلده من الاستعمار.

---

[1]- أحمد منصور : الرئيس أحمد بن بلة يكشف عن أسرار ثورة الجزائر، ط2، دار الأصالة، الجزائر،د.س.ن، ص43.

[2]- عمرو أحمد عمرو، عبد الرؤوف أحمد عمرو : أحمد بن بلة إبن شمال إفريقيا، دار القومية للطباعة والنشر- روض الفرج، د.م.ن ، 2016ص 13.

[3]- أحمد منصور : مرجع سابق، ص 25.

[4]- نورالدين حاروش : مصدر سابق، ص 130

[5]-مائدة خيضر علي سعدي : أحمد بن بلة ودوره السياسي والاقتصادي والاجتماعي حتى عام 1965، مذكرة لنيل شهادة ماجستير، كلية التربية ابن رشد، بغداد، 2004، ص11

احتك بن بلة في هذه الفترة بعدة شخصيات أثرت في تفكيره وفي نفسيته من بين هؤلاء الشخصيات عبد القادر بركة، وكان يكبره بسنة واحدة وكان هو أيضا من مدينته مغنية، وكان مدرسا بمدرسة قرآنية، وتلقى على يده بن بلة دروس الوطنية الأولى، فكانت صفاته حميدة منها الكرم والإخلاص، ومن شدة تعلقه بشعبه ووطنه أعطى نفسه جسدًا وروحًا للقضية الجزائرية، وأصيب بوباء التيفوس عام 1940، توفي رغم صغر سنه، حزن عليه ابن بلة حزن شديد لأنه كان مرتبط به ومتعلق به.[1]

وحين وصوله 15 عام من عمره انخرط في حزب الشعب الجزائري.

خدمته في الجيش الفرنسي:

وحين التحاقه بالخدمة العسكرية 1937 نسب إلى فيلق المشاة الجبلين 141 في مرسيليا الذي كان مقره في معسكر، فكان الضباط كلهم فرنسيون، أما الجنود فكانوا فرنسين وجزائريين.

ونظرا لتفانيه في خدمته والقيام بواجبه على أكمل وجه حظي بالمكانة الأولى وتحصل على رتبة رقيب وتحت خدمته جنود فرنسيين وجزائريين لكنه لم يفرق بينهم في المعاملة وكان حريص على أن لا يمارس التمييز العنصري بينهم الذي عانى منه كثيرا.[2]

وحين اندلاع الحرب العالمية الثانية 1939 كان من المفروض أن يسرح من الخدمة العسكرية لكن أجل تسريحه بسبب الحرب العالمية الثانية فقام بن بلة بالبقاء في مكانه العسكري والرياضي وانخرط في نادي شاتو كومبير ولم يبقي فيه كثيرا ، ثم انخرط في نادي مرسيليا للألعاب الأولمبية ولعب فيها لمدة سنة.[3]

عندما أحيل على المدفعية D.C.A قصفت مرسيليا بهجوم مفاجئ ورهيب، وكانت معظم مدافعهم منصوبة على الميناء، تعرضت إلى خسائر كبيرة ومعظم رجالها لاذوا بالفرار إلا بن بلة وجد نفسه أمام امتحان صعب وحقيقي لكنه أثبت شجاعته وحنكته، وقاد مجموعة من الكورسيكيين تصدوا للقصف الألماني وحققوا نجاحًا في إسقاط الطائرات المعتدية عليهم.[4]

وبفضل هذا النجاح الذي قدمه أحمد بن بلة ونظرًا لمجهوداته ونجاحه في هذه المعركة أصبح نجما على وسام الحرب قاموا بتكريمه فتحصل على نيشانًا من أعلى الأوسمة في فرنسا وقلده الجنرال ديغول عام 1943 تكريما له على دوره في كاسينو.[5]

---

[1]- روبير ميرال : مصدر سابق، ص37.

[2]- عمرو أحمد عمرو، عبد الرؤوف عمرو : مصدر سابق، ص15.

[3]- روبير ميرال : مصدر سابق، ص 40.

[4]- مائدة خيضر علي سعدي، مصدر سابق، ص 21.

[5]-احمد منصور ، مصدر سابق، ص 51.

ويقول في هذا الصدد" **أحسست بشعور باللاواقعية أني أحمل بذلة الجيش الفرنسي وأتلقى وسامًا فرنسيًا، ومع ذلك فلم أكن أشعر بأنني فرنسي، فقد كنت أشعر من كل أعماق قلبي بأنني عربي**".[1]

هذا النجاح الذي قدمه أحمد بن بلة في الحرب العالمية كجندي من جنود فرنسا أفاد الجزائريين فيما بعد في قتالهم ضد فرنسا.[2]

وفي سنة 1946 سرح من الخدمة العسكرية وتلقى بعدها عدة عروض مغرية ماليا لبقائه في مرسيليا كلاعب كرة قدم وكان على يقين أنه لا يلقى تميز عنصري في أوساط كرة القدم لكنّه رفض العرض وقرر العودة إلى بلاده الجزائر، وكان على دراية تامة أنه لن يلقى شيء في بلاده غير الفقر والبطالة، حينها قال هو نفسه:« **من المستحيل أن بقى خارج بلادي ومستحيل ان أنجو بنفسي من المصير المشترك بنجاحي الفردي** » .

وفي سنة 1943 في حملة إيطاليا دعي بن بلة للخدمة العسكرية مرة ثانية وكان رافضًا وحاول الهروب من تلبية ذلك النداء متنقلا بين مغنية وتلمسان لكنه أجبر على الالتحاق بصفوف الجيش مرة ثانية.[3]

ونسب إلى الفيلق السادس للمدفعية الجزائرية بتلمسان، وكان الفرنسيون يمارسون أشد انواع التميز العنصري على الجزائريين، لذلك وقع خلاف بين الضباط الجزائريين والفرنسيين، لكنه استطاع أن يتصدى لهذا التميز وبعدها تم تميزه من الفيلق السادس إلى الفيلق الخامس للمدفعية المغربية حيث وجد أن جميع الجنود مغاربة إلا هو جزائري.

وكان لهم سمات مشتركة فيما بينهم الدم الواحد والمصير الواحد وهو الإستعمار والتحرر، وهنا بدأ يتبلور وعيه القومي بأن التحرر من المستعمر يجب ان يكون عربي واحد يجمع كل دولة عربية تخضع للاستعمار.[4]

---

[1] - روبير ميرال، مصدر سابق، ص 35.

[2] - أحمد منصور، مصدر سابق، ص77.

[3] - نفسه، ص23.

[4] - عمرو أحمد عمرو، مصدر سابق، ص16،17.

المبحث الثاني: نضاله السياسي قبل الثورة.

1- العوامل التي ساعدت لانخراطه في العمل السياسي.

في الثامن من ماي 1945 كانت فرنسا تحتفل بالنصر ضد دول المحور هذا النصر الذي صنعه العرب حيث كان معظم جنود الجيش الفرنسي عرب لأنهم أجبروا على المشاركة في هذه الحرب، وكان أحمد بن بلة واحد منهم[1] وشاركهم في هذا النصر الشعب الجزائري لأن 90% من الجنود الذين حققوا النصر لفرنسا والحلفاء هم عرب جزائريين وتونسيين ومراكشيين ظنًا منهم أن فرنسا ستوفي بعهودها التي قطعتها للشعب بمنحهم استقلالهم، وأنها ستعترف بالجهود التي قدمها أبناء الشعب الجزائري أثناء حربها على دول المحور، لكن توقعاتهم كانت عكس ذلك، هذا ما دفع بهم إلى القيام بمظاهرات سلمية ومتحضرة في شوارع مدينة سطيف، قالمة، وخراطة، حيث كانوا يحملون لفتات كتبوا عليها تحيا الجزائر.[2]

فردت فرنسا على هذه المظاهرات والمطالب بهجوم شرس ووحشي قامت بالقصف من البحر، والقتل حيث كانت الفرق العسكرية تضرب من الأرض وقامت بحرق المدن والقرى والأرياف وقتل خلال هذا الهجوم 45ألف جندي جزائري.[3]

وكانت هذه الأحداث بمثابة قلب توقعات الجزائريين وأحمد بن بلة وأكدت له حقيقة أن عدو فرنسا بعد الفاشية هي الجزائر[4] وأن ما أخذ بالعنف لا يسترد إلا بالعنف وأن الاستقلال لا يأخذ إلا بالسلاح.

فكانت مذابح 8 ماي 1945 السبب الذي أخذ أحمد بن بلة إلى طريق النضال السياسي حيث كانت بمثابة منعطفًا مفصليًا في مسار الحركة الوطنية الجزائرية.

2- مهامه:

ترك بن بلة الجيش الفرنسي، وعاد إلى مغنية وشارك في الانتخابات البلدية بطلب من أبناء وطنه. وأصبح أحمد بن بلة مستشارًا للمجلس البلدي لمغنية[5] وأثناء أداء مهامه كمستشارًا للمجلس البلدي كان يزور المواطنين في مساكنهم ويسمع لمشاكلهم وكان على يقين بجدوى ما يقوم به وكان في صحة بدنية جيدة ومعنوياته عالية.

---

[1] - أحمد منصور، مصدر سابق، ص 58.

[2] - مائدة خيضر علي سعدي، مصدر سابق، ص 25،26.

[3] - أحمد منصور، مصدر سابق، ص58.

[4] - السفير، ع2778، 25كانون الثاني 1982.

[5] - روبير ميرال، مصدر سابق، ص 68.

لم يستمر أحمد بن بلة في أداء مهامه كمستشارًا بلدي إذ أخذت الصعاب تشق طريقه بسبب نشاطه وتحركاته في حكرة انتصار للحريات الديمقراطية ولهذا لم يعجب فرنسا المستعمرة إذ أخذت تشن عليه حملة حيث جاء أحد عملاء بن بلة و ادعى له أنهم قاموا بأخذ أرضه التي ورثها عن أبيه فكانت الشيء الوحيد الذي تبقى له من عائلته فرد بن بلة غاضبا وراح كي يحمي تلك الأرض فتبادل إطلاق النار إلى أن وجد بن بلة نفسه في مأزق ولكي يخرج منه اضطر إلى مغادرة مغنية متجه إلى الجزائر.[1]

وأثناء نشاطه في حركة انتصار للحريات الديمقراطية عمل على زيادة المنظمين في الحركة خلال فترة قصيرة.[2]

3- انخراطه في حزب الشعب الجزائري:

انضم أحمد بن بلة إلى حزب الشعب الجزائري والذي أصبح اسمه حركة انتصار للحريات الديمقراطية[3] متأثرًا من أعماق قلبه بجرائم فرنسا في 8 ماي 1945 التي شنتها على الجزائر عند مطالبتهم بالوفاء بعهودها.[4]

بهذا انخرط بن بلة في العمل السياسي، وبسبب الخبرة التي اكتسبها في الجيش الفرنسي ومن خلال منصبه في المجلس البلدي.[5]

وقعت أزمة داخلية داخل حركة انتصار الحريات الديمقراطية بين أعضائها وبين مناضلي القاعدة حول كيفية نضال الحركة، إذ رأى مصالي الحاج أن الطريق لإيصال صوتهم هو الانتخابات، لكن مناضلو الحركة بما فيهم بن بلة عارضوا الانتخابات وأنها لا تحصل إلا على الأوهام وأنه لا شيء يعادل نيل مطالبنا إلا بالكفاح المسلح.[6]

4- المنظمة الخاصة:

في سنة 1949 عين أحمد بن بلة رئيسا للمنظمة الخاصة والتي تأسست هذه الأخيرة على يد محمد بلوزداد في 1947 وكان لها العديد من المهام منها جمع الأسلحة والأموال.[7]

---

[1]- نفسه، ص 71.

[2]- السفير، ع2778، 25 كانون الثاني 1982.

[3]- نورالدين حاروش : مصدر سابق، ص132.

[4]- مريم سيد علي مبارك : أعلام الجزائر، دار المعرفة، د.م.ن، د.س.ن، ص187.

[5]- بسام العسلي : مرجع سابق، ص 192.

[6]- روبير ميرال : مصدر سابق، ص35

[7]- نورالدين حاروش : مصدر سابق، ص132.

تجاوز نشاط أحمد بن بلة في المنظمة الخاصة الجزائر ومدتها، بل ذهب إلى الدول المجاورة لكسب التأييد واتصل بمناضلهم وحاول إقناعهم بوجهة نظره.[1]

كانت المنظمة الخاصة وحركة الانتصار للحريات الديمقراطية متناقضتان من ناحية الأهداف فكان هذا السبب في مواجهتهم لبعضهم البعض ليبدو أن حركة انتصار للحريات الديمقراطية والمنظمة الخاصة المتكاملتين نظريًا متنافستان تدريجيا ولاسيما فيما يتعلق بقضايا التسليح والتجنيد والفصل بين التنظيمين[2] فضلا عن أوضاع المنظمة الخاصة الرديء و موازنته بأوضاع حركة الانتصار للحريات الديمقراطية الذي ساعد نشاطها ونفوذها إلى بروز تقهقر دور المنظمة الخاصة.[3]

ومن جهة أخرى إن نشاط حركة انتصار الحريات الديمقراطية وخطبها حول الانتخابات لم يكن يعجب المواطنين الفلاحيين الذين طلبوا اتخاذ السلاح بدلا عن الانتخابات، حيث كانوا لا يعطوا الحركة أي أهمية بل وكانوا ينفروا منها وكانت أفكارهم متقاربة مع أفكار المنظمة الخاصة وأهدافها.[4]

هكذا انتهى بمناضلي الحزب الذين حزت في نفسهم الوضعية المنكوبة للحزب إذ طلبوا بعقد مؤتمر عام 1949 طالبو فيه تخصيص إمكانيات مادية للمنظمة الخاصة ولكي يتأكد المؤتمر من عدم بقاء هذا الإجراء حبرًا على ورق قاموا بتعيين أحمد بن بلة مسؤولا عن التنظيم السياسي للحزب.

قام أعضاء المنظمة الخاصة في سياق السياسة التي أعلونها ووصفوها محاولة على طريق العمل المسلح لإقناع القيادة بانتهاء اللعبة السياسية.[5]

5- عملية السطو على بريد وهران:

إن الهجوم على بريد وهران كان من مسؤولية أحمد بن بلة لهذا أخذ على عاتقه التخطيط لها وأشرف عليها حيث جمع المعلومات الكافة لتنفيذ الهجوم[6] وساعده العديد من العاملين في البريد من دخوله ومعاينته عن قرب حيث وضع له خطة مدروسة.[7]

وبقي مدة وهو يحضر لكل صغيرة وكبيرة حتى جاء الوقت المناسب للتنفيذ.[8]

---

[1]- محمد حربي : جبهة التحرير الأسطورة والواقع، ط1،تر: كميل قيصر داغر، مؤسسة الكتاب العربي، بيروت، د.س.ن، ص 58.

[2]- محمد حربي : مصدر سابق، ص 49.

[3]- مائدة خيضر علي سعدي : مصدر سابق، ص 30.

[4]- روبير ميرال : ص79.

[5]- مائدة خيضر علي سعدي : مصدر سابق، ص 31.

[6]- السفير العدد2782، كانون الثاني 1982.

[7]- بابل، ع3518، كانون الأول، 2002.

[8]- نورالدين حاروش : مصدر سابق، ص 132.

قام أحمد بن بلة بالهجوم على بريد وهران و عمل رفقة زملائه على الاستيلاء على جميع الأموال بغية شراء الأسلحة التي استخدمت في انطلاقة الثورة الجزائرية.[1]

واعتبروا أن هذه الأموال هي أموال الشعب الجزائري[2] إذ تمكنوا من السيطرة على مبالغ قدرت بثلاثة ملايين ومئة وسبعين ألف فرنك[3] ومما ساعدهم على نجاح العملية هو محمد خيضر إذ قام بنقل الأموال بسيارته حيث مروا على فرق التفتيش الفرنسية لأنه كان يتمتع بالحصانة البرلمانية لهذا لم يتعرضوا لأي مساءلة قانونية.[4]

وبما أن الهجوم ليس بالسهل على فرنسا المستعمرة قامت بتحقيقات عديدة ولسوء الحظ بصدفة غير متوقعة وبعد تحقيقات وتفتيشات كبيرة عثر على حقيبة قديمة استعملوها في نقل الأموال وبذلك كشفت فرنسا أمر المنظمة الخاصة.[5]

حيث مارست عليهم سلسلة من الاعتقالات[6] وبالرغم من هروب أحمد بن بلة وزملائه إلا أنهم وقعوا بين أيدي فرنسا حيث قبض عليهم في البليدة1950.[7]

وحكم عليه بسبع سنوات سجن بتهمة المساس بأمن الدولة بعد سنتين من انتظار الحكم.[8]

لكنه تمكن من الفرار من السجن سنة1953[9] رفقة أحمد محساس، فروا إلى فرنسا وبعد فرنسا مصر حينها التحقوا بكل من محمد خيضر وحسين آيت أحمد[10] ووكل لكل واحد منهم مهمة، فكانت مهمة أحمد بن بلة هي تموين السلاح والدعم اللوجستيكي.

---

[1]- أحمد منصور : مصدر سابق،ص10.

[2]- عمرو أحمد عمرو : مصدر سابق، ص 87.

[3]- محمد حربي : مصدر سابق، ص 59.

[4]- عمرو أحمد عمرو : مصدر سابق، ص 37.

[5]- روبير ميرال : مصدر سابق، ص 83.

[6]- فرحات عباس : الثورة الجزائرية وليل الاستعمار، تر: وليم خوري، ط1، د.د.ن، دمشق، 1964، ص281.

[7]- احمد منصور : مصدر سابق، ص17.

[8]- عاشور شرفي : مرجع سابق، ص66

[9]- أحمد منصور : مرجع سابق، ص77.

[10]- رابح لونيسي : رؤساء الجزائر، مصدر سابق، ص57.

المبحث الثالث : دور أحمد بن بلة ونشاطه الثوري(1954-1956).

1-أحمد بن بلة والتحضيرات الأولية لتفجير الثورة.

بعد اكتشاف أمر المنظمة الخاصة وإلقاء القبض على أحمد بن بلة، اضطر الكثير من أعضائها دخول السرية، والمثول إلى الجبال والهروب إلى الخارج، ومنهم بن بلة نفسه الذي التحق بكل من حسين آيت أحمد ومحمد خيضر وغيرهم الذين هربوا إلى القاهرة.[1]

إثر نشوء الأزمة في الحزب الوطني الثوري بين مصالي الحاج رئيس الحزب واللجنة المركزية، تدخل العسكريون من أعضاء المنظمة الخاصة القدامى فشكلوا اللجنة الثورية للوحدة والعمل بقيادة محمد خيضر، بهدف إيجاد الحل الملائم لإنقاض الأمة الجزائرية من خطر التفكك والوصول إلى ضرورة العمل المسلح[2]، وبالتالي تعتبر هذه اللجنة المصدر الأول والرئيسي لتأسيس جبهة التحرير الوطني.[3]

ويمكننا إبراز الدور الهام للجنة الثورية للوحدة والعمل من خلال اجتماع 22 المنعقد في أواخر شهر جويلية 1954، باعتباره محطة حاسمة في مسار الثورة[4] من خلال الدور الذي قامت به هاته اللجنة، اللجنة، تكون بذلك قد تشكلت قوة 3 تكمل على اتخاذ وحدة للنضال.

قام الاجتماع الذي ذكرناه سابقًا بحضور كلا من« **مصطفى بن بولعيد، ديدوش مراد، باجي مختار، يوسف زيغود، العربي بن المهيدي، سوداني بوجمعة، مصطفى بن عودة، رمضان عبد المالك، محمد بلوزداد** » اجمع هذا اللقاء على ضرورة الكفاح المسلح واتخاذ قرار وطني، فشكلت لهذا الهدف لجنة أطلق عليها لجنة الستة والمتكونة من« **محمد بوضياف، كريم بلقاسم، مصطفى بن بولعيد، رابح بيطاط، ديدوش مراد، محمد العربي بن مهيدي** ».[5]

عملت اللجنة على التحضير لعملية انطلاق الثورة ودراسة الوضع الراهن وتم الاتصال مع ثلاثة مناضلين من أعضاء التنظيم السري المتواجدين بالخارج: **أحمد بن بلة، حسين آيت أحمد، محمد خيضر**، واطلاعهم على القرارات وتكليفهم بإبلاغ صوت الثورة إلى العالم الخارجي لكسب المساندة والتوصل إلى الدعم المادي والمعنوي.[6]

---

[1] - رابح لونيسي : الجزائر في دوامة الصراع بين العسكريين والسياسيين، دار المعرفة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2012، ص12.

[2] - نفسه، ص 13

[3] - عبد المجيد عمراني : جان بول سارتر والثورة الجزائرية، مكتبة مدبولي للنشر والتوزيع، الجزائر، د.ن.س، ص 47.

[4] - إبراهيم لونيسي : الصراع السياسي داخل جبهة التحرير الوطني خلال الثورة التحريرية1954-1962، دار هومة للنشر والتوزيع، الجزائر،2015، ص13

[5] - فاضلي ادريس : حزب جبهة التحرير الوطني عنوان ثورة ودليل دولة نوفمبر 1954، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2004، ص66.

[6] - نفسه، ص 67.

بعد كل هذه التحضيرات الأولية وتفسير المهام في الداخل والخارج عقد اجتماع 10 أكتوبر 1954 للجنة الستة لوضع اللمسات الأخيرة قبل تأسيس جبهة التحرير الوطني ولتحديد 1نوفمبر1954 اليوم الموعود للاندلاع الثورة التحريرية.[1]

كانت البداية لتحقيق هذه الثورة، الاجتماع الذي عقده أحمد بن بلة ومحمد بوضياف وأحمد محساس بباريس في نهاية 1953ليتوصلوا إلى قرار الإعلان عن الثورة التحريرية ومن خلال الاجتماع تم توزيع المهام فكان على بن بلة أن يتطلع الوضع فيمصر ومدى إمكانية الحصول على المساعدة.[2]

على ضوء المهمة المكلف بها وصل بن بلة إلى مصر 1953 تحت اسم مستعار وهو مسعود أحمد مزيان[3] مباشرة بعد وصول بن بلة إلى مصر كان أول لقاء له مع فتحي الديب[4]حيث استغرقت الجلسات الثنائية بينه وبين بن بلة 3ساعات استوفى فيها بن بلة الشرح المفصل والصريح لظروف الجزائر وأوضاعها الاجتماعية والثقافية والاقتصادية وضرورة العمل المسلح في الداخل وتفجير الثورة[5] دون المبالغة أو تجميل صورة الشعب الجزائري للحصول على الاهتمام الخارجي وخاصة الجانب المصري.

وقد نقل فتحي الديب مطالب بن بلة إلى الرئيس جمال عبد الناصر الذي كان مقتنعا بها وبمبدأ الكفاح المسلح، كما أكد لفتحي الديب رغبته في لقاء أحمد بن بلة.[6]

خلال لقاء أحمد بن بلة مع الرئيس جمال عبد الناصر، أوضح بن بلة حاجة المناضلين الماسة بالداخل إلى السلاح.[7]

سافر بن بلة إثر ذلك إلى برن لإخبار زملائه بالقرار في إطار من السرية التامة أين التقى قادة الداخل، وعلى رأسهم محمد بوضياف وأخبرهم بموقف جمال عبد الناصر المؤيد للعمل المسلح بالجزائر واستعداده لتقديم السلاح هذا ما أعطى دافعا كبيرا لقيادة الثورة الداخل بتفجير الثورة.[8]

عمل بن بلة جاهدا من خلال تنقلاته بين مصر وليبيا قبل تفجير الثورة لتمرير السلاح القادم من مصر، وإرساء القواعد الخلفية الأولى للثورة بليبيا قبل انطلاقها بمساعدة جملة من المصريين واللبيين[9]

---

[1]- أحمد محساس : الحركة الثورية في الجزائر- من الحرب العالمية الأولى إلى الثورة المسلحة، دار القصبة للنشر والتوزيع، الجزائر،2003، ص383.

[2]- عيسى كشدة : مهندسو الثورة، ط2، تق: عبد الحميد مهري، تر: مرسي أشرشو، منشورات الشهاب، باتنة، 2003، ص93.

[3]- روبير ميرال : مصدر سابق، ص 93.

[4]- فتحي الديب : رجل المخابرات المصرية المكلف بربط العلاقات بين عبد الناصر والثورة الجزائريةولد سنة 1923 أحد أبرز مؤسسي جهاز المخابرات العامة المصرية ومهندس العلاقات مع العالم كان صاحب إقتراح إنشاء إذاعة صوت العرب، توفي سنة 2003. انظر: خالد محمود، جيل فتحي الديب أحد مؤسسي المخابرات المصرية، جريدة الشرق الأوسط، العدد 8839، 2003/04/09

[5]-فتحي الديب : جمال عبد الناصر وثورة الجزائر، ط2، دار المستقبل العربي، القاهرة، 1990، ص33.

[6]- نفسه، ص 42.

[7]- أحمد منصور : مصدر سابق، ص91.

[8]- فتحي ديب : مصدر سابق، ص 43.

[9]- أحمد منصور: مصدر نفسه، ص107.

كما أشرف بن بلة على إقناع الطلبة الجزائريين لضرورة العمل المسلح وتوفير الظروف الملائمة لتدريبهم في القاهرة.[1]

كما لعب بن بلة ورفقائه في الداخل والخارج دورًا هامًا في اندلاع الثورة التحريرية، وقد استوفوا كامل التجهيزات المادية والمعنوية لمجابهة الاستعمار الفرنسي وكان أول نوفمبر 1954 ميلاد لجبهة التحرير الوطني وصدور أول منشور يصنع الحدث بأهدافه ومبادئه ووسائله وأبعاده السياسية ألا وهو بيان أول نوفمبر 1954 الذي جاءت من خلاله المهام المسطرة للأعضاء جبهة التحرير الوطني باتجاهيها الداخلي والخارجي.[2]

1-2- أحمد بن بلة ودوره في تسليح الثورة.

استطاع أحمد بن بلة أن يكون جديرا بمهمة جمع الأسلحة وكسب الدعم الخارجي، بفضل حنكته ودهائه، فنظرًا لجهوده الخارجية أصبحت مصر مع مرور الوقت مهدًا لجبهة التحرير الوطني وقاعدة خلفية للدعم اللوجستيكي للثورة التحريرية.[3]

ومن هنا يمكننا القول أن قضية السلاح كانت الهدف الأول والشغل الشاغل لقادة الثورة، فقد سعى أحمد بن بلة ورفقائه إلى توفيره والعمل على إدخاله الجزائر، بدأت هاته العمليات من خلال تأسيس مكتب المغرب العربي بالقاهرة في إطار الكفاح المسلح لتحرير المغرب العربي وبهدف تنسيق المجهودات لمواجهة الاستعمار.[4]

ارتكزت هاته العملية من خلال التنسيق مع المخابرات المصرية في مجال الدعم ومع الليبيين في شراء ونقل الأسلحة[5]، ويذكر فتحي الديب في قوله:« التزاما منا بتنفيذ قرار الرئيس جمال عبد الناصر بدعم الثورة الجزائرية بالأسلحة والذخيرة...» ، باشرت الجهود المصرية بالتحضير لتزويد الاحتياجات الضرورية من الأسلحة لدعم الولايات الشرقية مع التركيز على منطقة جبال الأوراس التي كانت القاعدة لدعم باقي الولايات في الداخل وحلقة الوصل بين الشرق والغرب.[6]

جاءت أولى عمليات الإمداد بالأسلحة على شكل طلب المخابرات المصرية من أحد أعضائها في السفارة المصرية بليبيا، أمين صالح لتوفير الأسلحة الخفيفة والذخيرة من خلال إحضار 28 بندقية و8 مدفع برن و4 رشاش ستين بالإضافة إلى الكمية الباقية من الذخيرة البريطانية والتي اتفق على استلامها

[1] - عيسى كشدة : مرجع سابق، ص93.
[2] - فاضلي ادريس : مرجع سابق، ص71.
[3] - مريم الصغير: مواقف الدول العربية من القضية الجزائرية 1954-1962، دار الحكمة، الجزائر، 2012، ص91.
[4] - روبير ميرال : مصدر سابق، ص 98.
[5] - أحمد منصور : مرجع سابق، ص100.
[6] - فتحي الديب : مصدر سابق، ص57.

أحمد بن بلة من أمين صالح عن طريق كلمة سر، إلا أن الأقدار شاءت أن ينقل النشاط إلى طرابلس العاصمة الليبية وإيقاف عملية التهريب من برقة إلى الجزائر، بل أصبح من ليبيا مباشرة إلى الجزائر بمساعدة من الليبيين.[1]

أرسل بن بلة الشحنة الأولى نحو جبال الأوراس عبر الحدود التونسية على ظهر الإبل على مرحلتين الأولى من الحدود الليبية إلى منطقة التخزين والثانية من منطقة التخزين إلى الكاف ومنها إلى الأوراس بالجزائر.[2]

أما الشحنة الثانية والتي تعتبر من أبرز وأهم عمليات الإمداد بالسلاح للثورة الجزائرية وهي سفينة اليخت دينا وتضمنت (204 بندقية نوع 303، 20 رشاش برن، 240 خزنة للبرن، 34 كأس إطلاق، 68 بندقية رشاش تومي 45) وصل يخت الملكة دينا ملكة الأردن السابقة إلى مياه الناطور في مدينة مليلة المغربية.[3]

لقد كان بن بلة يمثل الركيزة الأساسية في عملية النقل والتخزين للسلاح، لذلك سعت المصالح الفرنسية للتخلص منه مرة في القاهرة عن طريق الطرد المفخخ ومرة في طرابلس عن طريق شخص يدعى جان دافيد لكن محاولة الاغتيال باءت بالفشل من خلال تصدي الشرطة الليبية لذلك.[4]

من خلال هاته الأحداث يتضح لنا أن أحمد بن بلة لعب الدور الأهم والفعال في هذا الكفاح حيث أنه بذل الكثير من الجهود لكسب جميع وسائل الدعم ووصل إلى تزويد الثورة الجزائرية بكل الوسائل لتسهيل عملية الكفاح المسلح في الداخل.

1-3- موقف أحمد بن بلة من مؤتمر الصومام 20 أوت 1956:

أ- انعقاد المؤتمر:

بعد أقل من عامين على انعقاد الثورة، عقدت هاته الأخيرة مؤتمرها في 20 أوت 1956، بوادي الصومام بالمنطقة الثالثة، والذي وقع فيه ترشيح لوضع معالم برنامج عملي، مستقبلي يسير من خلاله الكفاح بطريقة أفضل بحيث تستطيع الثورة تحقيق أهدافها المسيطرة.[5]

جاء هذا المؤتمر بجملة من القرارات أهمها:[6]

---

[1] - نفسه، ص 59.

[2] - نفسه ص60.

[3] - نفسه، ص 84-85.

[4] - بوبكر حفظ الله : التموين والتسليح إبان ثورة التحرير الجزائرية1954-1962، دار العلم والمعرفة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2013، ص202.

[5] - محمد العربي الزبيري : كتاب مرجعي، مرجع سابق، ص47.

[6] - زهير أحددان : مرجع سابق، ص31.

- تعيين مجلس وطني للثورة الجزائرية ويتكون من 17 عضوًا و17 أخرون نوابا.

- تعيين لجنة التنسيق والتنفيذ وهي قيادة جماعية للثورة في الفترة ما بين، انعقاد المجلس وهذه اللجنة تتكون من 5 أعضاء هم **عبان رمضان، العربي بن مهيدي، كريم بلقاسم، بن يوسف بن خدة، سعد دحلب،** وفق مبدأين:

* أولية الداخل على الخارج.

* أولية السياسي على العسكري.

أثارت هذه القرارات انتقادات شديدة من طرف بعض القادة، إذ اعتبروا القادة المشاركين في المؤتمر أن عبان رمضان وأعضاء اللجنة الذين معه من السياسيين ووضعوا الأولوية لأنفسهم.[1]

ب- موقف بن بلة من مؤتمر الصومام:

رأى بن بلة مؤتمر الصومام على أنه بداية للانحراف الثورة، وأنه خيانة لانتمائه الأساسي، العروبي الإسلامي[2] وقد عبر عن معارضته للمؤتمر ولقراراته في رسالة بعثها إلى قيادة الجبهة بالداخل قبل اعتقاله في شهر أكتوبر يخبرهم فيها أنه غير متفق مع مضمون الميثاق ويطلب منهم أن لا ينشروا هذا الميثاق، ولك يكتفي بذلك فقط بل أبدى رفضه القاطع من خلال اتفاقه مع محساس الذي كان بتونس لينظم المعارضة من هناك والاتصال ببعض من قادة المنطقة الأولى المتواجدين بتونس أن يعملوا على إقناعهم بالداخل لرفض مثل هاته القرارات.[3]

كما اعتبر بن بلة أن مؤتمر الصومام أقر تحولا فكريًا وثوريًا جديدًا أصبح بمثابة المقياس الفاصل بين تيارين اثنين مختلفين موجودين في إيديولوجية الثورة واتهم عبان رمضان وجماعته بالاستيلاء على الثورة وإخراجها عن نطاقها ومبادئها النوفمبرية.[4]

1-4- اختطاف طائرة الوفد الخارجي:

نجاح الوفد الخارجي في إيصال صوت الثورة إلى الرأي العام العالمي، وكسب المساعدة من الرؤساء العرب و فضح السياسة الاستعمارية بالجزائر جعل الحكومة الفرنسية تصده من خلال واختطاف الوفد الخارجي لجبهة التحرير فما هي دوافع هذه القرصنة؟ وماهي أحداثها؟.

---

[1]- محمد العربي الزبيري : تاريخ الجزائر المعاصر، ج1، منشورات اتحاد الكتاب الغرب، د.م.ن، 1999، ص55.

[2]- أحمد منصور : مرجع سابق، ص130.

3- زهير أحددان : مرجع سابق، ص33.

4- رؤساء الجزائر : أحمد بن بلة رئيس الجمهورية1962-1965، كتاب بدعم من وزارة الثقافة بمناسبة الذكرى الخمسون للاستقلال ، صوينام للنشر والتوزيع، ط1، الجزائر، 2013، ص23.

وصل قادة الثورة إلى المغرب الأقصى في 19 أكتوبر 1956 حيث استقبلهم الملك محمد الخامس بقصره وانتقلوا في الغد إلى الرباط لوضع اللمسات الأخيرة للقاء المرتقب مع الحبيب بورقيبة، وحضور مؤتمر تونس لدراسة الحل السلمي بالجزائر الذي دعت إليه فرنسا والمغرب وتونس.[1]

إن حادثة القرصنة تم التخطيط لها مسبقاً من خلال هاته السياسة التي تهدف إلى الحل السلمي في ظاهرها إلا أنها تخفي النوايا الحقيقية للجانب الفرنسي في مشروع يهدف إلى الحفاظ على الجزائر كمستعمرة فرنسية بعد استقلال تونس والمغرب.[2]

بدأت عملية الاختطاف يوم 22 أكتوبر 1956 عندما كان الوفد الخارجي متوجها إلى تونس أعدت الطائرة المغربية من قبل الحكومة وكان عليها أن تمر عن طريق بالما الإسبانية، عند وصول الطائرة إلى وهران طلبت السلطات العسكرية الفرنسية من قائد الطائرة بالهبوط إلا أنه رفض ذلك، وعند اقترابه من الأجواء الجزائرية أجبرته الطائرات العسكرية بالنزول في مدينة الجزائر وتمت عملية القرصنة واعتقال الزعماء الجزائرية.[3]

بعد عشرة أيام أدخل بن بلة سجن لاسنتي حيث قضى فيه ست سنوات وفي ربيع 1959 نفاه ديغول إلى جزيرة "**اكس**" وتعددت به المنافي فآخر منفاه كان في "**أولقو**".[4]

المبحث الرابع : أزمة صيف 1962 ووصول بن بلة للسلطة.

أ- أزمة صيف1962:

بدأت مساعي بن بلة للوصول إلى الحكم من خلال دعم هواري بومدين له، وذلك كون بن بلة قريب ايديولوجيا من الشعب الجزائري والذي يؤمن بفكرة العروبة والإسلام والعدالة الاجتماعية[5] من هنا دخلت البلاد في أزمة حادة بين مجموعتين نافذتين حول تولي السلطة هما: قيادة أركان الجيش بقيادة هواري بومدين والذي يدعم بن بلة وسميت بمجموعة تلمسان والمجموعة الثانية تمثلت في الحكومة المؤقتة وحلفاءها من الداخل، لقد جعلت هاته المواجهة من الحكومة المؤقتة تتخذ قرارًا مهمًا يقضي يعزل أعضاء هيئة الأركان المتمثلين في "**هواري بومدين، الرائد بن سليمان، علي منجلي**".

جعل هذا القرار من القادة الثلاث وبن بلدة ينحازون لتكوين وانتخاب مكتب سياسي، لتزداد حدة الصراع، فسعى كل طرف إلى كسب التأييد من الولايات، فانضمت الولاية الثانية والثالثة وفدرالية فرنسا

1- بن عتو بلبروات : وقائع وكواليس اختطاف الطائرة زعماء الثورة الجزائرية في 22 أكتوبر 1956، مجلة عصور جديدة، ع9، جامعة الجيلالي ليابس، سيدي بلعباس، 2013، ص163.

[2]- عبد الله مقلاتي : مؤتمر تونس المغاربي إختطاف زعماء الثورة الجزائرية1956، مجلة المصادر، ع16، دار الكرامة للنشر، الجزائر، 2007، ص182.

[3]- عبد الله مقلاتي : العلاقات الجزائرية المغاربية إبان الثورة الجزائرية، ج1، دار بوسعادة للنشر والتوزيع، د.م.ن، د.س.ن، ص428.

[4]- إسماعيل القروي و أخرون : أحمد بن بلة مسيرة نضال، مطبعة فضالة للنشر والتوزيع، المغرب، د.س.ن،ص21.

[5]- رابح لونيسي : الجزائر في دوامة الصراع...، مرجع سابق، ص54.

إلى الحكومة المؤقتة[1] باعتبار أن أعضاءها أخذوا الإذن بالدخول إلى الجزائر بعد منعهم من ذلك إلى إعلان الاستقلال مما سهل عليهم كسب الدعم في الداخل.[2]

أما بالنسبة لمجموعة تلمسان فقد انضمت لها كل من الولاية الأولى والخامسة والسادسة وجزء من الولاية الثالثة.[3]

وفي 03أوت 1962 أمر بن بلة القوات التابعة له بالزحف إلى العاصمة فجرت من خلالها اشتباكات مع الولاية الثالثة، دفع بالجماهير في الولايتين الرابعة والعاصمة للخروج في مسيرة يطالبون بالحد من هذا الصراع رافعين شعارهم" **سبع سنن بركات**".[4]

وفي 13 أوت 1962 توصلت الأطراف المتصارعة إلى الحد من الاقتتال، وسمح لقوات بن بلة وبومدين إلى الدخول للعاصمة لتنصب بذلك المكتب السياسي الذي شكله بن بلة، ثم حضور المكتب السياسي للانتخابات المجلس التأسيسي من أجل إبعاد كل من يعارض بن بلة.[5]

ب- تولي بن بلة الحكم:

بعد عقد المجلس لأولى جلساته وتعيين فرحات رئيس له، اشترط على رئيس الحكومة المعين أن يقدم وزراء حكومته للمجلس مع اقتراح برنامج عمل للجمعية من أجل التصديق، ومن خلال ذلك قدم بن بلة ترشحه الذي صودق عليه بالانتخابات، وفقا للنتائج التالية:[6]

-111 صوت بنعم.

-13 صوت ضد.

-31 بطاقة ملغاة.

وقام بن بلة بتعيين أعضاء حكومته بمرسوم، وتلى تصريحه الوزاري يوم 28 سبتمبر 1962 ونصب يوم 29 وكان تصديق الجمعية حسب النتائج التالية:

-128 صوت مقبول.

-01 صوت واحد ضد.

-19إمتنعوا عن التصويت.

---

[1]- حميد مسعود : العلاقات الجزائرية الفرنسية خلال حكم الرئيس أحمد بن بلة 1962-1965، مجلة العبر للدراسات التاريخية والأثرية في شمال إفريقيا، مج 5، ع1، جامعة ابن خلدون، تيارت،د.س.ن،ص536.

[2]- صالح بلحاج : تاريخ الثورة الجزائرية، دار الكتاب الحديث للنشر والتوزيع، الجزائر، 2008 ص556.

[3]- رابح لونيسي : المرجع سابق، ص 62.

[4]- حميد مسعود : مرجع سابق، ص 537.

[5]- رابح لونيسي : المرجع سابق، ص66.

[6]- الطاهر خرف الله : النخبة الحاكمة في الجزائر1962-1989 بين التصور الايديولوجي والممارسة السياسية، ج2، دار هومة للنشر والتوزيع، الجزائر، د.س.ن، ص14.

وهكذا انتخبت أول حكومة جزائرية[1] بعد الاستقلال، وضمت تحت إدارة رئيس المجلس19 وزيرا[2] وبالتالي أصبح بن بلة أول رئيس للحكومة الجزائرية المستقلة الديمقراطية الشعبية واتخذ من فيلا جولي مقرًا للرئاسة.[3]

[1]- انظر الملحق رقم03 ص ؟؟؟؟

[2]- الطاهر خرف الله : مرجع سابق، ص 15.

[3]- إسماعيل القروي أخرون : مرجع سابق، ص 31.

الفصل الثاني

الأوضاع الإجتماعية الثقافية في عهد الرئيس أحمد بن بلة (1962-1965)

الفصل الثاني: الأوضاع الإجتماعية الثقافية في عهد الرئيس أحمد بن بلة (1962-1965):

المبحث الأول: الأوضاع الإجتماعية بعد الإستقلال (1962-1965).

1-البيئة الإجتماعية:

شهدت الجزائر حولاً كبيرا في مختلف القطاعات الحيوية نتيجة الفترة الإستعمارية الطويلة التي رت بها التي خلفت كبير في التوازن بين القطاعات الإجتماعية والإقتصادية، وفي الجمال الإجتماعي كانت المشاكل التي تواجهها الجزائر غداة الإستقلال جد معقدة، من خسائر مادية وبشرية فادحة خلفتها سبع سنوات ونصف من الحرب الشرسة والتي تولدت من خلالها مشاكل عديدة خلفها الإستعمار على البيئة الإجتماعية.[1]

إن الحديث عن البنية الإجتماعية الجزائرية بعد الإستقلال يلزمنا بالضرورة ربطها مع الحالة الإقتصادية والتي شهدتها الجزائر 1962 والمتمثلة في ضعف الهياكل الصناعية التي نجمت عن خروج المدمرين من الجزائر، بالإضافة إلى مليون هكتار من الأراضي الفلاحية المهجورة من أصحابها السابقين.[2]

بلغ عدد السكان في الجزائر سنة 1962، 10236000 نسمة وتأكيدا لظاهرة التعويض عن الحرب والتي شهدتها الشعوب عند خروجها من ذلك، وبالتالي عرفت الجزائر إنفجار سكاني رهيب ونسب هذا الإنفجار إلى مسألتين الأولى تمثلت في إرتفاع معدلات الخصوبة والتي قدرت في الفترة(1961-1965) بـ48% والثانية في إنخفاض معدلات الوفيات.[3]

لم تكن الإجتماعية واضحة المعالم في السنوات الأولى للإستقلال لكن رغم ذلك أمكن تقسيم البناء الإجتماعي إلى قسمين رئيسين:

* الأولى تضم العمال، الفلاحين، والعاطلين عن العمل سواء فنجد الريف أو المدينة.

[1] - بوضياف خديجة، أحمد بن بلة ودوره في بناء معالم الدولة الجزائرية(1962-1965)، مجلة البحوث التاريخية، م5، ع2، ديسمبر2022، الجزائر ص897.

[2] - محمد السويدي، مقدمة في دراسة المجتمع الجزائري، د.ط، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1990، ص99.

[3] - محمد بوضياف، مستقبل النظام السياسي الجزائري، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية العلوم الإنسانية والإعلام، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر، 2008-2009، ص33،34.

* الثانية تمثلها البرجوازية الصغيرة التي بدأت تتبلور شيئًا فشيئًا وأصبحت تتطلع إلى الإستحواذ على السلطة لكنها كانت ضعيفة أيديولوجيا وديناميكيا وإقتصاديا ولم تكم مستعدة للقيام بدورها كقاعدة أساسية.[1]

وفي سنة 1964 بدأ تبلور بعض الفئات تظهر إلى الوجود وفي الريف الجزائري ظهرت الفئات التالية:

- 700.000 عامل في القطاع المسير ذاتيا.

- العمال الزراعيون الموسميون الذين كانوا حوالي 450.000.

- مليون من العاطلين بدون أرض ولا عمل.

- صغار الملاك (الذين يملكون من1 إلى 10 هكتارًا حوالي 450.000).

- الملاك المتوسطين الذين يملكون فوق 50 هكتارا، وفي الإجمالي 2800.000هكتارًا وقد قدر عددهم لـ25000.

أما في المدن فقد تميزت الطبقات التالية:

- **بروليتاركا حضرية:** كانت نتيجة للهجرة الريفية القوية والتي إتبعت الإستقلال لذلك فقد صعب حصر عددها.

- **البرجوازية الصغيرة:** التي تتكون نسبة كبيرة من التجار والحرفيين وقد قدر عددها بـ170.000.

- **البرجوازية الكبيرة:** وقدر عددها 50.000 شخص التي تتكو من التجار، ملاك العقارات وأصحاب المصانع الصغيرة، يمتلكون من 7إلى 8 ألاف مؤسسة صناعية.[2]

كما أشار ميثاق الجزائر 1964 في تحليله للبنية الإجتماعية الجزائرية إلى نقطتين رئيسيتين:

*إن البرجوازية الكبيرة لا يكن إعتبارها طبقة إجتماعية.

*يوجد بالمقابل خطر حقيقي يمكن أن يشكل طبقة إجتماعية وهي البرجوازية البيروقراطية.[3]

والجدير بالذكر أيضا أن المجتمع الجزائري بعد الإستقلال ورث شرحتين أساسيتين:

[1] - بن زارع حياة، التشكيلة الإجتماعية والإقتصادية الجزائرية في مواجهة الريح الأوروبية منهجية حول ضعف القطاع الخاص، ط1، الجزائر، 2021، ص68،69.

[2] - بن زارع حياة، مرجع سابق، ص68.

[3] - نفسه، ص 67.

* **الأولى: محكومة ويطلق عليها الشعب.**

* **الثانية: تمثل القيادة الحاكمة.**

1- الشعب: هو صفة لكيان بشري عريض غير محدد المعالم الداخلية وهو وعاء بشري كبير يضم كل الأفراد والفئات والشرائح الإستعمارية يجمعهم رابط الإنتماء للدولة.

2/القيادة الحاكمة: تتكون من ثلاث شرائح (السياسيون-المفكرون-المثقفون) الرابط الوحيد الذي يجمعهم نضالهم السياسي والعسكري ضد العدو الإستعماري وهذا ما أعطاهم صفة القوة الإجتماعية الفاعلة في المجتمع.[1]

2- السكن والهجرة:

أ- السكن:

تعد المشكلة السكنية من أعقد المشاكل التي واجهتها الحكومة الجزائرية المستقلة، ما زاد الوضع تعقيدًا إهتمام السلطات بحل مشاكل أخرى في الوقت الذي عرفت فيه الجزائر زيادة سكانية كبيرة، راجعة للنمو الديمغرافي والنزوح الريفي نحو المدن،[2] إعتقادا منها أن رحيل الأوروبيين سيجعل من الدولة تملك الغير من الفضاءات الشاغرة[3] وبالتالي تحسد المدينة الإطار الأفضل لرفع التنمية والتطوير[4]، إلا أن هذا ما زاد من تفاقم أزمة السكن رغم الجهود المسخرة للإنعاش هذا القطاع.

وتعود جذور هذه الأزمة بالدرجة الأولى إلى الإستعمار الفرنسي الذي لم يعالج موضوع السكن بجدية وكل ما أنجزه كان لصالح المعمرين على حساب الجزائريين وهذا ما دفع بالسلطات الجزائرية بعد 1962 أن نأخذ بزمام الأمور وتعيد بناء كيانها والنهوض بإقتصادها من جديد.[5]

---

[1] - بن زارع حياة، مرجع سابق، ص72، 73.

[2] - إبتسام حاوشين، السياسية السكنية في الجزائر الواقع والأفاق، مجلة علوم الإقتصاد والتسيير والتجارة، ع9، د.م.ن، د.س.ن، ص69.

[3] - بنجامين ستورا، تاريخ الجزائري بعد الإستقلال(1962-1988)، تر: صباح سميح كعدان، الهيئة السورية للكتاب، 2012، ص34.

[4] - سهام وناسي، النمو الحضاري ومشكلة السكن والإسكان، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2008-2009، ص69.

[5] - إبتسام حاوشين، مرجع سابق، ص 69.

فما بين 1960-1963 شهدت المدن الجزائرية وصول 800ألف سكان جديد نصفهم إلى مدينة الجزائر كما إرتفع عدد سكان البلديات الحضرية من 3 ملايين نسمة عام 1959 إلى 4 ملايين نسمة سنة 1966.[1]

إعتبر المسؤولين أن عملية تأميم الأرض من المستعمر عملية تساهم في رجوع سكان الضواحي بالأحياء القصديرية إلى الأرياف وإحياء النشاطات الزراعية وبالتالي السكن في الريف وتخفيف الضغط على المدن، فإتجهت السلطات لإعادة بناء القرى المدمرة أثناء الحرب وذلك بهدف تحقيق الهجرة المعاكسة إلى الأرياف والقرى لخدمة الأرض وتأجيل بناء المساكن الجديدة في المدن والإستفادة من مساكن الأوروبيين الشاغرة وإستثمار الإمكانيات المادية للإنجاز مشاريع إنتاجية.[2]

بالإضافة إلى إعتماد إجراءات أخرى لحل مشكلة السكن منها:

- إعادة البناء بنية إدماج السكان المتضررين من العرب في الدائرة الإقتصادية.

- تقنين أجور الكراء في المدن وإستعمال السكنات المحجوزة حجزًا غير كافي.[3]

ب- الهجرة:

جاءت ظاهرة الهجرة نتيجة لقلة الإمكانيات المادية، والتي لم تعد تتوفر في الأرض، ويمكننا تقسيم هاته الظاهرة إلى قسمين: هجرة داخلية وتمثلت في النزوح الريفي نحو المدن خاصة بعد الإستقلال، وهجرة خارجية وتمثلت في لجوء الجزائريين إلى فرنسا والتي رآها بعض الكتاب الفرنسيين " هجرة جوع" ولست نتيجة لميل فطري لدى السكان في التنقل.[4]

فقد وصل عدد المهاجرين الجزائريين سنة 1962 إلى 4000 ألف مهاجر وتعود الأسباب إلى إنتشار البطالة وتخريب الإستعمار للإقتصاد الجزائري،[5] بحيث أدت موجات الهجرة الجديدة بعد الإستقلال إلى

---

[1] - بنجامين ستور، مرجع سابق، ص 34.

[2] - سهام وناسي، مرجع سابق، ص147.

[3] - عبد الحميد زوزو، المرجعيات التاريخية للدولة الجزائرية الحديثة، د.ط، دار هومة، الجزائر، 2009، ص58.

[4] - محمد السويدي، مرجع سابق، ص65.

[5] - علي الزين العابدين، الهجرة الجزائرية نحو فرنسا وإنعكاساتها الإجتماعية والثقافية على المجتمع الجزائري (1914-1962)، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الإجتماعي والثقافي والمغاربي عبر العصور، كلية العلوم الإنسانية والإجتماعية والعلوم الإسلامية، جامعة أدرار، 2013-2014، ص101.

البنود الواردة في معاهدة إيفيان 1962، فوضعت كل من فرنسا والجزائر رقابة من طرفي البحر الأبيض المتوسط لمنع التدفقات.[1]

ففي 9 جانفي 1964، جرى الإتفاق بين وزير الشؤون الإجتماعية الجزائرية ووزير العمل الفرنسي يقضي إلى ما يلي:

- تقدر الحكومتان أن من مصلحة فرنسا والجزائر تطيع اليد العاملة بين البلدين.

-منذ الوقت الحالي وحتى شهر جوان يحدد عدد الرعايا القادمين من الجزائر تبعًا للمشكلات المطروحة على إقتصاد البلدين.

- إعتبارًا من الأول من شهر جوان 1964، يحدد عدد القادمين من العمال الجزائريين وفقا للإمكانيات اليد العاملة في الجزائر، وإمكانات سوق الإستخدام الفرنسية والتي تبلغها الحكومة الفرنسية إلى الحكومة الجزائرية كل ثلاثة أشهر.

لكن هاته الإجراءات لم تمنع تضخم الهجرة، ففي 1965 تجاوز عدد الجزائريين في فرنسا 450 ألف شخص، كما إعترف ميثاق الجزائر لجبهة التحرير الوطني أنه يمكن تخفيف هاته الظاهرة أو كبحها لكن لا يمكن إيقافها إلا بإختفاء الأسباب الرئيسية والمتمثلة في مستوى التنمية في الجزائر وبإعتبارها بلدًا غير متطورا بشكل ملموس، كما إعترف نظام بن بلة أنه لا يستطيع الإستغناء عن صمام الأمان الذي تقدمه له سوق الإستخدام في فرنسا، فالهجرة عمليا تشجعها دولة همها الوحيد هو تخفيف الضغط على سوق العمل وتحسين رصيد ميزان المدفوعات عن طريق إرسال العمال الجزائريين عملية صعبة إلى وطنهم من أجل دعم عائلتهم ماليا في الجزائر.[2]

3- الصحة:

ورثت الجزائر عقب الإستقلال، وضعية صحية متردية إتسمت بنقص كبير في الموارد البشرية، وبنية تحتية متفككة نتيجة عملية التخريب والحرق التي قادها منظمة الجيش السري الفرنسي، كما تم تهريب الآلات والمعدات الصحية إلى فرنسا عن طريق إقامة جسر جوي في 19 مارس 1962، كما عرفت هاته المرحلة نقصًا حاد في الإطارات الفنية والإدارية لتسير المؤسسات الصحية ويتضح ذلك فيما يلي:

[1] - بنجامين ستورا، مرجع سابق، ص32.

[2] - بنجامين ستورا، مرجع سابق، ص 33.

*342 طبيبًا.

*18% من الإطارات الفنية المؤهلة لكل 10 ألاف نسمة.

*مغادرة 2200 طبيب و2700 ممرض تاركين حوالي 144 مستشفى دون تسيير إداري وتقني.[1]

*معدل وفيات مرتفع للأطفال تجاوز 180% وأمل الحياة لا يصل إلى 50 سنة.[2]

كما أن أغلب الشعب الجزائري يعاني من ويلات الفقر والجوع والجهل ومختلف الأمراض الفتاكة من (ملاريا، سل، كوليرا، تيفوئيد،...) أضف إلى ذلك إنعدام التغطية الصحية وإن وجدت فمعظمها متمركزة في المدن أين يعيش أغلبية المعمرين.

هذه الوضعية الموروثة عن الإستعمار إستوجبت القيام بإصلاح المنظومة الصحية من خلال:

*إعادة تنشيط الهياكل الصحية التي تركها الإستعمار.

*إرسال العديد من الأطباء الجزائريين من أجل تكوينهم وتدريبهم.

*إنشاء المعهد الوطني للصحة العمومية سنة 1964 بمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 24-110 بتاريخ 10 أفريل 1964، للإنجاز الأعمال الخاصة بالدراسات والبحث في الصحة العمومية الضرورية لتطوير برامج العمل الصحية وترقية الصحة العمومية.[3]

[1] - سليمة بلخيري، المنظومة الصحية الجزائرية وواقع الصحة العمومية، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، ع36، جامعة وبان عاشور، الجلفة، د.س.ن، ص303

[2] - بوراحة أمال، التطور الصحي في الجزائر وعلاقته ب..... المؤشرات الصحية، مجلة مقدمات، جامعة وهران 02، م2، ع8، د.س.ن، ص2.

[3] - سليمة بلخيري، مرجع سابق، ص 303.

المبحث الثاني: الأوضاع الثقافية

01-الوضعية الثقافية الموروثة:

ورثت الدولة الجزائرية بعد نيلها إستقلالها وحريتها من الإستعمار الفرنسي عدة عقبات خاصة من الناحية الثقافية والتعليم من بينها أن معظم الأساتذة الفرنسيين هاجر والبلاد وعادوا إلى بلادهم الأمر الذي أدى إلى شعور القطاع التعليمي والمدارس[1]، إضافة إلى الأمية التي بلغت سنة 1962 80%.[2]

ففرنسا حاولت خلال طيلة فترة الإستعمار في الجزائر من تجريد الإنسان من ثقافته وجعلته متشبع بالثقافة الغربية.[3]

كذلك اللغة العربية كانت غريبة ومهمشة في بلاد لغتهم الأصل العربية وكان عدد المتعلمين الأوروبيين أكثر من المتعلمين الجزائريين بفارق 4.5%.[4]

ومع مطلع عام 1962 كان النظام التعليمي مهيكل حسب نظام وغاية الإستعمار الفرنسي وهي:

*محو الشخصية الوطنية.

*طمس تاريخ الشعب الجزائري.

وهذا ما أدى إلى وضع تحديات كبرى مع مطلع أول عام دراسي 63/62 في الجزائر وكانت هذه العقبات متمثلة في:[5]

1- أعداد التلاميذ: في علم 1961-1962 تضاعف عدد التلاميذ من353853تلميذا إلى 777636 تلميذ مسجلا خلال 63/62 حيث تزابد بنسبة 100 ونظرا لهذه النسبة المرتفعة إرتفعت معاها حاجيات التي توفرها الدولة.

---

[1] - يحي أبو زكرياء، من أحمد بن بلة إلى عبد العزيز بوتفليقة، دار ناشري للنشر والتوزيع، د.م.ن، 2003، ص12.

[2] - المنصف وناس، الدولة والمسألة الثقافية في الجزائر، دراسة في التغيير الثقافي والإجتماعي، دار أليف للنشر، د.م.ن، د.س.ن، ص 58.

[3] - محمد العربي الزبيري، تاريخ الجزائر المعاصر، ج2..... ، ص209.

[4] - المنصف وناس، مصدر سابق، ص4.

[5] - بن علي أمحمد، واقع التربية والتعليم في الجزائر خلال مرحلة الإستعمار الفرنسي وغداة الإستقلال، مجلة دفاتر مخبر حقوق الطفل، ع7، كلية الحقوق تيارت، 2016، ص48-49.

2-هيئة التدريس: كان يحتاج هذا الدخول حسب التقديرات الرسمية توالي 200000 معلمًا وغداة الإستقلال هاجر معظم المعلمين الفرنسيين فلجأت حكومة بن بلة إلى توظيف الأساتذة الذين يتوفر لديهم مستوى مقبول من تعليم اللغة العربية والفرنسية وسدد الفراغ الباقي من البلدان العربية.

2- التعليم:

عند خروج فرنسا من الجزائر كان هدفها من المساس بالثقافة والحضارة العربية الإسلامية وتجهيل الشعب الجزائري، ونجحت في ذلك من خلال أنها حرقت مكتبة جامعة الجزائر ودمرت المدارس والمعاهد بالقنابل[1]، كذلك هاجر معظم الأساتذة الفرنسيين البلاد لذلك قام بن بلة بالإستعانة بالدول الشقيقة مثل سوري ومصر والعراق لسد الفراغ الذي تركه المعلمين.[2]

وإستجاب لهذا النداء الأساتذة والمعلمين المصريين فتطوع حوالي أكثر من 7000 معلم وجاءوا إلى الجزائر، وكذلك إستغاث بمتعاونين فرنسيين فيما بعدد لمواجهة العجز القائم بين أوساط المعلمين في الجزائر،[3]

فيما بعد وجد هؤلاء التربويين مجموعة من العراقيل البيروقراطية التي كان يضعها في طريقهم سماسرة الثقافة الفرانكفونية حيث عادوا إلى بلادهم.[4]

وكان إبن بلة متفوق من أن يبقى بلا تعليم وثقافة فيتعرض لسيطرة الطبقة الحاكمة فحاول بكل الوسائل إلى إيجاد حلول خاصة منها التعليم فرى أن الجامعات ومراكز البحث العلمي هي المخرج الوحيد من دائرة الجهل الأمية وكان حرصًا على التعليم حيث قال: إن تعليم الأطفال والبنات سيكون شاملا وإن مؤسسات التعليم الإبتدائي والثانوي سيتفتح أبوابها بل إن دورات لإلحاق أعضاء جيش التحرير وضحايا الحرب ستفتح أيضا، ثم إن أبواب الجامعات ستفتح هي الأخرى مع ضمان سير جميع الكليات منها.[5]

---

[1] - حسنين فلاح ماجد، واقع التعليم في الجزائر 1962-1978، مجلة مركز بابل للدراسات الإنسانية، م10، ع4، كلية التربية للعلوم الإنسانية، قسم التاريخ، جامعة بابل، العراق، 2022، ص441.

[2] - مجلة البحوث التاريخية، م6، ع2، ديسمبر 2022، ص900.

[3] - رابح لوينسي، مصدر سابق، ص .....

[4] - نفسه، ص54.

[5] - حسنين فلاح ماجد، مرجع سابق، ص 441.

وصف وزير التربية في سنة 1962 الجديد وضع شاملا عن التعليم آنذاك حيث وجد أن التعليم في خدمة الإستعمار والإندماج فمن 14000 تلميذ يتمدرس 1400 في حين عدد سكان الجزائر بلغ عشرة ملايين.[1]

ورغم كل التحديات التي واجهت المدرسة الجزائرية فقد أظهرت بلادنا شجاعة وحنكة كبيرة، فقيل أن تحل السنة الدراسية 1962-1963 حتى فتحت كل المدارس الجزائرية أبوابها وإستقبلت تلاميذها وحتى أن عدد التلاميذ ضعف عن السنة الفارطة حيث إزداد عدد التلاميذ في المدارس الإبتدائية خلال السنوات الثلاث من 500.000 إلى 800.000 وكذلك تضاعف عدد الطلبة المتواجدين في الثانويات من(25.000 إلى 240.000) وطلبة التعليم العالي من 600 إلى 150.000.[2]

وأصبح بإستطاعة كل الأطفال الجزائريين أن يقصدوا مدارسهم دون أي تفريق فكل طفل جزائري يتوجه ولا عن أي ممتلكات يمتلكها أهله وذلك وفقا لما جاء في الخطة التي وضعت في ميدان التعليم والتي جاء فيها ثلاثة أهداف جزئية وهي:[3]

1- ديمقراطية التعليم: عدم إقتصاره على فئة محددة.

2- تعريب التعليم: أي جعل اللغة العربية في محلها الطبيعي كلغة للثقافة والعلم

3- إعطاء الأولوية للعلوم والتقنيات: وكانت غايته جعل المواطن ناجحًا ومثقفا وما أن كاد يمر عام 1962 إلا وأن التعليم يسير وفق طرق مقبولة، نظرًا للفوضى التي حلفتها فرنسا بعد إنسحابها من البلاد.[4]

فقامت الجزائر بتوظيف 3452 مدرسًا للغة العربية و16450 للغة الأجنبية الذين أطلق عليهم الممربين لسد الفراغ الذي أحدثه مغادرة المعلمين الفرنسيين الجزائر لسير المدرسة الجزائرية.[5]

علق إبن بلة عن الأمية قائلا: من المشاغل التي تثير إهتمامنا هي مشكلة مكافحة الأمية التي تعدها من الأهداف الأساسية التي يجب تحقيقها في أقرب وقت وبسرعة.

[1] - أبو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي 1954-1962، ج10، دار البصائر للنشر والتوزيع، الجزائر، 2007، ص269.
[2] - سارة بن دحمان، المصدر سابق، ص 58.
[3] - حسنين فلاح ماجد، المصدر سابق، ص442.
[4] - حسنين فلاح ماجد، مصدر سابق، ص443.
[5] - محي الدين، تطور حركية التعليم في الجزائر من عام 1830-1990، مجلة دفاتر المميز، م14، ع1، 2019، ص10.

وقام بحملة لمكافحتها سنة 1963 في كل البلاد ونتيجة هذه الحملة تأسيس المركز الوطني لمكافحة الأمية في 1964 وهذا على جهد حكومة أحمد بن بلة على النهوض بالقطاع الثقافي ومحاربة الأمية.[1]

كما إهتم بن بلة أيضا بالتعليم الدين حيث أكد على إهتمامه بالعليم القرآني وقال أيضا سيفتح معاهد خاصة بالتعليم الديني في كامل البلاد وقاموا بتأسيس معهد التعليم الأهلي وكان بتسيير وزارة الشؤون الدينية وأنشوا أيضا مسجدا في البلاد.[2]

أ- حملة تجميع ما سحي الأحذية:

في عهد أحمد بن بلة شهدت الجزائر حدثا غريبًا من نوعه وهو حملة تجميع مساحي الأحذية الصغار، حيث قال بن بلة في خطاب له: (لعنة الله على الإنسان الذي يمد قدمه لإنسان آخر مثله، يتحني لكي يمسح حذاءه)[3] حيث تلقى رسائل من الشعب الجزائري نساء وجال عن الأطفال الذين يمسحون الأحذية في الشوارع للأجانب وحتى للجزائريين.[4]

حيث عرض عليه أن الحل الوحيد لهذه المشكلة هو حل إقتصادي بالقضاء على البطالة يتوقف إستغلال هؤلاء الأطفال، لكن بن بلة رفض هذا الحل الإقتصادي لأنه يتطلب أعوامًا وأعوامًا، واصل الأطفال الصغار ماسحي الأحذية الفرق الغرق في الأمية والإهانة والأمراض، حيث قام بتجميع هؤلاء الأطفال بقاعة إبن خلدون وشرح لهم خطة العمل ووزعهم على مراكز مختلفة، حيث أكد على نجاح فكرته التي قام بها أوساط الشعب الجزائري بحماس كبير.[5]

بعد بضعة أشهر في بور سعيد في العاصمة عادت الظاهرة من جديد لكن في هاته المرة كانوا كبار في السن لكن تركناهم لكن مؤقتا، لكي نهتم بهم في المستقبل.[6]

---

[1] - مائدة خيضر، مصدر سابق، ص148.
[2] - حسنين فلاح ماجد، مصدر سابق، ص 444.
[3] - مائدة خيضر، مصدر سابق، ص150.
[4] - روبير ميرال، مصدر سابق، ص167.
[5] - نفسه، ص 168،167.
[6] - نفسه، ص 169.

03- التعريب:

من بين أهداف فرنسا في الجزائر هو تجريد الإنسان من شخصيته الوطنية وطمس ثقافته وجعله متشبع بالثقافة العربية حيث قامت بتوسيع اللغة الفرنسية أوساط البلاد[1] ومع مطلع 1962 أي بعد الإستقلال قامت حكومة بن بلة بتبني نظام وفكرة العروبة.[2]

حيث إهتم وجعل اللغة العربية لغة التعليم إلى جانب اللغة الفرنسية وفي السنة الدراسية 1962-1963 قاموا بإدخال اللغة العربية تدريجيا في المدارس الإبتدائية ومع مطلع 1964-1965 أصبحت تدرس اللغة العربية في كل مدارس البلاد.[3]

وعمل بن بلة جاهدًا على تعريب القطاع التعليمي وجعل اللغة العربية لغة رسمية في البلاد حيث عقد إتفاقيات مع دول المشرق العربي من بينهم ليبيا من أجل تعريب المناهج في القطاع التربوي.[4]

وأكد بن بلة على ضرورة إحترام اللغة الفرنسية، والبحث في نفس الإنسان على البعد الإخلاقي والثقافي الذي ضيعه عندما ضاعت منه لغته الأصلية الرائعةحيث قال:

وأكد بن بلة على ضرورة إحترام اللغة الفرنسية، والبحث في نفس الإنسان على البعد الإخلاقي والثقافي الذي ضيعه عندما ضاعت منه لغته الأصلية الرائعة حيث قال: إن المستعمر عندما يتعلم لغة أجنبية يتبنى قليلا أو كثيرا أبنيتها الذهنية وتصبح عملية إثراء، وإذا يستعمل المستعمر لغته القومية ولكن إذا كانت لمتعد السند الإعتيادي لفكره وإذا كان مضطرًا ليخرج إلى وضح النهار للسير إلى لغة الغزاة فإن العملية تصبح عملية إستلاب لجوهر المستعمر.[5]

وقال أحمد أيضا أن هذا الإستلاب عند بعض من الجزائريين المثقفين، بدأ مقبولا نوعا ما حيث أصبحوا بدافع الإنتهازية أو برياء يشعرون بأنهم فرنسيون أكثر من أنهم جزائريين.

في حين أصبحت لغتهم الأصلية لغة أجدادهم لا يشعرون تجاهها إلا بمشاعر الهجر، أما الفئة الأخرى من الجزائريين الذي لا يقبلون بهذا الإستلاب فإنهم يشعرون في نفوسهم بالحرج العميق عندما

---

[1] - محمد العربي الزبيري، مصدر سابق، ص210.

[2] - رابح لونيسي، رؤساء الجزائر، مصدر سابق، ص126.

[3] - محي الدين، مصدر سابق، ص98.

[4] - حسنين فلاح ماجد، مصدر سابق، ص 442.

[5] - روبير ميرال، مصدر سابق، ص143.

يبعرون باللغة الفرنسية في الوقت الذي يشعرون بها باللغة العربية وبالتأكيد سيكون جنونا عندما نعلن بإسم قومية غير مهضومة الحرب على الفرنسية التي هي جسر ضروري يصل بالنخبة الجزائرية.[1]

المبحث الثالث: تقييم السياسة الإجتماعية والثقافية في عهد الرئيس أحمد بن بلة (1962-1965):

أحمد بن بلة هو أحد الشخصيات المهمة في تاريخ الجزائر، حيث كان الرئيس الأول للجزائر بعد إستقلالها عن فرنسا في عام 1962 وكانت فترة حكمه من1962 إلى1965 مليئة بالتحديات السياسية والإقتصادية والإجتماعية.

تنوعت السياسة الإجتماعية والثقافية التي انتهجها أحمد بن بلة خلال فترة حكمه وفيما يلي تفاصيل أكثر حول هذا الموضوع.

المطلب الأول: سياسة أحمد بن بلة على المستوى الإجتماعي:

لقد حاولت "بن بلة" التصدي للتحديات الإجتماعية الكبيرة التي واجهتها، وذلك بوضع مشروع تنمية إشتراكي عاجل للبلاد بهدف إلى تأطير العاطلين عن العمل و إدماج اللاجئين والمحاصرين، وإخراج البلاد من هذا الوضع المزري، فأتخذ العديد من الإجراءات الرئيسية منها:

*سياسة الإندماج والوحدة الوطنية: تمحورت سياسة أحمد بن بلة حول تعزيز الوحدة الوطنية والتضامن الإجتماعي في الجزائر بعد عقود من الإحتلال الفرنسي والصراعات الداخلية وكان من بين أولوياته تجاوز الخلافات العرقية والدينية وتحقيق الوحدة الوطنية بين الجزائريين.

*تأميم الأراضي التي تركها المستوطنون 44.2 مليون هكتار منذ أكتوبر 1962، وتحويلها إلى تعاونيات مسيرة ذاتيا بموجب مرسوم مارس 1963، حيث يقول بن بلة: " **مشروع الحقيقي للثورة الزراعية بدأت تأميمها للأراضي التي كانت للكولونيل**".

* الحد من سيطرة الشركات الأجنبية على الثروات الوطنية بشراء أسهمها والإشتراك به.

* التعاون مع الدول الشقيقة والصديقة في مجالات كالتعليم والصحة.

[1] - روبير ميرال، مصدر سابق، ص143.

* بداية تأميم المطاحن والصناعات الغذائية في أفريل 1964.[1]

و رغم أن حكومة " بن بلة" لم تكن في يدها أموال النفط والغاز، فقد قامت بحل الكثير من المشاكل الإجتماعية مثل قضية التسول[2]، التي عملت على حلّها من خلال العمل على توفير المأكل والمشرب، وحتى المأوى خلال سنة ونصف، كما عملت الدولة أيضا على القضاء على ظاهرة ماسحي الأحذية، حيث أن " بشير بومعزة" وزير العمل والشؤون الإجتماعية نبه الرئيس "أحمد بن بلة" إلى هذه الظاهرة الخطيرة، حيث قال له: " كيف أننا حصلنا على الإستقلال، لكن الأطفال الصغار يركعون ليمسحوا الأحذية ويحصلوا على أموال قليلة من أناس يضعون أحذيتهم في وجوههم" فكانت ردة فعل الرئيس " أحمد بن بلة" أن ألقى بخطاب في التلفزة، وقال فيه: "لعنة الله على الرجل الذي يقبل أن طفلا صغيرا يركع أمامه ويمسح له حذائه"[3]

كما وجه بن بلة جهودًا كبيرة لتحسين وضع المرأة في المجتمع الجزائري، حيث أصدر قانونًا يلزم بمنح النساء حقوق متساوية في الميراث والعمل، وكذلك تعزيز التعليم النسائي.

من حيث التعليم تم إطلاق حملات توعية وتثقيف في المجتمع حول أهمية التعليم وتوفير المساعدات المالية والغذائية والطبية للأسر الفقيرة والمحتاجة.

ووافق هذا إجراءات قامت بها الدولة للقضاء على هذه الظاهرة إلى أن زالت تماما، ومن أجل معالجة معضلة اللاجئين المتمثلة خاصة في توفير مناصب شغل لهم، فإن الدولة فتحت مكتب اليد العاملة بفتح باب الهجرة لهم إلى فرنسا للعمل هناك وهذا بعد أن أبدت فرنسا إستعدادها لذلك.[4]

المطلب الثاني: سياسة بن بلة على المستوى الثقافي:

أما في المجال الثقافي فقد وجه بن بلة الدعوة للجزائريين للعمل على بناء ثقافة وطنية تعتمد على القيم الجزائرية وتحافظ على الهوية الوطنية وتعزز التضامن الوطني وقد شجع على ذلك من خلال تعزيز التعليم وتطوير الثقافة الجزائرية التعليمي بما يتناسب مع المتطلبات الوطنية الجزائرية.

[1] - لوينيسي رابح وأخرون، تاريخ الجزائر المعاصر، ج2، دار المعرفة، 2010، ص60.
[2] - يحي أبو زكرياء، الجزائر من أحمد بن بلة إلى عبد العزيز بوتفليقة، دار ناشري للنشر والتوزيع، 2003، ص14.
[3] - منصور أحمد، الرئيس أحمد بن بلة يكشف أسرار الثورة، دار ابن حزم، بيروت، 2007، ص53.
[4] - أبو جرة سلطاني، جذور الصراع في الجزائر، ط2، دار الأمة، الجزائر، د.س.ن، ص 27.

كما أصدر بن بلة مجموعة من الأوامر الخاصة بالثقافة، حيث وجه بإعادة تسمية الشوارع والمدارس والمؤسسات العمومية بأسماء جزائرية بدلا من الأسماء الفرنسية، وشجع اللغة العربية في كافة المجالات العامة والخاصة.

*بن بلة وإستعادة عروبة الجزائر:

كانت مسألة التعريب تطرح وبشكل حاسم بدفع اللغة العربية إلى الأمام، فالنصوص السياسية موجودة، فبعد صدور ميثاق طرابلس سنة1962 أكد دستور الجزائر سنة 1963 أنها اللغة الوطنية والرسمية، لكن تجسيد ذلك في ظل وجود أطراف معارضة يعد أمرا ليس بالهين هذا ما جعل موقف القيادة السياسية للبلاد تصر على التعريب، فتصريحات أحمد بن بلة ظلت لفترة كانت دائما تصف حالة الوضع المعرقل للتعريب مثل قوله[1]: " **بخصوص التعريب أشير إلى أنه مشكل عويص، لم يغب عنا لأننا حاولنا أن نقدم حلا مؤقتا لأنه ليس بالسهل حله بين يوم وأخر**".

كان التعريب منذ الإستقلال محل خلاف بين المثقفين، بظهور توجهين يؤمن بالتعريب والأخر يدعو للإزدواجية، وهذا ما فتح المجال للمفاضلة بين اللغتين: طرح مسألة أيهما معرفة مطالب كل طرف وحجمه تستلزم معرفة الخلفية التي تنطلق منها كل واحد والأهداف التي يصبوا إليها، الفرق بين الفئتين هو طبيعة الثقافة أحدهما واللغة الفرنسية يأخذ رموزه من العالم الغربي الذي يكون الدخول إليه باللغة الفرنسية".[2]

تعتبر إشكالية التعريب أكثر صعوبة في التناول والتحليل لتعد مكوناتها، فدعاة التعريب يعتبرون أن العربية تستمد شرعيتها في الجزائر من مصدرين إثنين الإسلام وكفاح التحرير الوطني، وكلاهما ضد الإستعمار ومنه فالفرنسية ببساطة لغة المستعمر، وأما العربية عنصر أساسي من عناصر الكيان الحضاري للمجتمع الجزائري وشخصيته الوطنية فهي كما عبر عنها العربي ولد خليفة بقوله[3]:" هي البداية والنهاية وإلى الأبد خزان تراثنا المشترك والرابطة التي تجمع شعبنا، وبجملة واحدة هي نحن ضعفا ومهانة قوة ومهابة هي مرأة ما تحققه من تقدم".

سعت الدولة الجزائرية منذ 1962 إلى إسترجاع مقومات الثقافة الجزائرية، التي سحقها الإستعمار الفرنسي وفق مشروعه الثقافي الهادف إلى الفرنسية، فكانت غاية إستعادة اللغة العربية

---

[1]- Ministère de l'orientation national, Les discours du président Benbella, ministère de l'orient-ation national, Alger,1963, p115.

[2] - Khaoula Taleb Ibrahimi , Les Algérienne et leurs langues, deuxiéme édition, Elhikma, Alger, 1992, p76.

[3] - محمد العربي ولد خليفة، المهام الحظرية للمدرسة والجامعة الجزائرية، ديوان مطبوعات الجامعية، الجزائر، د.س.ن، ص 234.

وتمكينها في التعليم والإدارة والإعلام هدفا يطمح إلى تجسيده على أرض الواقع، لكن المهمة لم تكن سهلة في ظل وجود مصاعب وعراقيل تعيق عملية التعريب وتطبيقها، لاسيما في إستمرار الإرث اللغوي الفرنسي في الجزائر، بوجود تيارات تدافع عن إستمرار الفرنسية كلغة رسمية في الجزائر، مما أفرز سجالا حادًا بين دعاة التعريب والرافضون له، مما إستلزم على الدولة سن قوانين وتشريعات خاصة بفرض اللغة العربية في شتى القطاعات.

* تكريس اللغة العربية في المواثيق الرسمية والخطاب السياسي:

- ميثاق طرابلس1962:

إنعقد ليحدد تصوراته للدولة المستقلة ومنها المسألة الثقافية وقد أبرز الإنتماء الوطني للثقافة، وجمعها بين الوعي الثوري والحرص العلمي وذلك بإعطاء اللغة العربية مكانتها الحقيقة، وإعادة بناء التراث الوطني ومحاربة الهيمنة الثقافية والتأثير الغربي، اللذان ساهما في تلقين الكثير من الجزائريين إحتقارهم لغتهم وقيمهم الوطنية جاء فيه:[1]

"إستعادة الثقافة الوطنية والتعريب التدريجي للتعليم إعتمادًا على أسس علمية، وهذه مهمة من أصعب مهام الثورة إذ تتطلب وسائل ثقافة عصرية ولا يمكن تحقيقها بالتسرع دون خطر التضحية بأجيال كاملة".

- دستور 1963:

أعتبر دستور1963 وهو الأول في تاريخ الجزائر المستقلة اللغة العربية لغة رسمية في الجزائر جاء في المادة الخامسة منه " **إن اللغة العربية هي اللغة الوطنية والرسمية للدولة"**[2]، اختيار سياسي أساسي فهي محور وأساس سياستها اللغوية والثقافية، فمنذ سنة 1962 أعربت الجزائر عن إندماجها في الرقعة الحضارية والثقافية للأمة العربية وهذا إستمرار للنضالات الثورية والوسيلة لبلوغ الغاية تتمثل في وضع سياسة التعريب، وهي الإمكانية الوحيدة للجزائر للقضاء على أثار الإستعمار الثقافي والدمار الناجمة عن سياسة الإستعمار.

[1] - Front de libération nationale, Les textes fondamentaux de la réovulation, Appel du 1 novembre 1954, plate Soummam 1956, texte du cougrés de Tripoli 1962, édition A.N.E.P, 2008, p.p106,107.

[2] - حزب جبهة التحرير الوطني، دستور 1963، المطبعة الوطنية الجزائرية، 1963، ص4.

- ميثاق الجزائر 1964:

أثار ميثاق الجزائر الأول سنة 1964 إلى بعض المعالم التي يجب أن تتبعها القيادة السياسية آنذاك، وذلك من أجل ترسيخ الهوية اللغوة وطريقة تحصينها في مختلف مناحي الحياة، وخصوصا التعليم والإدارة اللذان يكونان أرضا خصبة لنشر أية لغة، بصفتها حاملا أمينا لعناصر كثيرة من عناصر الهوية الوطنية و قد تضمن بشأن اللغة العربية[1]:" دور الثقافية الجزائرية كثقافة قومية يتمثل بدرجة أولى في إعادة اللغة العربية يوصفها اللسان المعبر عن القيم الثقافية لبلادنا، كرامتها وفعاليتها كلغة حضارة تستعمل في إحياء وإعادة تقييم التراث الوطني والتعريف به".

ولهذا دعا مؤتمر الجزائر إلى ضرورة تعميم اللغة العربية وذلك بنهج الخطوات التالية:

- الإسراع في تعريب التعليم.
- تقوية الروابط لاسيما الثقافية مع العالم العربي، وذلك يعني بصفة خاصة مضاعفة الوسائل الموضوعة تحت تصرف الهيئات المكلفة بإنشاء مثل هذه الروابط.
- القيام بخطوات توسيع ملحوظ بمجال الدراسات العربية في الجامعة.[2]

صرح أحمد بن بلة عشية الإستقلال في تونس قائلا[3]:" نحن عرب، نحن عرب" وتحدث في مناسبة أخرى مشيرا للصعوبات التي تنتابه يقول[4]:"بخصوص التعريب أشير إلى أنه مشكل عويص، لم يغب عنا لأننا حاولنا أن تقدم حلا مؤقتا لأنه ليس بالسهل حله بين يوم وأخر"، كثر حديث أحمد بن بلة عن التعريب وعن ضرورته يقول:[5] (التعريب ضروري لأنه لا وجود للإشتراكية دون تعريب...لا مستقبل لهذه البلاد تعريب).

- تعريب الإدارة:

باشرت الدولة المستقلة سياستها التعريبية بالعناصر التي تذكرها بواجبها في الحفاظ على الأصالة وربطت تلك السياسة بهدف يتمثل في إعداد لغة وطنية، لغة تؤدي أداء دقيقا في سائر وظائف اللغة العصرية وتنقل محتوياتها العصرية، ثم التشديد على اللغة الوطنية أي اللغة الرسمية الوحيدة، وتحديد

[1] - حزب جبهة التحرير الوطني، ميثاق 1964، ص43.

[2] - حرب جبهة التحرير الوطني، مرجع سابق ،43،44.

[3]- Ministére del' orientation national: Les discours du président Benbella, Ministére de l'orientation, Alger, 1963, p115.

[4] - Op-cit, p117.

[5]- Op-cit, p117.

اللغة العربية بهذا الشكل سيقودها إلى التشبه باللغة الفرنسية باللغة التي يجب عليها أن تحل محلها في وظائفها ومعجمها وإنتشارها في المجتمع، فسيتمثل المشكل في جعل اللغة العربية تنقل مجموع المحتوى الثقافي الذي كانت اللغة الفرنسية تنقله سابقا.

أدركت القيادة الفتية التي تولت زمام الأمور في الجزائر بعد الإستقلال فظاعة تغييب اللغة العربية، فتقدم مجموعة من أعضاء المجلس التأسيسي بمشروع لفرض الترعيب وجاء في مذكرتهم ما يلي[1]:" منذ تأسيس الحكومة الفنية وإجتماع المجلس الوطني التأسيسي وقع كلام كثيرا عن التعريب، إن الأغلبية الساحقة من الشعب الجزائري تريد التعريب، لأن اللغة العربية هي اللغة الوطنية ومع ذلك ما تزال تعيش على الهامش كلغة أجنبية في وطنها".

رغم ما بذل من مجهود لمواجهة العراقيل فإن المشكل المتعلق بالإطار المعرب بقي مطروحا، حيث لم تعمل الجزائر على تطبيق قرارات مؤتمر المعلمين العرب المنعقد في بيروت سنة 1962، الذي حث الدول العربية على التعاون مع الجزائر وقد تقدمت كل من مصر والعراق وسوريا للمشاركة في فتح المعاهد على نفقتها الخاصة[2]، لكن وزارة التربية لم تول للأمر أهمية وإكتفت بالإعتماد على الممرنين رغم تدني مستواهم العلمي والتربوي، ومن أجل تحسين المستوى التعليمي لجأت وزارة التربية إلى أسلوب التكوين المكثف للمعلم باللغة العربية وهذا من خلال تنظيم فترات تكوين مدتها شهرا يلتحق بعدها المكون مباشر بمجال عمله.

المطلب الثالث: تقسيم السياسة الإجتماعية والثقافية لأحمد بن بلة في فترة حكمه.

بشكل عام، فإن سياسة الإجتماعية والثقافية لأحمد بن بلة في فترة حكمه كانت تهدف إلى تحسين حياة المواطنين الجزائريين وتطوير الإقتصاد والثقافة في البلاد، وعلى الرغم من أن الجهود قد تركت بعض الأثر الإيجابي، ويمكن تلخيصها على النحو التالي:

* **التعليم:** إتخذت الحكومة سياسة تطوير التعليم، حيث زادت الإنفاق على المدارس والجامعات وتطوير البنية التحتية كما تم تعزيز العلوم والتكنولوجيا والبحث العلمي، مما ساعد على تطوير الإقتصاد وتحسين فرص العمل.[3]

---

[1] - Abdellah Chariet,.....p34.

[2] - عثمان سعدي، التعريب في الجزائر كفاح شعب ضد الهيمنة الفرانكوفنية، دار الأمة للطباعة، الجزائر، 1993، ص53،54.

[3] - أحمد طالب الإبراهيمي، من تصفية الإستعمار إلى الثورة الثقافية1962-1972،تر: حنفي بن عيسى، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، د.س.ن، ص80.

* **الثقافة:** تم تشجيع الفنون والثقافة ودعم الفنانين والكتاب والمثقفين، وتم تشجيع الإنتاج الثقافي المحلي والمسرحيات والأفلام والموسيقى، مما ساعد على تعزيز الهوية الثقافية للجزائر.

* **الحقوق المدنية:** تم تعزيز الحقوق المدنية والتعددية الثقافية في البلاد، وتم تغيير اللغة الرسمية من الفرنسية إلى العربية والأمازيغية، مما ساعد على تعزيز الهوية الوطنية للجزائر.

* **الحقوق النسائية:** تم تحسين حقوق المرأة وتعزيز دورها في المجتمع، وتم إنشاء مؤسسات لحماية حقوق المرأة وتشجيع مشاركتها في الحياة السياسية والإجتماعية، مما ساعد على تعزيز المساواة.

* **الإسكان:** قامت الحكومة بتوفير الإسكان للفقراء والمحتاجين، وتم تطوير المدن الجديدة لتلبية الإحتياجات السكنية، مما ساعد على تحسين معيشة المواطنين الجزائريين.[1]

* **الرعاية الصحية:** قامت الحكومة بتوفير الرعاية الصحية للمواطنين وتطوير البنية التحتية للمستشفيات والمراكز الصحية وتطوير الخدمات الصحية في المناطق النائية، مما ساعد على تحسين صحة المواطنين.[2]

* **البنية التحتية:** قامت الحكومة بتحسين البنية التحتية للبلاد، حيث تم تطوير الطرق والجسور، والمطارات وتوفير المياه والكهرباء للمواطنين، مما ساعد على تطوير الإقتصاد وتحسين جودة الحياة.

* **الصناعة:** قامت الحكومة بتطوير الصناعة في البلاد وتشجيع الإستثمارات الاجنبية، وتم تأسيس العديد من المصانع والشركات الوطنية، مما ساعد على تحقيق الإكتفاء الذاتي في بعض القطاعات وتحسين الوضع الإقتصادي للبلاد.

* **الزراعة:** قامت الحكومة بتطوير الزراعة في البلاد وتشجيع المزارعين والفلاحين، وتم توفير الدعم والمساعدة لهم، مما ساعد على تحقيق الإكتفاء الذاتي في بعض المنتجات الزراعية وتحسين الأمن الغذائي للبلاد.[3]

* **العدالة الإجتماعية:** قامت الحكومة بالعمل على تحقيق العدالة الإجتماعية وتخفيف الفوارق الإجتماعية، وتم تطوير السياسات الإجتماعية لتحسين حياة المواطنين، مما ساعد على تعزيز الإستقرار الإجتماعي وتحسن جودة الحياة.

---

[1] - عبد الحميد زوزو، مرجع سابق، ص58.

[2] - عبد العالي دبلة، الدولة، ....،ص12-119.

[3] - رابح لونيسي وأخرون، مرجع سابق، ص60.

وعلى الرغم من تحقيق بعض الإنجازات في السياسة الإجتماعية والثقافية إلا أن النقاد يرى أن هناك بعض السلبيات في فترة حكم بن بلة:

* **الفساد:** كان هناك تقارير وإنتقادات بشأن الفساد في بعض الجهات الحكومية، ولم يتم التصدي له بشكل كافي وفعال.

* **الإعتماد الزائد على النفط:** كان الإقتصاد الجزائري في فترة حكم بن بلة يعتمد بشكل كبير على صادرات النفط، ولم يتم التحول إلى إقتصاد متنوع ومتعدد القطاعات.

* **العنف والتطرف:** تعرضت الجزائر لموجة عنف وتطرف خلال فترة حكم بن بلة، وخاصة في السنوات الأخيرة من فترة حكمه، ولم تتمكن الحكومة من التصدي له بشكل فعال.

* **قمع الحريات:** كان هناك إنتقادات بشأن قع الحريات الفردية والحرية الصحفية والتعبيرية، ولم تتمتع الصحافة بالحرية الكاملة في تغطية الأحداث ونشر المعلومات.[1]

* **التعصب الإقليمي:** كان هناك بعض التعصب الإقليمي في بعض المناطق في الجزائر، وتم التعامل معه بشكل غير فعال وقد يكون ذلك أثر على الوحدة الوطنية.

* **النمو البطيء:** بالرغم من الجهود المبذولة لتحقيق التنمية والإزدهار الإقتصادي، إلا أن النمو الإقتصادي كان بطيئا ولم يحقق الأهداف المرجوة في مجالات التشغيل وتحسين معايش المواطنين.

* **العدم التوازن في توزيع الثروة:** كان هناك عدم توازن واضح في توزيع الثروة بين الطبقات الإجتماعية، حيث كانت الأغلبية من الموارد والثروة تتركز في يد الطبقة الحاكمة والأقلية الثرية، مما أدى إلى زيادة الفوارق الإجتماعية.

* **الحكم الإستبدادي:** كانت هناك إنتقادات بشأن الحكم الإستبدادي وعدم وجود نظام ديمقراطي حقيقي، وكانت الحكومة تستخدم بعض الوسائل القمعية للحفاظ على النظام ومنع أي إحتجاجات أو مطالب بالتغيير.

[1] - عدالة رابح، تاريخ الجزائر تضحيات وإنتصارات، ط1، دار المجتهد، د.م.ن، 2017، ص38.

* **عدم الإستقرار السياسي:** كانت الجزائر تشهد في فترة حكم أحمد بن بلة بعض الإضطرابات السياسية والإحتجاجات والصراعات بين الأحزاب والجماعات السياسية، مما أدى إلى عدم الإستقرار السياسي والتأثير على الإقتصادي والإجتماعي.[1]

* **عدم القدرة على إدراة الأزمات:** بشكل فعال، مثل الأزمة الغذائية في الجزائر1963 وأزمة الفيضانات عام 1964، مما أدى إلى تفاقم الأوضاع الإقتصادية والإجتماعية للجزائريين.

* **عدم نجاح في تنفيذ إصلاحات تعليمية** شاملة وجذرية، مما أدى لى تدهور جودة التعليم والتعليم العالي في الجزائر.[2]

[1] - رابح لونيسي، مرجع سابق، ص64.

[2] - بوحوش عمار، التاريخ السياسي للجزائر منذ 1962 إلى يومنا هذا، البصائر الجديدة، الجزائر، 2014، ص94.

الفصل الثالث

نهاية حكم بن بلة و تولي بومدين السلطة

الفصل الثالث: نهاية حكم بن بلة و تولي بومدين السلطة.

بعد الانقلاب الذي قاده العقيد بومدين على الرئيس بن بلة، تولى مجلس الثورة الحكم في البلاد وأعلن عن ضرورة تغيير النهج الحالي وتبني سياسات جديدة تعزز الثقة بين المواطن والدولة وتحافظ على سيادة الجزائر وهيبتها الدولية وقد تم العمل على إيجاد حلول مناسبة للتخلص من الأثار السلبية للحقبة الاستعمارية وتعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية في البلاد، وتسعى حكومة مجلس الثورة إلى بناء دولة قوية ومستقرة تدوم عبر الأجيال.

حيث سنتطرق في هذا الفصل حول وصول بومدين إلى الحكم أو الحكم أو كما يعرف بالتصحيح الثوري مرورا إلى الأوضاع الثقافية والاجتماعية وأهم الإصلاحات التي قام بها هواري بومدين في فترة حكمه.

المبحث الأول: التصحيح الثوري.

بعد تنفيذ العقيد بومدين لانقلابه على الرئيس بن بلة، قاد مجلس الثورة الذي شكله الحكم في البلاد، واتهم بن بلة بالاستبداد واحتكار السلطة وإثارة الفوضى في الجزائر، ولهذا السبب قرر بومدين تجميد كل ما نتج عن سياسات بن بلة ووضع سياسات جديدة للدولة الجزائرية، سواء داخليا أو خارجيا.

أولا: وصول بومدين إلى الحكم.

بالرغم من تمكن الحكومة الجزائرية من القضاء على التمردات التي كانت تهدد الوحدة الوطنية، إلا أن هناك خلافات بين الرئيس بن بلة ووزير الدفاع "**بومدين**" بسبب مخاوف الأول من نوفذ الأخير وقوته، مما دفعه إلى اتخاذ عدة قرارات لتقليص نفوذه، بما في ذلك تعيين " العقيد الطاهر الزبيري" قائدا للأركان رغم اعتراض بومدين وقد قام بومدين بضرب الرجلين ببعضهما وتكون مليشيا للدفاع الشعبي، ثم دعم قوة ونفوذ الحزب(FLN) لافتكاك السلطة الفعلية بواسطة الجيش، ويعتبر إعدام العقيد شعباني، الذي كان بقاؤه كفيلا بتحقيق التوازن بين الطرفين، أكبر خطأ ارتكبه بن بلة.[1]

بسبب تدهور العلاقة بين بن بلة وبومدين وتلك الخلافات الكبيرة، تم الإعلان عن الانقلاب بشكل مبرمج ومعلن قبل حدوثه، حيث قيل أن أحمد بن بلة عندما قدم هواري بومدين لصحفي أجنبي، قال:" هذا هو الرجل الذي يتآمر ضدي". وأضاف هواري بومدين في اعترافاته للشاذلي في أكتوبر 1963، أنه ذاق ذرعا من طريقة إدارة بن بلة للشأن العام.[2]

[1] - رابح لونيسي وأخرون : تاريخ الجزائر المعاصر،ج2، دار المعرفة، الجزائر، 2010. ص57.

[2] - الشاذلي بن جديد : مذكرات(1929-1979) ملامح حياة، ج1، دار القصبة، الجزائر، 2011، ص201.

قام بن بلة بالتحضير للانقلاب قبل 19 جوان بشهر، ويقول اللواء خالد نزار أن بن بلة كان يرتب لشيء ما من خلال بعض الأفعال، على سبيل المثال ، غادرت الطائرة الرئاسية التي أقلت بومدين ومن معه إلى موسكو في اليوم الموالي دون علمهم، وتم إرسال وفد رسمي لتمثيل الجزائر في موسكو على الرغم من وجود "بومدين" هناك كما تم تعيين الطاهر الزبيري كقائد للأركان وغيرها من التحركات التي تدل على التحضير للانقلاب.[1]

بعد أن رأى بومدين تدهور الأوضاع، قرر القيام بانقلاب عسكري، واتفق مع قادة الجيش الوطني على تنفيذ العملية وبعد التحضيرات اللازمة، تم الاتفاق على تنفيذ الانقلاب في 19 جوان 1965، وفي منتصف الليل من ذلك اليوم، توجه الطاهر الزبيري برفقة بعض الجنود والسادة أحمد دراية وسعيد عبيد إلى فيلا جولي، مقر إقامة الرئيس بن بلة، وطلبوا منه القدوم معهم بحجة أن مجلس الثورة قد قرر إنهاء مهامه ونقله إلى وزارة الدفاع ومن ثم إلى مقر قيادة الناحية العسكرية الأولى وفي منتصف نهار ذلك اليوم، ألقى هواري بومدين، قائد الانقلاب العسكري، بيان مجلس الثورة عبر أمواج الإذاعة والتلفاز.[2]

ثانيا: أسباب التصحيح الثوري.

الأسباب الحقيقية التي أدت إلى انقلاب الجيش على أحمد بن بلة الذي اوصله إلى السلطة في 1962 وهي:

أ- الأسباب الحقيقية:

* تهميش أحمد بن بلة هواري بومدين في الكثير من المسائل، حتى المسائل العسكرية حيث ذهب أحمد بن بلة للعاصمة عندما كان في وهران في نهاية 1962 دعا في العاصمة إلى عقد اجتماع مع قادة الولايات الستة، الطاهر الزبيري (الولاية الأولى)، العربي الميلي (الولاية الثانية)، محمد أولحاج (الولاية الثالثة)، يوسف الخطيب (الولاية الرابعة)، العقيد عثمان (الولاية الخامسة)، العقيد شعبان (الولاية السادسة)، دون دعوة وزير الدفاع هواري بومدين لحضور هذا الاجتماع وتكررت هذه الاجتماعات مع قادة الولايات، وعندما يغيب أحمد بن بلة ينوب عنه الحاج بن علا بدلا من وزير الدفاع هواري بومدين وهنا شعر بومدين بأن أحمد بن بلة يسعى لتهميشه مما خلق أزمة ثقة صامتة بين الرجلين.[3]

* انعقد مؤتمر الحزب في 14 أفريل 1964 بقاعة سينما إفريقيا بالعاصمة تحت شعار" لا ثورة بالتفويض الكل بالشعب من أجل الشعب" وشارك في المؤتمر حوالي 1900مندوب.[4]

---

[1]- خالد نزار:مذكرات اللواء خالد نزار، الشهاب للنشر والتوزيع، الجزائر، 1999، ص 73، 74.

[2]- رابح عدالة : هواري بومدين رجل كفاح ومواقف، دار المجتهد، الجزائر، د.س.ن، ص31،32.

[3]- الطاهر الزبيري : نصف قرن من الكفاح،ط1، دار الصحافة فريد زويوش، القبة-الجزائر، 2011، ص100.

[4]- رابح عدالة : مرجع سابق، ص 28.

قام أحمد بن بلة باستعداد المؤتمر الأول لجبهة التحرير الوطني دون مشاركة هوراي بومدين وكبار الضباط في اختيار أعضاء اللجنة المركزية للحزب ومندوبي المؤتمر ولهذا السبب، تقدم وزير الدفاع هواري بومدين، وقائد الجيش أحمد بن بلة المدعو سي سليمان، ووزير الشباب والرياضة عبد العزيز بوتفليقة، وشريف بلقاسم، ووزير الداخلية أحمد مدغري باستقالتهم الجماعية وعلى الرغم من ذلك، رفض أحمد بن بلة استقالتهم قبل انعقاد المؤتمر الوطني للحزب، خوفا من أن تتسبب هذه الاستقالات في تفجر الخلافات بين المندوبين وصعوبة السيطرة على الوضع[1] تمكن أحمد بن بلة من تعزيز حزب جبهة التحرير الوطني وتقويته في مواجهة الجيش الولائي للشعب، حيث جاءت الفرصة له خلال مؤتمر الحزب، وفي هذا السياق، قام العضو في المكتب السياسي شعباني بطرح مسألة الضباط الفارين من الجيش الفرنسي بطريقة غير مباشرة لزرع الفتنة داخل الجيش وفي الليلة نفسها، قام رئيس الجمهورية آنذاك أحمد بن بلة بطرح فكرة إنشاء ميليشيا شعبية تابعة لحزب جبهة التحرير الوطني ومنفصلة عن الجيش، وكانت مهمتها مواجهة الأعمال التخريبية والقبض على المتآمرين من الجيش ضد السياسة التي تقف عليها حزب جبهة التحرير، وقد ساهمت هذه الخطوة في تقوية حزب جبهة التحرير الوطني وتعزيز قوته في مواجهة الجيش الولائي للشعب.[2]

وكان هدفه من هذه المليشيات هو إيجاد توازن بينه وبين قيادة الجيش وإنشاء قوة عسكرية بديلة للجيش الوطني الشعبي الذي فقد سيطرته عليه.[3]

ومع ذلك عارض هواري بومدين فكرة أحمد بن بلة بحكم خبرته الواسع في الشؤون العسكرية وتجارب أمام العالم، حيث استنتج أن تعدد الجيوش يؤدي إلى الفوضى والاصطدامات وحدوث الحرب الأهلية وأشار بومدين إلى أن وحدة الجيش تحافظ على الحماية الدولة من الفوضى وعلى الرغم من أن المشاركين في المؤتمر صوتوا لصالح فكرة أحمد بن بلة، إلا أن بومدين كان قد تفطن إلى أهداف بن بلة البعيدة وسارع بوضع رجاله الخفيين على رأس الميليشيات.[4]

* قام أحمد بن بلة بإنشاء مخابرات تابعة له بمساعدة المخابرات المصرية فتحي ديب[5] وقام بتشجيع النقيب بوعنان قائد الحرس الجمهوري على عدم الخضوع لسلطة وزير الدفاع هواري بومدين، وأيضا بإخضاع قوات الأمن والشرطة والولاة ، وتشكيل بقيادة محمود قندوز للوقوف إلى جانبه في حالة وقوع

[1] - الطاهر الزبيري : مصدر سابق، ص102.
[2] - رابح عدالة : مرجع سابق، ص 82.
[3] - إبراهيم لونيسي : الصراع السياسي في الجزائر خلال عهد أحمد بن بلة، دار هومة، الجزائر، 2011، ص124.
[4] - رابح لونيسي : مرجع سابق، ص 93.
[5] - نفسه، ص94.

أية مواجهة بينه وبين بومدين، ورغم ذلك بقي بومدين قويا في الجيش وزاده نفوذه مع استمرار الأزمات مثل حرب الرمال وتمرد محمد شعبان في 1 جويلية 1964 في منطقة سادسة.[1]

تم تعيين الطاهر الزبيري قائد الاركان العامة للجيش من قبل أحمد بن بلة دون علم هواري بومدين الذي كان في زيارة إلى الاتحاد السوفياتي في موسكو، وكان الهدف من خلال هو إضعاف المؤسسات العسكرية من خلال خلق صراع بين بومدين والزبيري، ولكن بومدين تفطن لهذه المخططات وعمل على استقطاب الزبيري إلى جانبه، وبعد تعيينه، طلب بن بلة من الزبيري الوقوف إلى جانبه وإطاحة بومدين، ولكن الزبيري كان يعلم بكل تفاصيل التعيين والأهداف الحقيقية ولم يكن مؤيدا لهذه الخطة، ويقول الزبيري:" كان بلة يعتقد بأنني إلى صفه في صراعه الحقي ضد بومدين على أساس أنه هو من وضع ثقته في شخصيتي وعينني قائدًا للأركان ولكنني كنت أعلم جيدًا كيف تم تعييني، حيث حكى لي بومدين تفاصيل ما حدث ودوره في ذلك.[2]

* تخوّف أحمد بن بلة من تعرضه لهجوم مباشر من هواري بومدين نظرًا لمنصبه كوزير للدفاع ونائب لرئيس مجلس الوزراء، الذي يتحكّم بالجيش. وبناء على ذلك، يعمل بن بلة جاهدًا على تقليص نفوذ "فريق وجدة" الذي يحتفل بذكرى الفترة التي كان فيها بومدين يتولى قيادة هذا الإقليم.[3]

قرر أحمد بن بلة التخلص من هواري بومدين، قائد الجيش ونائب مجلس الوزراء، الذي كان يحظى بنفوذ كبير في الحكومة الجزائرية، لتحقيق هذا الهدف، دعا بن بلة خصوم بومدين إلى مؤتمر جبهة التحرير الوطني عام 1964 للاتفاق على تحالف ضده، وفيما بعد قام بن بلة بإقالة رجال بومدين من مناصبهم، بمن فيهم قائد الجيش قايد أحمد الذي وجه له اتهامات بالتصرف بأخلاق وسلوكيات غريبة في قطاع السياحة، بالإضافة إلى وزير الداخلية وغيرهم من المسؤولين الموالين لبومدين.[4]

* إستغل أحمد بن بلة ذهاب هواري بومدين إلى القاهرة في 28 ماي 1965، للتخطيط من أجل تأسيس المجلس العربي للدفاع المشترك وفقا لقرارات القمة العربية،[5] حيث استدعى وزير الخارجية عبد العزيز بوتفليقة وطلب منه قبل المؤتمر الأفروآسيوي التخلي عن منصبه كوزير للخارجية للتحضير للمؤتمر بنفسه وعندما عاد هواري بومدين من القاهرة، أبلغه بوتفليقة عن ما حدث، واعتبر هواري بومدين تنحي

[1] - الطاهر زبيري : مصدر سابق، ص103.
[2] - الطاهر الزبيري : مصدر سابق، ص41.
[3] - بنجامين ستورا : ص36.
[4] - رابح لونيسي : مرجع سابق، ص 96.
[5] - الطاهر الزبيري : مصدر سابق، ص 107.

وزير الخارجية عبد العزيز بوتفليقة النقطة التي افتعلت الأزمة وقرر عقد اجتماع في وزارة الدفاع لدراسة الوضع....[1]

ويقول محمد حربي:« إن رغبة التغيير لفظ والكامل ورفض العمل السياسي الصبور، وتفضيل بنيلة لطرف غير نظامية في قيادة الشؤون العامة، جميع هذه العوامل قادت مباشرة إلى الانقلاب بومدين. »[2]

ب- الأسباب الظاهرية:

عبر زعماء الحركة، سواء في بينات مجلس الثورة أو في تصريحاتهم الفردية، عن الأسباب التي دفعتهم للانقلاب على حكم أحمد بن بلة، والتي تتمثل:

* في اعتباره حاكمًا ديكتاتوريًا، وممارسته الحكم الفردي، وإقصاء المجاهدين القدامى الذين شاركوا في الكفاح من أجل الاستقلال، والذين كان لهم دور بارز في الحركة.[3]

* فشل أحمد بن بلة في تأسيس نظام سياسي ديمقراطي ينعم به الشعب الجزائري بحرية التعبير والمشاركة الحقيقية في صنع القرارات الوطنية.

* تجاهل أحمد بن بلة لحقوق الطبقات الفقيرة وتفاقم الفساد والانحياز للطبقات الغنية والنخبوية.

* تعطيل وعرقلة المشروع الوطني لتحرير والبناء الاجتماعي والاقتصادي.

* ترك أحمد بن بلة للجزائر دون خطة واضحة للتنمية الاقتصاد وتطوير البنية التحتية وتعزيز الخدمات الأساسية.

* عدم التزام أحمد بن بلة بتنفيذ الإصلاحات السياسية والاقتصادية المطلوبة والضرورية لتحسين حياة الجزائريين..[4]

* تركز أحمد بن بلة على صورته كزعيم للشعب دون تقديم الحلول اللازمة لمعالجة المشاكل الحقيقية التي تواجه البلاد بعد الاستقلال.

* تركز بن بلة على المغامرات الخارجية وتجاهل الشؤون الداخلية للبلاد.

* فشل حكومة بن بلة في معالجة التدهور السياسي والاقتصادي الذي شهدته البلاد، ولاسيما فيما يتعلق بالبطالة المنتشر وعدم تنفيذ الإصلاحات الزراعية اللازمة.

---

[1]- رابح لونيسي : مرجع سابق، ص97.

[2]- بنجامين ستورا : مرجع سابق، ص36.

[3]- جلستي جوان : ثورة الجزائر، تر: عبد الرحمان صدقي أبو طالب، دار المصرية للتأليف والترجمة، واشطن، 1995، ص249.

[4]- رابح عدالة : مرجع سابق، ص35.

* إهدار الأموال على الظهور الخارجي والزيارات الدولية في ظل ضعف الاقتصاد الوطني والظروف الصعبة التي عانتها البلاد في تلك الفترة، وذلك من أجل تعزيز مكانته في الساحة الدولية.[1]

* التلاعب بأموال البلاد وارتكز في ذلك على الغموض.

* قيام أحمد بن بلة بإبعاد المكتب السياسي في اتخاذ القرارات.

* واتخاذ قرارات غير مدروسة في قضايا مهمة للبلاد.

حيث يعترف أحمد بن بلة بأخطائه أثناء الحكم يقول: " أنا أقول لك أنا لست معصوما وقد ارتكب أخطاء لأن العصمة لله وحده".[2]

ج- أحداث الانقلاب.

عندما شهد هواري بومدين، وزير الدفاع، سقوط أصدقائه وتدهور الأوضاع في البلاد، عقد اجتماعا في وزارة الدفاع في الثاني من يونيو عام 1965، حضره عدد من الشخصيات المهمة مثل عبد العزيز بوتفليقة ومدغري وشريف بلقاسم من مجموعة وجدة، وبالإضافة إلى عبد القادر شابو وسليمان هوفمان، الضباط الفارين من الجيش الفرنسي، وبعد ذلك استدعى هواري بومدين قادة النواحي العسكرية مثل سعيد عبيد والشاذلي بن جديد وعمار ملاح وعبد الرحمان بن سالم ومحمد الصالح يحياوي، والكولونيلات عباس وعثمان، لوضع الخطة النهائية للعملية الانقلابية التي حدثت في 19 يونيو1965.[3]

ويقول طاهر الزبيري : " قادة الجيش يُجمعون على إنهاء الحكم الفردي"[4]

اتفق القادة في الاجتماع على عزل الرئيس أحمد بن بلة من منصبه، وذلك بعد تدهور السياسي والاقتصادي في البلاد، وفي منتصف ليلة 19 جوان، وبعدما ذهب بن بلة للنوم، طرق الباب عليه مجموعة من الضباط بقيادة العقيد عباس وسعد عبيد والطاهر الزبير، وأخبروه بأن مجلسًا ثوريا قد عزله من منصبه، وتم نقله إلى إحدى ثكنات العاصمة تحت حراسة مشددة.[5]

وكانت الدبابات قد تموقعت في عدد من الأماكن الاستراتيجية التي يسمح لها بالتحكم في عدد من المنافذ في العاصمة وفي أهم المؤسسات الإعلامية[6] بحصر الإذاعة والتلفزيون ومقر حزب جبهة التحرير

---

[1]- جوان جلستي : مرجع سابق، ص25.

[2]- أحمد منصور : مصدر سابق، ص658.

[3]- رابح لونيسي : مرجع سابق، ص97.

[4]- الطاهر الزبيري : مصدر سابق، ص112.

[5]- رابح لونيسي : مرجع سابق، ص100.

[6]- محمد العربي الزبيري : تاريخ الجزائر المعاصر، ج3، وزارة الثقافة، الجزائر، 2007، ص232.

الوطني وألقى القبض على مساعديه وهم الحاج علال ومحمد الغير النقاش والحاج إسماعيل عبد الرحمان شريف.[1]

ويذكر بومدين مبررا العمل العسكري:" نعم نزلت الدبابات إلى بعض الشوارع ولكن لمدة 24 ساعة فقط ضمانا لصد أي محاولة للتخريب وانسجت على الفور بعد أن لاذ المخربون بالحجور خوفا من الشعب وإرادته الكاسحة.[2]

ثالثا: أهداف الانقلاب.

ولقد أعلن أصحاب الحركة على مجموعة من الأهداف من أجل إعادة الثورة إلى طريقها الصحيح:

* لتركيز على الخروج من الفوضى والاضطرابات وتحقيق الاستقرار السياسي والاجتماعي في البلاد.
* إعادة بناء الحزب الثوري على أسس ديمقراطية وتحقيق التوازن بين جميع المناضلين وعدم الانحياز لأي تيار سياسي.
* احترام الدستور والمؤسسات الوطنية والعمل على تعزيز الديمقراطية وحماية حقوق الإنسان.
* تعزيز مفهوم القيادة الجماعية وتأكيد عليه كمبدأ أساسي للحزب والدولة,
* عدم السماح بتولي السلطة لأي زعيم فردي والحفاظ على العمل الجماعي والتشاور في صنع القرارات الحكومية والسياسية.
* تشجيع الوحدة بين القوى الثورية والسياسية والعمل على تحقيق أهداف الثورة والحفاظ على استقلال الجزائر وسيادتها.
* العمل على بناء اقتصاد قوي ومستقل وتطوير جميع القطاعات الاقتصادية لتحقيق الاكتفاء الذاتي وتوفير فرص العمل وتحسين مستوى المعيشة للشعب الجزائري.[3]

لقد جاءت حركة19 جوان 1965 في الجزائر كنتيجة لتطورات طبيعية حدثت في البلاد منذ عام 1962، وبالرغم من ان مؤتمر أفريل 1964 كان يشبه مؤتمر طرابلس في عام 1962، إلا أن القرارات التي تم اتخاذها فيه حملت بذور الازمات التي انتهت في النهاية بالانقلاب على الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية وكذلك فإن القرارات التي صدرت من مؤتمر أفريل 1965 شهدت أيضا الكثير من الاحداث، وانتهت في النهاية بالإقلاب العسكري على الرئيس أحمد بن بلة في 19 جوان 1965.[4]

---

[1]- رابح لونيسي : مرجع سابق، ص100.
[2]- ابراهيم لونيسي : مرجع سابق، ص129.
[3]- ابراهيم لونيسي : مرجع سابق، ص،130،131.
[4]- محمد العربي الزبيري : مرجع سابق، ص239.

من خلال ما سبق، يتضح ان الازمات التي شهدتها الجزائر منذ بداية عام 1962 وخاصة الازمة الخانقة في ذلك العام، لم ينته بعد ولم يزل سببها قائما، ولم تحل هذه الازمات إلا بعد إجراء مؤتمرات شاملة تهدف إلى تسوية الخلافات وتصفية الحسابات الشخصية التي كانت وراء كل الأزمات السياسية، ويتضح أيضا ان الرغبة في الاستيلاء على السلطة كانت المحرك الرئيسي وراء كل هذه الأزمات السياسية.

رابعا: مبررات ونتائج التصحيح الثوري.

لقد برر بومدين انقلابه على الرئيس بن بلة قائلا: " إن أحمد بن بلة وقع في العديد من الأخطاء التي كشفها مجلس الثورة"، وأهم هذه الأخطاء:

* عدم تشكيل حزب ثوري يضم جميع المناضلين لبناء الجزائر المستقلة على أساس اشتراكي حقيقي.

* حصر حريات المواطنين واعتقالهم وتعذيبهم بدون أسباب ومبررات، ففي وقت سقوط بن بلة كان هناك حوالي 2500 سجين في السجون، وقام بومدين بإطلاق سراحهم.

* تبديد الأموال العامة والشعبية في أمور غير مجدية واستخدامها لأغراض سياسية شخصية.[1]

* تحكم الحاكمون الوطنيون بالسلطة بطريقة فردية، حيث كانوا يطبقون القوانين والانظمة على مؤسسات الدولة وصلاحيتها حسب مزاجهم ورغباتهم الشخصية.

* منح الأجانب دخولا وتأثيرا داخل مؤسسات الدولة، وتعيينهم كمستشارين للدولة، الأمر الذي أدى إلى تهميش المقومات الوطنية وتقويض الهوية الإسلامية للجزائر.

*استعباد المجاهدين من المؤسسات الحكومية وتحريض الصراع بين حزب جبهة التحرير الوطني والجيش الوطني، مما أدى إلى إثارة الفتن وتكوين التحالفات العسكرية داخل المؤسسة العسكرية.[2]

فيما تمثلت نتائج التصحيح الثوري:

بعد نجاح عملية الانقلاب التي وصفها بومدين بـ " التصحيح الثوري"، تم تغيير مسار الدولة للسير في طريق وضعته الثورة الجزائرية وتطبيق الحكم الجماعي وليس الفردي، تم انتخاب بومدين نفسه رئيسًا لمجلس الثورة والحكومة الجزائرية، وقررت المجموعة الانقلابية تجميد وإلغاء دستور 1963 وميثاق الجزائر 1964، في 10 يوليو1965، أصدرت الحكومة أمرًا يتضمن تأسيس الحكومة بناء على بيان صادر في 19 يونيو 1965، انتظار المصادقة على الدستور ويعتبر مجلس الثورة هو السلطة السيادية في البلاد.[3]

[1]- الخولي لطفي : عن الثورة في الثورة وبالثورة حوار مع بومدين، منشورات التجمع الجزائري البومديني الإسلامي، الجزائر، 1975، ص88.

[2]- لوينسي رابح : مرجع سابق، ص15.

[3]- ابراهيم لونيسي : مرجع سابق، ص 21.

المبحث الثاني: مواصلة بومدين النهج الاشتراكي

في عهد الزعيم الجزائري هواري بومدين، شهدت الجزائر العديد من الإصلاحات الاجتماعية والثقافية التي هدفت إلى تحسين حياة المواطنين وتعزيز الهوية الجزائرية، كان بومدين يؤمن بأن الشعب الجزائري يجب أن يكون قادرا على تقرير مصيره بنفسه، وهذا الاعتقاد دفعه للعمل على تحسين الأوضاع الاجتماعية والثقافية في البلاد.

في هذا المبحث سنتحدث عن بعض الاصلاحات الاجتماعية والثقافية الرئيسية التي قام بها بومدين خلال حكمه، والتي شملت تحسين الوضع الاقتصادي والتعليمي، وتعزيز الهوية الوطنية والثقافية، كما سنناقش الأثر الذي تركته هذه الإصلاحات على المجتمع الجزائري وكيف تشكلت شخصية الجزائر المعاصرة بفضلها.

1- الإصلاحات الاجتماعية لهواري بومدين:

أ- السكن:

مرّ نمو سكان المدن في الجزائر بمراحل مختلفة تعكس كثيرا من الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والعمرانية، وهو نتاج تضافر عدة عوامل منها التزايد السكاني الطبيعي والنزوح الريفي[1] الذي ساهم في توزيع السكان بشكل غير عادل وزاد من التضخم الهائل لسكان المدن الكبرى كالجزائر العاصمة، وهران، قسنطينة....الخ.

ويترتب على ذلك العديد من المشاكل المتعلقة بتلبية المطالب المتزايدة للسكان، وذلك بسبب اختلال التوازن بين النمو السكاني المتزايد في المدن والتنمية الاقتصادية والاجتماعية والعمرانية، وبسبب عدم تحقيق التوازن بين الأقاليم الجاذبة المدن الكبرى والمدن الساحلية والأقاليم الطاردة المناطق الداخلية والجبلية والأرياف.

فبالرغم من النقائص والمشاكل الموجودة إلا أن الجزائر قطعت شوطا في مجال النمو الحضري والتحضر من خلال الإنجازات المحققة والمشيدة والمجهودات المتواصلة للتدارك النقائص والإصلاح،[2] تركز الجهود في المناطق العمرانية على ضبط نمو التوسع العمراني في المدن الكبرى والحفاظ على الأراضي الزراعية، كما تسعى الحكومة لإنجاز مشاريع سكنية في المدن ذات الحجم المتوسط، وتوزيع النشاط الصناعي في مناطق مختلفة من البلاد ومن أجل التخفيف من مشكلة الإسكان في المدن، تم التخطيط لتنفيذ البرامج السكنية التالية في المدن.

---

[1] - محمد بوضياف : مرجع سابق، ص52.

[2] - وناسي سهام : مرجع سابق، ص75.

* إتمام الورش المتوقفة.

* انجاز البرامج الخاصة.

* البرامج العامة المقررة في المخططات الثلاثة للتنمية.

ويتجلى تدخل الدولة في إطار المخطط الثلاثي الأول والمخطط الرباعي والبرامج الخاصة، كما تجلى في إقرار برامج لإنجاز 80.000مسكن.

أما في المخطط الرباعي الثاني فقد تقرر إنجاز 130.000 مسكن في المدن خلال الفترة ما بين 1974-1977[1]، حيث ان المخططات الثلاثة كانت تخصص مبالغ كبيرة لقطاع السكن.

حيث تطور خلال هذه المبالغ المعتمدة لمجال السكن، ولكن مقارنة مع المجالات الاخرى - الصناعة خصوصا - تظهر أن الحصة المقررة للسكن ضعيفة جدا، وربما يكون المخطط الرباعي الثاني من بين المخططات التي أولت أهمية للسكن ويرجع ذلك لعدة عوامل من بينها ازدياد دخل الجزائر من البترول والغاز وإدراك المسؤولين خطورة المشكلة وتفاقمها.[2]

تولت الدولة نفقات البناء الريفي لتلبية متطلبات العدالة الاجتماعية، وتستفيد الدولة من انجاز الدفع المجموع للنفقات، وتسدد هذه القروض بعد مرور أربعين سنة بفوائد ضئيلة جدا، حيث يستفيد 75% من القروض بفائدة 1% و25% من القروض بفائدة 1.75%، وحددت الحكومة الأسعار لإنجاز المساكن العمومية بكيفية تجعل الإيجار في متناول الجميع، كما قررت الدولة اعتبارا من سنة 1973 طريقة الادخار للسكن لتسهيل امتلاك المنازل العائلية للمواطنين، كما يعفي قانون المالية لسنة 1975 من رسوم التسجيل المساكن التي تبقى ضمن إطار الادخار، وأيضا رسوم حق الإرث على هذه المساكن، وقد تركز المجهود الوطني على وضع الدعائم التنظيمية والقانونية والتقنية لإزالة العقبات التي عرقلت تطور هذا القطاع المتمثلة في:

* صعوبة التمويل خاصة في الأسواق الدولية بعتاد التجهيز ومعدات البناء في انتظار انجاز الوحدات الوطنية لمعدات البناء.

* قدرة غير كافية لإنجاز الدراسات المؤسسات الوطنية.

[1] - حزب جبهة التحرير الوطني، جهود السنوات العشر، الطباعة الشعبية للجيش، الجزائر، 1975، ص273.

[2] - عبد العالي دبلة : مرجع سابق، ص117.

أما فيما يتعلق ببرامج انجاز الألف قرية فقد أنجز جزء من هذا البرنامج، حيث تم بالفعل إنجاز العشرات من القرى، بينما تم إنهاء200 من هذه القرى خلال العشر سنوات الأولى من حكم هواري بومدين.[1]

ب- الهجرة:

بمناسبة أول حلقة حول الهجرة في 8 أكتوبر 1966، تحدث رئيس الدولة "هواري بومدين" عن إنجازات مدن عنابة وأرزيو الصناعية، وأشار إلى أنها قادرة على توفير العمل للمهاجرين المرشحين للعودة، ومع ذلك، كانت هذه الخطب الدعائية حول العودة تخفي بشكل سيء ضغط الهجرة المستمرة باتجاه فرنسا, وفي تاريخ27 ديسمبر 1967، تم التوقيع على اتفاق فرنسي جزائري يحد من حرية الانتقال المنصوص عليها في معاهدات ايفيان، وتتوخى الرقابة على الحدود أن تكون أكثر قسوة وانتقائية مما كانت عليه في الماضي، وفي 12 جانفي 1973، خلال افتتاح مؤتمر حول الهجرة، استنكر "بومدين" بعبارات قاسية الشتائم والتحريضات والاغتيالات وأيضا الإجراءات الأخرى العنصرية التي كان الجزائريون ضحاياها في تلك الفترة، ودعا الرعايا الجزائريين المقيمين في فرنسا إلى أن يفخروا بأصالتهم العربية الإسلامية، التي تحميهم من كل إرادة دمج في المجتمع المضيف.

وفي الواقع استمرت حركية السكان بالتنامي في عقد السبعينات، فللأزمة الزراعية والضغط الديمغرافي وتسارع التحضر عوامل أثارت أيضا تنقلات السكان، لأن الهجرة كانت تحصل بخاصة بين المدن الجزائرية في داخل الفضاء الزراعي نفسه، لكن ذلك لم يمنع استمرار نمو الوجود الجزائري في فرنسا، حيث تجذر سكان من أصل جزائري بشكل مستمر في فرنسا ولا يفكرون بالعودة إلى الجزائر، ويحافظون على علاقات وطيدة مع مجتمعهم الأصلي في المستويين الاقتصادي والاجتماعي والثقافي.[2]

ج- الصحة:

تاريخيا، تأسس المخطط الوطني والمعهد الوطني للصحة العمومية عام 1964، وبصدور الأمر المنظم لمهنة الأطباء والصيادلة عام 1966، بدأت الأمور تتحسن تدريجيا عن طريق تعزيز التكوين الطبي والشبه الطبي وإنشاء بعض الهياكل القاعدية بين سنتي1967-1969، حيث تم مضاعفة قاعات العلاج وتوفير المراكز الصحية على مستوى البلديات والأحياء لتحقيق الوقاية في المقام الأول، نظرًا لخصوصية المجتمع الجزائري الشاب، ومن أجل مكافحة انتشار الأمراض المنتقلة عن طريق المياه، واتخذت الدولة بعض الإجراءات مثل توفير الطب المجاني للأطفال والتلقيح المجاني الملزم، وتكفلت الدولة بمكافحة الأوبئة

[1] - حزب جبهة التحرير الوطني، جهود، مصدر سابق، ص272.

[2] - بنجامين ستورا : مرجع سابق، ص59.

مثل السل والشلل وسوء التغذية، بالإضافة إلى توزيع وتنظيم الولادات بمراكز حماية الأمومة والطفولة، ويرجع الهدف من هذه الإجراءات إلى السعي نحو الحفاظ على صحة المواطنين وتعزيز رفاهيتهم.[1]

في يناير عام 1974، صدر قرار وزاري مشترك بتحويل هياكل التعاضديات الفلاحية إلى مصالح الصحة، وتوحيد الميزانية على مستوى القطاعات الصحية وجاء هذا القرار لتحسين التكفل المالي لعمال الصحة وتوفير الرعاية الصحية المجانية للمواطنين بعدما كانت تابعة لوزارة أخرى.

وفي هذا الإطار، تم تحويل جميع المراكز الطبية الاجتماعية التي كانت تابعة لصندوق الضمان الاجتماعي والتعاضديات إلى وزارة الصحة، وأيد الميثاق الوطني لعام 1976 حق المواطن في الحصول على الرعاية الصحية المجانية، وهذا يعكس التزام الحكومة بتوفير الخدمات الصحية اللازمة لجميع المواطنين.[2]

كما تمكنت الدولة خلال الفترة بين 1965-1975 من تنشيط جهاز التكوين وتضاعف عدد التلاميذ في 26 مؤسسة تكوينية بسبع مرات خلال عشر سنوات، حيث ارتفع عددهم من 747 في سنة 1965 إلى 227.5 في سنة 1975، اما عند الاطباء الأسنان والصيادلة المتخرجين سنويا فقد كان في سنة 1975 حسب الترتيب 150،170،370، ولقد بلغ عدد الأطباء الجزائريين العاملين 2700 طبيب سنة 1974، أما الصيدليين 422 صيدلي سنة 1975.

وقد تمت ضمن المخطط الرباعي برمجة تطوير صناعة الأدوية لتلبية الحاجيات المتزايدة إلى الأدوية، كما تمت مراجعة أسعار بعض الأدوية الضرورية حتى تكون في متناول الجميع.[3]

ومن بين النقائص التي شهدها القطاع الطبي خلال تطوره عبر هذه السنوات هي اللامساواة بين المدن، فقد استحوذت المدن الكبرى على أهم الانجازات الصحية، لكن بالرغم من كل السلبيات يبقى العلاج المجاني أحد الأهداف الكبرى التي تحققت في المجال الصحي.[4]

د- البطالة.

كان أحد الأهداف الرئيسية للحركة الوطنية هو تحرير طبقة الفلاحين، وكان الهدف النهائي الذي سعت إليه طبقة الفلاحين بكل جهودها لجعله جزءاً من المسيرة الوطنية الجزائرية، ومع ذلك فإن برنامج طرابلس الذي تم إطلاقه بعد الإستقلال الجزائر عام 1962، لم يعط الأولوية لهذا الهدف، وانحصر في التركيز بدلاً من ذلك على الأهداف الأخرى، وهذا الأمر كان صادما للجماهير الفلاحية الكبيرة، التي وجدت

[1]- حسينة/ ل : تطور المنظومة الصحية الجزائرية، ص01.
[2]- نفسه، ص1-2.
[3]- حزب جبهة التحرير الوطني، جهود، مصدر سابق، ص267،269.
[4]- عبد العالي دبلة : مرجع سابق، ص 121.

نفسها ما زالت تعاني من حالة الاستغلال بعد الاستقلال[1] ، خاصة أن غداة الاستقلال مثل المشتغلون بقطاع الفلاحة حوالي 70% من المجموع الكلي للقوى العاملة مساهمة ضعيفة لقطاع الصناعة إلى جانب تفشي البطالة، حيث وصل عددهم إلى 990.000 شخص.[2]

على الرغم من ان مشاكل الأرض والفلاحين استعادت اهتمام الجميع في بداية عام 1966، إلا أن بعض الفلاحين اتجهوا إلى أنشطة اخرى مثل العمل الموسمي أو الهجرة، بينما ساد نظام الخماسية في تلك الفترة ولكن جاءت الثورة الزراعية لتعرض على الفلاحين الفقراء أساليب جديدة لتنظيم الإنتاج والتضامن بين الافراد، والتي ساعدت في إزالة نظام الخماسية وتأسيس هياكل سياسية واقتصادية واجتماعية جديدة، وقد أدى ذلك إلى ضمان بقاء الموارد التي حصلوا عليها من عملهم بين أيديهم، وتحقيق مشاركتهم الفعلية في صنع القرارات المتعلقة بالزراعة وتنمية البلاد بشكل عام.[3]

كما تمثلت المحاور الأساسية التي جاءت بها الثورة الزراعية للنهوض بالقطاع الزراعي وبالأخص مساعدة الفلاحين فيما يلي:

* توفير الهياكل الأساسية لقطاع الزراعة كالجرارات والحاصدات.
* جرد الأراضي البور.
* استصلاح الأراضي التي حرقها المستعمر.
* مراقبة المشاريع الزراعية بصفة دورية والوقوف على مدى انجازها.
* انتهاج سياسة الملكية الجماعية للأراضي الزراعية.
* تشجيع الفلاحين على الرفع من منتوجاتهم.
* توزيع الأرباح على الفلاحين... الخ.

كما ساهمت الثورة الزراعية بشكل كبير في:

* إلغاء نظام الوسطاء في تجارة الجملة، مما يتيح للفلاحين بيع منتجاتهم دون وسيط.
* تقديم الدعم للازم من الدولة لحل مشاكل الفلاحين.
* تمكين المزارعين من توزيع منتجاتهم بدون تكاليف ضريبية.
* توفير جميع المعدات الزراعية اللازمة للبلديات الريفية لتحفيز نمو القطاع الزراعي.[4]

---

[1] - حزب جبهة التحرير الوطني، جهود، مصدر سابق، ص204.
[2] - محمد بوضياف : مرجع سابق، ص 38.
[3] - رابح عدالة : مرجع سابق، ص41،46.
[4] - رابح عدالة : هواري، مرجع سابق، ص46.

وكمواكبة القطاع الزراعي وتطورات العصر دشن الرئيس بومدين العديد من المعاهد والمدارس العليا لتكوين اليد العاملة المختصة في الزراعة، حيث ارتفع عدد الطلبة الذين كانوا يزاولون دراستهم في المعهد الوطني الزراعي من 180طالب سنة 1965 إلى 9000 طالب سنة 1975.

ولمحاولة حل مشكلة البطالة أيضا اعتمدت الجزائر إلى سياسة تشغيل، حيث قدرت نسبة تغطية طلبات العمل بعروض العمل حوالي 35.17% سنة 1971و 31.91% سنة 1972، و30.95% سنة 1973، كما تميزت هذه الفترة بمناصب العمل المؤقتة، حيث بلغت 44.26% في سنة 1971 و 48.29% سنة 1972و 47.03 % سنة 1973.

فترة 1966-1973 شهدت نشاطا كبيرا في قطاع البناء والأشغال العمومية، وتميزت بنسبة طلب العمل السنوي التي بلغت7% من إجمالي الطلبات، وذلك بهدف تقليل معدلات البطالة، كما أدت الهجرة إلى أوروبا إلى تخفيف حدة البطالة، وقامت الدولة بتنظيم سوق العمل من خلال إنشاء هيئات تنظيم عملية التوظيف والهجرة، وتم إحصاء المناصب الشاغرة بشكل دقيق.

بعد 1974 لجأت الدولة إلى سياسة التنمية الشاملة عن طريق اللجوء إلى تبني سياسة المخططات التنموية، حيث قامت بتكوين الجماعات العمالية على مستوى الوحدات الصناعية، التي تم تشييدها سواء على المستوى الوطني أم الخارجي مثل (النقل، الصحة، السكن، التعاونيات الاستهلاكية..) كما عرفت هذه الفترة ارتفاع ووفرة عروض العمل.[1] خاصة بعد الثورة الصناعية التي قامت بإنشاء المصانع والشركات وتأميم المناجم، حيث سمحت هذه الثورة في خلق مناصب شغل جديدة، وارتفع عدد الوظائف خارج قطاع المحروقات بنسبة12% سنويا في الفترة الممتدة من 1965إلى 1975، وعلى سبيل المثال فقد وفرت الصناعة الميكانيكية 20ألف منصب شغل خلال العشر سنوات، أما الحديد والصلب 14 ألف منصب شغل جديد، أما صناعة الحطب والورق 8ألاف منصب.[2]

2- الإصلاحات الثقافية في عهد الرئيس هواري بومدين.

بموجب الثورة الاجتماعية والثقافية التي شهدتها الجزائر في عهد هواري بومدين (1965-1978)، كانت الغاية الرئيسية هي استعادة مكونات الهوية الوطنية التي تضررت بفعل الاستعمار، مثل اللغة والدين، وكذلك بناء شخصية جزائرية جديدة ومتفتحة تعتز بدينها وطنها وحضارتها الإسلامية، وتكون متوافقة مع ركائز الحياة الحديثة، وقد تم تحقيق هذه الأهداف من خلال إعادة إحياء اللغة العربية

[1] - مدني بن شهرة : الإصلاح الاقتصادي وسياسة التشغيل(التجربة الجزائرية)، دار حامد، الأردن، 2009، ص 164،166.

[2] - رابح عدالة : هواري، مرجع سابق، ص51،52.

وترسيخها كلغة علمية وثقافية، وكذلك بتعزيز دور الدين الإسلامي في المجتمع الجزائري وتوظيفه لصالح التنمية والبناء.

وعلاوة على ذلك فإن الثورة الاجتماعية والثقافية في عهد بومدين كانت تستهدف إنشاء مجتمع جزائري جديد يتمتع بقيم ومبادئ متطورة وحديثة، تتوافق مع تطلعات الشعب الجزائري، وتؤكد على قيم العدالة والمساواة والحرية، وقد تم تحقيق هذه الأهداف من خلال إصلاحات اقتصادية واجتماعية وسياسية وتعليمية شاملة، وكذلك بتشجيع الابتكار والابداع وتقديم الدعم اللازم للمثقفين والعلماء والفنانين[1]، لذلك سطرت الأهداف المرجوة من هذه الثورة ألا وهي:

* التأكيد على الهوية الوطنية الجزائرية وتقويتها، وتحقيق التنمية الثقافية بجميع أشكالها.
* الرفع الدائم لمستوى التعليم المدرسي والكفاءة التقنية.
* اعتماد أسلوب في الحياة ينسجم مع مبادئ الثورة الاشتراكية.

وهذه الأهداف لها غايات بعيدة المدى، حيث من خلال الثقافة التي يكتسبها الفرد سيؤدي إلى التغيير في البنايات الاجتماعية والقضاء على التخلف الاجتماعي و الاقتصادي، وكذلك محاربة كل اشكال العنصرية والعنف في المجتمع والأفكار التعصبية، حيث لا يمكن انكار الدور الفعال الذي يقوم به التربية والثقافة في تطوير الشخصية الوطنية والهوية الجماعية، وإقامة المجتمع متوازن متشبث بأصول دينية وتاريخية.[2]

في خطابه الذي ألقاه بمناسبة الذكرى الثالثة عشر لاندلاع الثورة، شدد الرئيس هواري بومدين على أهمية التعليم في تحقيق التطور والتقدم في كل المجالات، وأشار إلى انه يجب منح هذا القطاع الحيوي أهمية أكبر، لان التعليم هو الشرط الاساسي لتحقيق هذا الهدف وأضاف بومدين أن الاستثمار في هذا القطاع يعد أفضل استثمار لأنه يساعد على انتاج كفاءات جزائرية متفوقة ومدربة بما يكفي لمواكبة التحديات التي تواجه الجزائر في عصرنا الحالي، وفي هذا النطاق اقتحمت الثورة بأبواب المعاهد والجامعات،[3] وتغيرت بينتها تغيرا عميقا منذ 1971، حيث تم إصلاح التعليم العالي والمعاهد العليا، وأصبحت الجامعة مؤسسة وطنية في خدمة التنمية.

ومن أجل تعزيز الثقافة الوطنية كان هدف حكومة بومدين خلق مدرسة جزائرية ذات منهج وطني، لأن المناهج الموروثة عن المدرسة الاستعمارية كانت تتناقض في كثير من الأحيان مع الاحتياجات

[1]- رابح لونيسي : هواري بومدين نصير المستضعفين، دار المعرفة، الجزائر، 2004، ص18.
[2]- محمد العيد مطمر : الرئيس هواري رجل القيادة الجماعية، دار الهدى، الجزائر، 2003، ص63.
[3]- سليمان الرياشي واخرون : الازمة الجزائرية(الخلفيات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية)، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، 1996، ص450.

الأساسية للوطن، وفي هذا السياق يقول: (يجب أن تحدث ثورة حقيقية في نظام التعليم قصد إقامة مدرسة جزائرية، وبالتالي التخلص من المدرسة الفرنسية ذات المحتوى التربوي الغريب عنا)[1] ولكن هذا لا يعني إهمال تجارب البلدان الأخرى في مجال التعليم، إذ كان الرئيس يرى أنه من الضرورة الأخذ بعين الاعتبار التجارب والاستفادة منها باعتبارها تجارب إنسانية.

كانت استعادة الثقافة الوطنية واللغة العربية من بين أهم أهداف الرئيس هواري بومدين، حيث أكد في خطابه إلى اللجنة الوطنية لإصلاح التعليم في 9 افريل 1970 أن "التعريب هو مطلب وطني وهدف ثوري"، وأنه لا يمكن فصل هذا الهدف عن بقية أهداف الثورة في مختلف المجالات، ولهذا السبب قامت الحكومة بإعطاء أهمية كبيرة لقطاع التعليم، لأنه يعتبر الأساس في بناء إنسان جزائري جديد يتمسك بلغته وثقافته الوطنية والإسلامية، ويستطيع التأقلم مع التحديات الحديثة ليساهم في تطوير ورفعة بلاده.[2]

أ- التعليم:

بالرغم من جهود الرئيس أحمد بن بلة في مجال التعليم، فإنه مازال يواجه العديد من التحديات والصعوبات في الجزائر، وذلك بسبب وضع التعليم المتردي بعد الاستقلال، ولم تكن الفترة القصيرة التي حكمها بن بلة كافية لحل هذه المشكلة، لذا عملت حكومة هواري بومدين بجد لتحسين وتطوير التعليم في البلاد.

وفي الأول من يونيو عام 1967، تم تنصيب لجنة لإصلاح التعليم العالي، وفي الخامس عشر من مارس عام 1968 تم تشكيل لجنة مماثلة لتحسين التعليم الابتدائي والثانوي..[3]

بلغت نسبة مساهمة الدولة في مجال التعليم 25% من ميزانيتها، وشهدت كل سنة دراسية ارتفاعا كبيرا في عدد التلاميذ والاقسام الدراسية، وفي هذا الإطار، نظم وزير التعليم الابتدائي والثانوي في ذلك الوقت، عبد الكريم بن محمود، مؤتمرا صحفيا بداية العام الدراسي 1974-1975، أكد خلاله أن عدد التلاميذ تجاوز 3ملايين وهي نسبة تمثل تقريبا خمس الشعب الجزائري في ذلك الوقت، وذلك يتطلب بناء 700 فصلا دراسيا جديدا، و37.000 مقرا للتعليم، وبناء50 مؤسسة جديدة للتعليم المتوسط والثانوي، ورغم ارتفاع عدد المواليد، فما زال من حق كل طفل الدخول إلى المدرسة.

[1]- محمد العيد مطمر : ، مرجع سابق، ص67.

[2]- سليمان الرياشي واخرون : مرجع سابق، ص451..

[3]-Ahmed Taleb Ibrahimi, Mémoire d'un algérienne tome 02 , P75.

في المجال الجامعي، تطور الامر بنفس الوتيرة، حيث كان هناك جامعة واحدة تضم حوالي 300 طالبا قبل عام 1966، وتعدى عدد الطلبة إلى 3.400 في عام 1966، كما ارتفع عدد المدرسين سنة 1968 إلى 724، من بينهم 380 جزائريا، وتخرج من جامعة الجزائر في عام 1969م 817 إطارا، في حين تخرج في عام 1979م 7000إطارا.

لقد كانت فلسفة الجزائر في ميدان التعليم العالي تركز بالخصوص على الجانب النوعي، وكان التحسن الذي بدأ يظهر في ميدان التعليم راجع إلى عوامل معينة تحكمت في فلسفة التعليم العالي وهي:

* تم انشاء ديوان خاص بالمطبوعات الجامعية، والذي سيتيح في القريب العاجل توفير الكتب والمنشورات اللازمة للطلبة، وهذا يتيح لهم الاستمرار في تعليمهم بدون معوقات.

* تم التركيز على التكوين الجامعي في الخارج، للتغلب على الأوضاع الاقتصادية الصعبة التي عاشتها البلاد في الستينيات، حيث كان هناك نحو 2000طالب يتلقون تكوينهم في الخارج في عام 1979م، وتم تحقيق مبدأ الجزأرة عن طريق تعيين أساتذة جزائريين بدلا من الأساتذة الأجانب.

* بسبب زيادة عدد الطلبة والمدرسين، تم الاهتمام بفروع العلوم مثل الطب والتكنولوجيا والعلوم الدقيقة وغيرها، وهذا يشرح الاهتمام الكبير الذي أبدته البلاد في الدخول إلى عصر التكنولوجيا.[1]

ومن خلال بعض الإحصائيات يتبين ارتفاع نسبة التلميذات بصفة محسوسة، حيث كانت نسبة البنات في المدرسة38.64% سنة 1965، أما في سنة 1979 ارتفعت النسبة إلى 65.23%، ونجد مساهمة المرأة في ميدان التعليم كما يلي:

سجّل النسبة المئوية لمساهمة التعليم العربي والفرنسي في مجال التعليم 35.30%، حيث يسهم التعليم باللغة العربية بنسبة 28.66% وباللغة الفرنسية بنسبة 50.59% وفي مجال المستوى الابتدائي، ارتفعت نسبة التلميذات من 37.2% في العام الدراسي1967-1968 إلى 41.3% في العام الدراسي 1978-1979، وتشهد النسبة ارتفاعا أيضا في المستوى الثانوي، ولكن تبقى هذه الزيادة أقل بكثير من الزيادة في المستوى الابتدائي، ويرجع ذلك إلى التقاليد الاجتماعية التي تؤثر على الفتيات.[2]

وبالنسبة للمتعاونون أو المعلون الأجانب فقد انخفض إلى 40% عام 1970، بعد أو وصل بين سنتي 1962-1963 إلى 52 ولتصحيح هذه التركة الثقيلة وتخفيف تبعيتها تدريجيا إلى حين القضاء عليها، لجأت الدولة إلى اتخاذ نوعين من الإجراءات:

[1]- عبد العالي دبلة، مرجع سابق، ص109.

[2]- أنيسة بركات : محاضرات ودراسات تاريخية وأدبية حول الجزائر، منشورات المتحف الوطني للمجاهد، الجزائر، 1995، ص87.

*الأول استراتيجي: يتمثل في تنفيذ سياسة الجزأرة التي تركز على تدريب المعلمين الجزائريين بشكل جماعي، والتي تستهدف تحقيق أهدافها على المدى الطويل وليس القصير.

*الثاني ظرفي: وهو يتمثل في تنويع مصادر التوظيف واستخدام مقاربات شمولية للتعاون بين الدول، بهدف تفادي الاعتماد على بلد واحد أو بلدان محدودة.[1]

في مجال محو الأمية، شرعت الجزائر في حملة واسعة ابتداءً من 15 أكتوبر 1970 لمحو الأمية وتعليم العربية للأطفال الذين لم يتعلموا، وكذلك الشيوخ والنساء، وقد شملت هذه الحملة جميع القطاعات، بما في ذلك المساجد والمحلات التجارية والأحياء، ولعب التلفزيون الجزائري ووسائل الأعلام دورا كبيرا في نجاح هذه الحملة، وبفضل هذه الجهود، تراجعت نسبة الأمية من99.2% في عام 1966 إلى 67%، واستمرت هذه النسبة في التناقص سنة بعد أخرى.

تجاوزت حملة محو الأمية في الجزائر حدود المجال التقليدي، حيث امتدت إلى المجال الوظيفي أو ما يعرف بـ" الأمية الوظيفية"، وشملت ثلاث مشاريع هامة لتنمية البلاد، وهي القطاع الفلاحي المسير ذاتيا، والقطاع الصناعي في مناطق " أرزيو" و"عنابة'. ورغم ذلك فإن هذه الحملة لم تستمر طويلا سواء في المجال التقليدي أو الوظيفي، ولو استمرت لفترة أطول لكانت الجزائر قد تخلصت بشكل كبير من الأمية وحققت نتائج باهرة في هذا المجال.

وبالرغم من النقائص الواضحة، نتيجة للتركيز الزائد على المجال الصناعي، إلا أن الدولة بذلت جهودا معتبرة في هذا المجال، وحققت نتائج مشجعة، حيث انخفضت نسبة الامية إلى مستويات دُنيا عما كانت عليه أيام الاحتلال أو في السنوات الأولى من الاستقلال.[2]

انتفاضة 19جوان 1965 وضعت حدا للأزمة التي كان يعيشها التعليم الأصلي في الجزائر وأوجدت حلا حاسما له، مما أدى إلى تعزيز دور المؤسسات التعليمية الأصلية وتحقيق الاعتراف بها من قبل السلطة.

وقد بدأت هذه المؤسسات في تخريج الطلاب الحاصلين على شهادة الأهلية منذ عام 1965 واستمرت في ذلك بشكل متزايد، حتى صدر مرسوم يعادل شهادة البكالوريا في التعليم الأصلي بشهادة البكالوريا في التعليم العام، ويستند برنامج التعليم الأصلي على أحدث الطرق التربوية ويشمل المواد

[1]- Ahmed Taleb Ibrahimi, Mémoire, op.cit, P72.73.

[2]- عبد العالي دبلة : مرجع سابق، ص104.

الحديثة واللغتين الأجنبيتين بالإضافة إلى التركيز على الأدب العربي والتاريخ الوطني والإسلامي والعلوم الشرعية والحديث والفرائض والأصول والفلسفة.[1]

تمكن التعليم الأصلي في الجزائر من إرساء أسس قوية لنفسه وتحقيق أهدافه منذ البداية، حيث فتحت مؤسساته أبوابها للجميع أصبحت مقصدًا للطلبة المسلمين وغير المسلمين على حد سواء من دول إفريقيا وغيرها، وبفضل توجهه الديني والدنيوي، نجح التعليم الأصلي في جذب العديد من الجاليات الإسلامية وتوفير التعليم المناسب لهم.

وتجلى هذا التقدم في إنشاء عدة كليات للتخصصات المختلفة، حيث تأسست كلية للشريعة والقانون المقارن وأخرى لتعليم أصول الدين وتاريخ الأديان المقارن، وثالثة لتدريس اللغة العربية وآدابها وبعض اللغات القديمة، وبفضل هذه الخطوات العملاقة، يظهر أن التعليم الأصلي في الجزائر يسير في طريق البناء ويسعى لمواكبة التحولات الحضارية الحديثة، مما يعكس الاهتمام الكبير الذي توليه السلطات المعينة لتطوير هذا النوع من التعليم.[2]

ب- التعريب:

تغيرت السياسة الثقافية في الجزائر بشكل كبير خلال السنوات الاخيرة، ولاسيما من خلال تبني سياسة التعريب التي اعتبرها الرئيس الجزائري هواري بومدين هدفا استراتيجيا للتخلص من الاستعمار الفرنسي ورواسبه الثقافية واللغوية التي تركها في الجزائر، وقد أحدثت هذه السياسة تغييرا جذريا في نظام التعليم والثقافة في الجزائر، حيث تم تعزيز اللغة العربية والتخلي تدريجيا عن اللغة الفرنسية كلغة رسمية في الحياة العامة.

وفي هذا الصدد، تم إنشاء مجموعة من المؤسسات التعليمية والثقافية التي تهتم بتعزيز اللغة العربية وتعريب الثقافة الجزائرية، وذلك عن طريق تأسيس كليات للعلوم الإنسانية والاجتماعية والإسلامية، بالإضافة إلى مدارس لتعليم اللغة العربية وتعريف الاجيال الجديدة بتراثهم الثقافي العريق.

ومن خلال هذه الجهود، تمكن النظام الثقافي في الجزائر من التغلب على تبعية الاستعمار الفرنسي ورواسبه الثقافية واللغوية، وتحقيق تقدم كبير في تعزيز الثقافة واللغة العربية وتعريب الثقافة الجزائرية.

وبهذا يمكن القول إن النظام الثقافي في الجزائر قد حقق إنجازات عملاقة عن طريق النهوض بالثقافة واللغة العربية، وتعزيز الهوية الوطنية للجزائريين[3]، وقد أعلن الرئيس هواري بومدين في لقائه مع

---

[1]- درار أحمد : التعليم الأصلي في الجزائر خلال العشر سنوات من استرجاع الاستقلال، مجلة الاصالة، مج3، ع8، منشورات وزارة الشؤون الدينية والاوقاف، الجزائر، ماي-جوان1972، ص230.

[2]- نفسه، ص235.

[3]- سليمان الرياشي واخرون : مرجع سابق، ص452.

رؤساء الوفود التي اشتركت في المؤتمر الثاني للتعريب في الفترة ما بين 20/13ديسمبر1973: "ان قضية التعريب هي هدف استراتيجي من أهداف الثورة الثقافية التي تهدف مع الثورة الصناعية والزراعية إلى ترقية الفرد والنهوض بالإنسان".

ففي سنة 1967م شرع في تعريب السنة الثانية الابتدائية بعد تعميم تجربة التعليم في السنة الأولى وصدر في أفريل 1967 مرسوم يقضي بمعرفة اللغة العربية عاملا حاسما في الترقية بالوظيفة العمومية.[1]

تم تنفيذ حركة التعريب في الجزائر كجزء من الثورة الشاملة، وتم اعتمادها في الندوة السنوية الأولى لإطارات التربية في عام 1971، وفي مؤتمر الجزائر العربي الثاني عام 1973، تمت مناقشة خصائص اللغة العربية وتطويرها، وتوحيد المصطلحات العلمية بين الأقطار العربية، وعلى الرغم من عدم وضوح تعريف التعريب في الفترة من 1965إلى سنة 1971، صرح الرئيس بومدين بأن هناك أشخاصا يعارضون التعريب بسبب جهلهم وخطأهم في فهمه، وقد تسبب ذلك في بعض المواقف السلبية.

بدأ الضغط الاجتماعي على الحكومة الجزائرية لتعريب النظام التعليمي بشكل كامل في عام 1971، عندما خرج الطلاب في إضرابات احتجاجا على عدم تعريب النظام التعليمي بشكل فعلي وشامل، وقد أدت هذه الضغوط إلى تحول الأمر إلى موضوع اجتماعي حيوي في المجتمع الجزائري، حيث بدأت هذه التناقضات الاجتماعية تتصاعد نتيجة هذا الصراع، وعلى الرغم من ان بعض فروع العلوم الاجتماعية والإنسانية قد عربت، إلا أن المؤسسات الجزائرية لم تفتح الباب لخريجي هذه الفروع المعربة، بل فضلت العناصر ذات التكوين الفرنسي.[2]

تم إصدار نصوص قانونية في شكل مراسيم وقرارات لتجسيد المواقف التي جاءت في تصريحات وخطب الرئيس بومدين وإعطائها صفة الإلزامية والشرعية، وقد صدر أول مرسوم يتعلق بالتعريب في 26 أفريل 1968، حيث طالب بإجبارية معرفة الموظفين للغة العربية، وفي 18 فيفري 1969، صدر مرسوم يطالب بإنشاء مكاتب للترجمة في مختلف الوزارات، وفي 12 أفريل 1970 صدر قرار وزاري مشترك تضمن تحديد مستويات معرفة اللغة العربية بالنسبة لموظفي إدارات الدولة والجماعات الهيئات العمومية، واتسمت مرحلة 1971-1976 بصدور العديد من القرارات الرسمية الخاصة بالتعريب، إضافة إلى ميثاق الوطني 1976 الذي هو مواصلة لروح وفكر المواثيق السابقة، وتدعيما لتلك المواقف، صدرت هذه النصوص القانونية لتحقيق التعريب الفعلي في المجتمع الجزائري.[3]

---

[1]- عبد العالي دبلة : مرجع سابق، ص110.

[2]- سفيان لوصيف : اللغة العربية في دساتير والمواثيق الرسمية في الجزائر (قراءة في الإيديولوجية والممارسة)، متاح على الرابط التالي:www.alarabiah.org/uploads/pdf، ص4.

[3]- سفيان لوصيف : المرجع السابق، ص4.

خاتمـــــــة

خاتمة:

من خلال دراستنا توصلنا إلى مجموعة من النتائج نجملها فيما يلي:

* كانت المفاوضات بمثابة آخر حل لفرنسا للتخلص من الثورة والحصول على أكبر قدر ممكن من الامتيازات والتنازلات التي تقدمها الجزائر المستقلة لفائدة فرنسا في كل الميادين وهو ما تضمنته اتفاقيات إيفيان.

* كان أحمد بن بلة أول رئيس للجمهورية الجزائرية المستقلة ، وشهدت المرحلة الأولى من حياته عدة أحداث أدت إلى تبلور وعيه وانخراطه في النضال السياسي أبرزها مجازر 8 ماي 1945 حيث كان شاهدا عليها وأثرت في نفسه.

* أصبح رئيسا للمنظمة الخاصة سنة 1949 وقدم عدة تضحيات وأعمال للجزائر منها هجومه على بريد وهران ونجاحه في الاستيلاء على جميع الأموال التي كانت فيها فقامت فرنسا باعتقاله ووضعه في السجن إلا أنه تمكن من الفرار، وشارك في تسليح الثورة.

* في 1962 وقعت أزمة في الجزائر سميت بفتنة صائفة 1962 أو خيبة الانطلاقة، حول تولي السلطة وانتهت هذه الأزمة بوصول أحمد بن بلة إلى الحكم وأصبح أول رئيس للجمهورية الجزائرية مستقلة.

* وجد بن بلة وضع الجزائر كارثي ومأساوي خاصة من الناحية الثقافية والاجتماعية، فالوضعية الاجتماعية كانت جد معقدة حيث شهدت البلاد نمو سكاني رهيب ، ومن بعض المشاكل التي واجهت حكومة بن بلة كانت مشكلة السكن وهذا كان نتيجة أن فرنسا لم تهتم به كثيرا بل أعطت الأهمية إلى المعمرين الأوروبيين ولم تهتم بالجزائريين الأمر الذي جعل حكومة بن بلة ان تعمل جاهدت من أجل النهوض به من جديد.

* بلغ عدد المهاجرين الجزائريين4000ألف مهاجر خلال سنة 1902 وذلك نتيجة انتشار البطالة وتدمير الاستعمار الفرنسي الاقتصاد الجزائري.

* كانت وضعية الصحة عقب الاستقلال متردية من حيث نقص الموارد البشرية نتيجة التخريب الذي قامت به المنظمة السرية وكذلك ما ورثه الشعب الجزائري من مختلف الأمراض مثل(ملاريا، سل، كوليرا)، قامت حكومة بن بلة بإعادة تنشيط القطاع الصحي من خلال إرسال الأطباء الجزائريين من أجل تكوينهم.

* أما من الناحية الثقافية فقد ورثت الجزائر بعد الاستقلال عقبات عديدة أبرزها التعليم حيث أن معظم الأساتذة هاجروا البلاد مما أدى بحكومة بن بلة بالاستعانة بالدول الشقيقة لسد الفراغ، وبلغت نسبة الأمية أعلى درجاتها 80% سنة 1962 نتيجة تدمير فرنسا لكل المدارس والمعاهد بالقنابل ، كذلك اللغة العربية باتت مهمشة.

* تميزت حكومة بن بلة بالشجاعة والحنكة حيث أنها تغلبت على كل العقبات التي واجهتها بحلول السنة الدراسية 1962-1963، وعملت على إنجاح هذا الموسم الدراسي حيث أنه سار وفق طرق مقبولة، واهتم بن بلة باللغة العربية وجعلها لغة رسمية إلى جانب اللغة الفرنسية وعمل جاهدا على تعريب جل القطاع التعليمي.

* كانت سياسة بن بلة في فترة حكمه تهدف إلى تطوير البلاد من الناحية الثقافية والاجتماعية ونجح في ذلك من خلال تطوير التعليم حيث عمل على زيادة الإنفاق على المدارس، ونجح في تحسين معيشة المواطنين من خلال توفير لهم الإسكان وقام بتوفير الرعاية الصحية الأمر الذي ساعد على تحسين صحة المواطنين.

* كانت سياسته تكاد لا تخلو من السلبيات أبرزها الفساد والحكم الاستبدادي عدم الاستقرار السياسي، الفشل في تنفيذ إصلاحات تعليمية.

* مثل تاريخ 19 جوان1965 حدث هام في تاريخ الجزائر المستقلة وهو انقلاب العقيد هواري بومدين على الرئيس أحمد بن بلة وسّمي بالتصحيح الثوري حيث كان هواري بومدين مقتنعا أن الدولة الجزائرية انحرفت على مسارها الثوري فكان الواجب عليه تصحيح سيرورة هذا المسار، وقام بعدها بومدين بالعديد من الإصلاحات الاجتماعية والثقافية أبرزها: حل مشكلة السكن من خلال إنجاز مشاريع سكنية ترتب وتنظم نمو التوسع العمراني في المدن.

* أما الهجرة فقد وضع هواري بومدين إجراءات أكثر قسوة وانتقائية عن الماضي للحد من الهجرة حيث امر بتشديد الحراسة على الحدود وذلك من خلال إنجازات عنابة أرزيو الصناعية لتوفير العمل للمهاجرين.

* عزز بومدين القطاع الصحي من خلال توفير علاج مجاني للأطفال للوقاية من الأمراض وتكثيف قاعات علاج أكثر على مستوى البلديات.

ملاحـــق

الملحق رقم01: مشروع قرار طرابلس [1]

اعلان المجلس الوطني التاسيسي الجزائري
باسم الشعب الجزائري

نظرا لاعلان هيئة التنسيق والتنفيذ لجبهة التحرير الوطني الجزائري بتاريخ 19 سبتمبر 1958 ، بتفويض من سلطة الهيئة الوطنية للثورة الجزائرية بتاريخ 27 اوت 1957 ، وتشييد الدولة الجزائرية ،

نظرا للاستفتاء الذي جرى في غرة جويلية 1962 والذي عبر الشعب الجزائري بواسطته عن رغبته في استقلال الجزائر التابع بعد قرار لجنة التنسيق والتنفيذ بتاريخ 19 ديسمبر 1958 ، والقاضي بتكوين الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية ،

نظرا لتنقل السلط الناتج عن التصريحات الرسمية للحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية والهيئة التنفيذية بتاريخ 25 سبتمبر 1962 ، هذه التصريحات التي تجعل حدا لسلط هذين المنظمين ،

نظرا لانتخاب مجلس وطني جزائري الذي دعا لـــه المكتب السياسي لجبهة التحرير الوطني الجزائري ،

نظرا للنص المتعلق بالاستفتاء في نفس اليوم ، هذا النص الذي يقضي بـــان المجلس مكلف بتهيئة دستور الدولة الجزائرية ،

المجلس الوطني التاسيسي يعلـن :

الجزائر جمهورية ديمقراطية وشعبية ، تضمن للمواطنات والمواطنين ممارسة حرياتهم الاساسية وحقوقهم الشرعية ،

يصـــــرح :

بصفته منظمة ممثلة للشعب الجزائري ، فهو وحده صاحب السيادة الوطنية وحارسها في الداخل والخارج ،

نتيجة لذلك يسجل المجلس :

يسجل المجلس التصريحات الرسمية لكـل من الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية والهيئة التنفيذية والقاضية بجعل حد لسلطهما ،

وعهد الرسالة لها مفعول تشريع اساسي وتدخل حيز التنفيذ بمجرد مصادقة المجلس الوطني التاسيسي عليها ،

الجزائر يوم 25 سبتمبر 1962

وعقب ذلك تدخل السيد محمدي السعيد مقترحا اضافة كلمة اسلامية ، لاسم الدولة الجزائرية الديمقراطية الشعبية ،

وقد عقب السيد فرحات عباس على هذا الاقتراح قائلا بانه يقدر تماما المشاعر التي دفعت بالسيد محمدي السعيد للادلاء باقتراحه ، مضيفا انه من البديهي ان الجزائر بلد عربي مسلم ،

ثم واصل السيد فرحات عباس حديثه مبينا انه قد ابلغ مشروع لائحة خاص بسير الحكومة القبلة ،

وهذا نص اللائحة (8) :

مشـــروع قـــــرار

نظرا للانتخاب الذي جرى يوم 20 سبتمبر 1962 ، حسب طلب المكتب السياسي لجبهة التحرير الوطني من اجل تكوين مجلس وطني جزائري ،

نظرا لنص الاستفتاء الذي اجري في نفس اليوم والذي مضمونه تهيئة دستور الدولة الجزائرية من طرف المجلس ،

ان المجلس الوطني يقـرر :

المادة الاولى : للمجلس الوطني التاسيسي :

1 ـ السلطة التاسيسية التي يمارسها باخذ القوانين التاسيسية والتشريعية ،

2 ـ السلطة التشريعية التي يمارسها باقامة القوانين العادية ،

المادة الثانية : يعين المجلس الوطني التاسيسي حكومة للجمهورية عقب استفتاء يوم 20 سبتمبر 1962 ،

والمجلس في اول الامر ان يوافق على رئيس الحكومة الذي سيؤسس فاتح الوزراء اعضاء المجلس ويقدمهم له ويصادق المجلس عليهم بالتصويت ،

ويكون رئيس الحكومة والوزراء مسؤولين امام المجلس ، ويستطيع هذا الاخير ان يسحب ثقته من الحكومة برمتها او من وزير او اكثر ، كما يستطيع المجلس ايضا ان يقبل استقالة الحكومة واستقالة وزير او اكثر ،

وعلى الحكومة او الوزراء المستقيلين ان يستمروا في ممارسة وظائفهم الى ان يعين لهم خلفاء ،

المادة الثالثة : ويستطيع المجلس ان يسمح للحكومة في التشريع بطريقة المراسيم القانونية في المواد التي لها طابع مستعجل ، وذلك في الاجل والشروط المحددة من طرف المجلس ،

المادة الرابعة : يعلن رئيس الحكومة باسم الشعب الجزائري القوانين الاساسية والدستورية والقوانين العادية والمراسيم القانونية وتكون قد امضيت من طرفه ومن طرف الوزراء المعنيين بالامر والمكلفين بتطبيقها ،

ويامر رئيس الحكومة بنشر النصوص ،

وتنشر القوانين ومراسيم القوانين في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية في شهر على الاكثر بعد التصويت ، الا في حالة تحديد الاجل من طرف المجلس ، ويبدا تنفيذها عند نشرها في الجريدة الرسمية الا اذا قرر المجلس عكس ذلك ،

المادة الخامسة : السلطة القانونية تمارس باسم الشعب الجزائري من طرف العدالة الجزائرية ، في نطاق اختصاصاتها المحددة بالقوانين حول النظام العدلي ،

المادة السادسة : ولهذا القرار الدستوري قوة قانون اساسي ، ويطبق حينما عند المصادقة عليه من طرف المجلس الوطني التاسيسي ،

فصل في الجزائر يوم 25 سبتمبر 1962
الموافق ليوم 26 ربيع الثاني 1382

[1]- المرجع: عمار قليل: ملحمة الجزائر الجديدة،ج3، دار البعث، قسنطينة، 1991،ص336،334.

الملحق رقم 02: صورة للرئيس أحمد بن بلة [1]

[1]- المرجع: ولد الحسن محمد الشريف، مرجع سابق، ص04.

الملحق رقم03: أعضاء الحكومة الجزائرية المستقلة.[1]

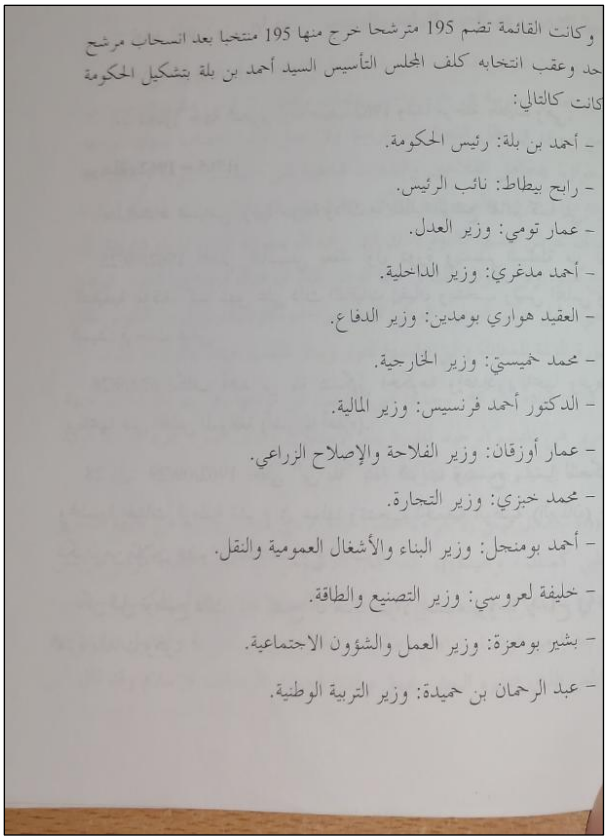

وكانت القائمة تضم 195 مترشحا خرج منها 195 منتخبا بعد انسحاب مرشح
جد وعقب انتخابه كلف المجلس التأسيس السيد أحمد بن بلة بتشكيل الحكومة
كانت كالتالي:

- أحمد بن بلة: رئيس الحكومة.
- رابح بيطاط: نائب الرئيس.
- عمار تومي: وزير العدل.
- أحمد مدغري: وزير الداخلية.
- العقيد هواري بومدين: وزير الدفاع.
- محمد خميستي: وزير الخارجية.
- الدكتور أحمد فرنسيس: وزير المالية.
- عمار أوزقان: وزير الفلاحة والإصلاح الزراعي.
- محمد خبزي: وزير التجارة.
- أحمد بومنجل: وزير البناء والأشغال العمومية والنقل.
- خليفة لعروسي: وزير التصنيع والطاقة.
- بشير بومعزة: وزير العمل والشؤون الاجتماعية.
- عبد الرحمان بن حميدة: وزير التربية الوطنية.

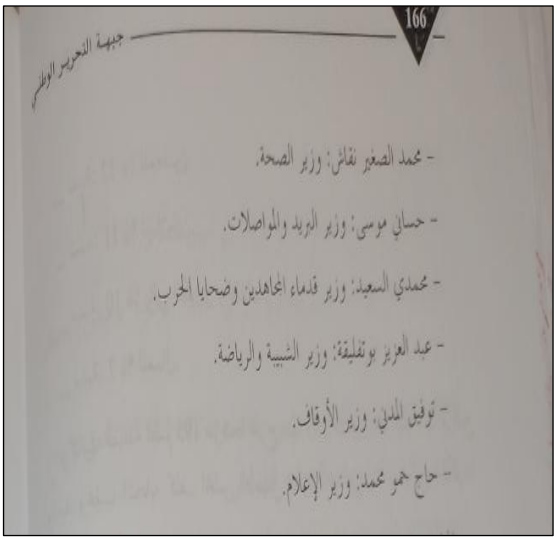

166

جبهة التحرير الوطني

- محمد الصغير نقاش: وزير الصحة.
- حسالي موسى: وزير البريد والمواصلات.
- محمدي السعيد: وزير قدماء المجاهدين وضحايا الحرب.
- عبد العزيز بوتفليقة: وزير الشبيبة والرياضة.
- توفيق المدني: وزير الأوقاف.
- حاج حمو محمد: وزير الإعلام.

[1]- المرجع: زبيحة زيدان، جبهة التحرير الوطني جذور الأزمة FLN، دار الهدى، الجزائر، د.س.ن، ص165،166.

الملحق رقم04: التطور العددي للتلاميذ والطلاب حسب المراحل 1962-1972.[1]

المراحل	1963-1962	1964-1963	1965-1964	1966-1965	1967-1966	1968-1967	1969-1968	1970-1969	1971-1970	1972-1971
. فتيات	282 842	398 871	463 130	504 552	513 115	544 776	575 379	680 870	700 924	771 516
. فتيان	494 794	640 464	751 907	827 651	857 242	917 000	976 110	1 058 153	1 150 153	1 246 575
. مجمل	777 636	1 039 435	1 215 237	1 332 203	1 370 357	1 465 776	1 551 489	1 689 023	1 851 416	2 018 891
الثانوي العام										
. فتيات	8 896	17 202	20 508	26 052	28 112	30 826	35 407	41 291	51 288	—
. فتيان	23 027	39 003	48 666	61 991	68 733	75 105	85 994	105 897	129 522	—
. مجمل	31 523	56 105	69 174	88 043	96 845	105 931	121 401	147 188	180 810	—
الثانوي المهني										
. فتيات	5 093	6 953	7 652	9 731	9 389	9 407	9 750	11 655	12 156	—
. فتيان	13 475	19 533	22 059	24 718	25 050	27 977	29 848	33 101	35 585	—
. مجمل	18 568	26 486	29 711	22 499	34 439	37 384	39 598	44 756	47 741	—
الثانوي الترشيحي										
. فتيات	257	388	543	839	1 353	1 582	1 601	2 248	2 926	—
. فتيان	366	629	662	1 679	2 699	3 757	4 137	4 644	5 407	—
. الاجمالي	623	1 017	1 205	2 518	4 052	5 439	5 738	6 892	8 333	—
مجمل الثانوي										
. فتيات	14 346	24 443	28 703	36 622	38 854	41 914	46 758	55 194	66 370	—
. فتيان	36 868	59 165	71 379	88 388	96 482	106 830	109 979	143 642	170 514	—
. الاجمالي	51 214	83 608	100 082	125 010	135 336	148 774	166 737	198 836		—
التعليم العالي										
. فتيات	579	814	199	1 631	1 851	2 220	2 398	3 408	4 838	—
. فتيان	2 230	3 039	4 727	6 422	7 421	7 500	8 283	10 422	14 375	—
. الاجمال	2 809	3 853	4 926	8 053	9 272	9 720	10 681	13 830	19.213	24 218

[1]- المرجع: المنصف وناس، الدولة والمسألة الثقافية في الجزائر (دراسة في التغيير الثقافي والإجتماعي)، دار أليف، د.م.ن، د.س.ن، ص 103.

قائمة البيبليوغرافيا

قائمة البيبليوغرافيا:

المصادر:

1- الإبراهيمي أحمد طالب: **من تصفية الاستعمار إلى الثورة الثقافية 1962-1972،** ترجمة حنفي بن عيسى، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، دون سنة نشر.

2- الخولي لطفي: **عن الثورة، في الثورة، بالثورة،** حوار مع بومدين، منشورات التجمع الجزائري البومديني الإسلامي، الجزائر، 1975.

3- الديب فتحي: **عبد الناصر وثورة الجزائر**، طبعة ثانية، دار المستقبل العربي، القاهرة،1990.

4- الرياشي سليمان وأخرون: **الأزمة الجزائرية الخلفيات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية،** مركز الدراسات الوحدة العربية، لبنان،1996.

5- الزبيري الطاهر: **نصف قرن من الكفاح،** الطبعة الأولى، دار الصحافة فريد زويوش، الجزائر، 2011.

6- بن جديد الشاذلي **مذكرات (1929-1979) ملامح حياة،** الجزء الثاني، دار القصبة، الجزائر،2011.

7- بن خدة بن يوسف: **نهاية حرب التحرير في الجزائر (اتفاقيات إيفيان)،** دار المطبوعات الجامعية، الجزائر،2002.

8- جغلول عبد القادر: **النصوص الأساسية لثورة نوفمبر1954(نداء أول نوفمبر-مؤتمر الصومام- مؤتمر طرابلس)،** تصدير: عبد العزيز بوتفليقة، دون دار نشر، الجزائر، 2008.

9- جوان جليستي: **ثورة الجزائر،** ترجمة: عبد الرحمان صدقي أبو طالب، دار المصرية للتأليف والترجمة، واشطن، 1995.

10- حربي محمد: **جبهة التحرير الأسطورة والواقع،** الطبعة الأولى، ترجمة: كميل قيصر داغر، مؤسسة الكتاب العربي، بيروت، دون سنة نشر.

11- حزب جبهة التحرير الوطني: **دستور1963،** المطبعة الوطنية الجزائرية، الجزائر، 1963.

12- حزب جبهة التحرير الوطني: **ميثاق 1964.**

13- حزب جبهة التحرير الوطني: **جهود السنوات العشر،** الطباعة الشعبية للجيش، الجزائر،1975.

14- زوزو عبد الحميد: **المرجعيات التاريخية للدولة الجزائرية الحديثة،** دار هومة، الجزائر،2009.

15- ستورا بنجامين: **تاريخ الجزائر بعد الإستقلال1962-1988،** ترجمة: صباح ممدوح كعدان، دار الثقافة الهيئة السورية للكتاب، سوريا، دون سنة نشر.

16- سعد الله أبو القاسم: **تاريخ الجزائر الثقافي (1954-1962)،** الجزء10، دار البصائر للنشر والتوزيع، الجزائر، 2007.

17- عمرو أحمد عمرو و عبد الرؤوف أحمد: **أحمد بن بلة ابن شمال إفريقيا**، دار القومية للطباعة والنشر- روض الفرج، دون مدينة نشر، دون مدينة نشر،2016.

18- كشدة عيسى: **مهندسو الثورة**، الطبعة الثانية، تقديم: عبد الحميد مهري، ترجمة: مرسي أشرشو، منشورات الشهاب، باتنة، 2003.

20- مالك رضا: **الجزائر في إيفيان تاريخ المفاوضات السرية(1956-1962)**، دار الفرابي للنشر والتوزيع، لبنان، 2003.

21- محساس أحمد: **الحركة الثورية في الجزائر(1914-1954)**، دار المعرفة، الجزائر،2007.

22- منصور أحمد: **الرئيس أحمد بن بلة يكشف أسرار الثورة**، الطبعة الثانية، الجزائر، 2009.

23- ميرال روبير: **مذكرات أحمد بن بلة**، ترجمة: العفيف الأخضر، دار الآداب، بيروت، 1981.

24- نزار خالد: **مذكرات اللواء خالد نزار**، الشهاب للنشر والتوزيع، الجزائر، 1999.

المراجع باللغة العربية:

01- أبوبكر حفظ الله: **التموين والتسليح إبان الثورة التحريرية الجزائرية(1954-1962)**، دار العلم والمعرفة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2013.

02- أبو زكرياء يحي: **الجزائر من أحمد بن بلة إلى عبد العزيز بوتفلقية**، دار ناشري للنشر والتوزيع، دون مدينة نشر، 2003.

03- أحديدان زهير: **المختصر في تاريخ الثورة الجزائرية(1954-1962)**، الطبعة الأولى، مؤسسة أحديدان للنشر والتوزيع، الجزائر، 2007.

04- إتفاقيات إيفيان، **المحادثات والمفاوضات الجزائرية إبان ثورة التحرير الوطني (1954-1962)**، منشورات مجلس الأمة، الجزائر، 2008.

05- أزغيدي محمد: **مؤتمر الصومام وتطور ثورة التحرير الوطني الجزائرية(1956-1962)**، دار هومة للطباعة والنشر، 2005.

06- أفنو باتريك: **حرب التحرير ملف وشهادات**، ترجمة: بن داود سلامنة، دار الوعي للنشر والتوزيع، الجزء الثاني، الجزائر، 2013.

07- الزبيري محمد العربي: **كتاب مرجعي عن الثورة التحريرية(1954-1962)**، منشورات المكرز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة اول نوفمبر، الجزائر، 2007.

08- الزبيري محمد العربي: **تاريخ الجزائر المعاصر،** منشورات إتحاد الكتاب العربي، الجزء الأول، دون مدينة نشر، 1999.

09- الزبيري محمد العربي: **تاريخ الجزائر المعاصر(1954-1962)،** منشورات إتحاد الكتاب، الجزء الثاني ، دون مدينة نشر، 1999.

10- الزبيري محمد العربي: **تاريخ الجزائر المعاصر،** دار الثقافة، الجزء الثالث، الجزائر،2007.

11- السويدي محمد: **مقدمة في تاريخ المجتمع الجزائري،** ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،1990.

12- الصديق محمد صالح: **أيام خالدة في حياة الجزائر،** موفم للنشر والتوزيع، الجزائر، 2012.

13- الصغير مريم: **المواثيق الدولية من القضية الجزائرية(1954-1962)،** دار القصبة، الجزائر، 2007.

14- العسلي بسام: **نهج الثورة الجزائرية،** الطبعة الأولى، دار النفائس، بيروت، 1982.

15- القروي إسماعيل وأخرون: **أحمد بن بلة مسيرة نضال،** مطبعة فاضلة، المؤسسة العربية للنشر والتوزيع، المغرب، دون سنة نشر.

16- بركات أنيسة: **محاضرات ودراسات تاريخية وأدبية حول الجزائر،** منشورات المتحف الوطني للمجاهد، الجزائر، 2005.

17- بلحاج صالح: **تاريخ الثورة الجزائرية،** دار الكتاب الحديث، الجزائر، 2010.

18- بن خرف الله الطاهر: **النخبة الحاكمة في الجزائر1962-1989،** دار هومة للنشر والتوزيع، الجزء الثاني، الجزائر، 2011.

19- بن خليف عبد الوهاب: **تاريخ الحركة الوطنية من الاحتلال إلى الاستقلال،** الطبعة الأولى، دار طليطلة للنشر والتوزيع، الجزائر،2009.

20- بن زارع حياة: **التشكيلة الاجتماعية والاقتصادية الجزائرية في مواجهة الريعرؤية منهجية حول ضعف القطاع الخاص،** الطبعة الأولى، الجزائر، 2021.

21- بن شهرة مدني: **الإصلاح الاقتصادي وسياسة التشغيل(التجربة الجزائرية)،** دار حامد، الأردن، 2009.

22- بوحوش عمار: **التاريخ السياسي للجزائر منذ 1962 إلى يومنا هذا،** البصائر الجديدة، الجزائر، 2014.

23- حاروش نورالدين: **رؤساء الجزائر،** دار الأمة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2022.

24- دبلة عبد العالي: **الدولة الجزائرية الحديثة (الاقتصاد، المجتمع، السياسة)،** دار الفجر، مصر، 2004.

25- زيدان زبيحة : **جبهة التحرير الوطني جذور الأزمة FLN**، دار الهدى، الجزائر، د.س.ن.

26- سعدي عثمان: **التعريب في الجزار كفاح شعب ضد الهيمنة الفرنكوفية،** دار الأمة للنشر والطباعة، الجزائر، 1993.

27- سلطاني أبو جرة: **جذور الصراع في الجزائر**، الطبعة الثانية، دار الأمة، الجزائر، دون سنة نشر.

28- فاضلي إدريس: **حزب جبهة التحرير الوطني عنوان ثورة ودليل دولة نوفمبر1954**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2004.

29- عدالة رابح: **تاريخ الجزائر تصفيات وانتصارات**، الطبعة الأولى، دار المجتهد، الجزائر، 2004.

30- عمار قليل: **ملحمة الجزائر الجديدة**،الجزء3، دار البعث، قسنطينة، 1991،

31- عمراني عبد المجيد: **جون بول سارتر والثورة الجزائرية1954-1962**، تقديم: محمد العربي ولد خليفة، دار هومة، الجزائر، 2007.

32- عمورة عمار: **موجز في تاريخ الجزائر**، الطبعة الأولى، دار ريحانة للنشر، الجزائر، 2002.

33- لونيسي إبراهيم: **الصراع السياسي في الجزائر خلال عهد أحمد بن بلة**، دار هومة، الجزائر، 2011.

34- لونيسي رابح: **رؤساء الجزائر في ميزان التاريخ**، دار المعرفة، الجزائر، 2009.

35- لونيسي رابح: **الجزائر في دوامة الصراع بين المعسكرين السياسيين**، دار المعرفة، الجزائر، دون سنة نشر.

36- لونيسي رابح وأخرون: **تاريخ الجزائر المعاصر**، الجزء الثاني، الجزائر، 2016.

37- مطمر محمد العيد: **الرئيس هواري بومدين رجل القيادة الجماعية**، دار الهدى، الجزائر، 2003.

38- مقلاتي عبد الله: **العلاقات المغاربية إبان الثورة الجزائرية**، دار بوسعادة للنشر والتوزيع، الجزء الأول، دون مدينة نر، دون سنة نشر.

39- منغور أحمد: **الرأي العام الفرنسي من الثورة الجزائرية(1954-1962)** ، دار التنوير، الجزائر، 2013.

40- ولد خليفة محمد العربي: **المهام الحضرية للمدرسة والجامعة الجزائرية**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، دون سنة نشر.

41- وناس المنصف: **الدولة والمسألة الثقافية في الجزائر (دراسة في التغيير الثقافي والاجتماعي)**، دار أليف، د.م.ن، د.س.ن.

المجلات والجرائد:

*المقالات:

01- الباز الطيب: **مفاوضات الاستقلال بين فرنسا والجزائر1960-1962،** مجلة المفكر للدراسات القانونية والسياسية، مجلد03، العدد03، جامعة الجلفة، 2020.

02- المرحلة الانتقالية للثورة الجزائرية من19 مارس1962 إلى سبتمبر 1962، منشورات المتحف الوطني للمجاهد، إنتاج جمعية أول نوفمبر لتخليد وحماية مأثر الثورة في الأوراس، 1416هـ-1995م.

03- بلخيري سليمة: **المنظومة الصحية الجزائرية وواقع العمومية،** مجلة الحقوق السياسية والعلوم الإنسانية، العدد36، جامعة زيان عاشور، الجلفة، دون سنة نشر.

04- بوراحة أمال: **التطور الصحي في الجزائر وعلاقته بتحسن المؤشرات الصحية،** مجلة مقدمات، مجلد02، العدد08، جامعة وهران02، دون سنة.

05- بن سامية فاطمة: **السياسة الديغولية للقضاء على الثورة التحريرية من خلال مبادرتي تقرير المصير والجزائر جزائرية،** مجلة علوم الإنسان، مجلد 11، العدد04، مجلة زيان عاشور، الجلفة، 2022.

06- بوضياف خديجة: **أحمد بن بلة ودوره في بناء معالم الدولة الجزائرية1962-1965،** مجلة البحوث التاريخية، مجلد06، العدد02، الجزائر، ديسمبر 2022.

07- بن عتو بليروات: **وقائع وكواليس اختطاف الطائرة لزعماء الثورة الجزائرية في 22 أكتوبر 1956،** مجلة عصور جديدة، العدد09، جامعة الجيلالي اليابس، سيدي بلعباس، 2013.

08- بن علي محمد: **واقع التربية والتعليم في الجزائر خلال مرحلة الاستعمار الفرنسي وغداة الاستقلال،** مجلة دفاتر الخبر، حقوق الطفل، العدد07، دون مدينة نشر، 2016.

09- حاوشين ابتسام: **السياسية السكنية في الجزائر الواقع والأفاق،** مجلة علوم الاقتصاد والتسيير والتجارة، العدد09، دون مدينة نشر، دون سنة نشر.

10- درار أحمد: **التعليم الأصلي في الجزائر خلال العشر سنوات من استرجاع الاستقلال،** مجلة الأصالة، مجلد03، العدد08، منشورات وزارة الشؤون الدينية والأوقاف، الجزائر، ماي 1972.

11- دعاس صالح: **مواثيق الثورة التحريرية وإشكالية بناء الدولة،** مجلة العلوم الإنسانية، مجلد32، العدد01، جامعة الجزائر، جوان 2021.

12-فلاح حسين ماجد: **واقع التعليم في الجزائر 192-1972،**مجلة مركز بابل للدراسات الإنسانية، مجلد10، العدد04، العراق، 2020.

13- محمود خالد، **جيل فتحي الديب أحد مؤسسي المخابرات المصرية**، جريدة الشرق الأوسط، العدد 8839، لندن، 2003/04/09.

14- محي الدين: **تطور حركة التعليم في الجزائر1830-1990،** مجلة دفاتر المميز، مجلد14، العدد01، دون مدينة نشر،2019.

15- مسعود حميد: **العلاقات الجزائرية الفرنسية خلال حكم الرئيس أحمد بن بلة 1962-1965،** مجلة العبر للدراسات التاريخية والأثرية في شمال إفريقيا، مجلد05، العدد01، جامعة ابن خلدون، تيارت، دون سنة نشر.

16- مقلاتي عبد الله: **مؤتمر تونس المغاربي اختطاف زعماء الثورة الجزائرية 1956،** مجلة المصادر، العدد16، دار الكرامة للنشر والتوزيع، الجزائر،2007.

17- 5 جويلية 1962، **ذكرى استرجاع السيادة الوطنية،** مجلة المتحف الصادرة عن المتحف المركزي للجيش، العدد09، الجزائر، جويلية 2019.

الجرائـــد:

01- بابل: العدد 3518، كانون الأول 2002.

02- السفير:العدد2778، كانون 1982.

المذكـرات:

01- العابدين علي الزين: **الهجرة الجزائرية نحو فرنسا وانعكاساتها الاجتماعية والثقافية على المجتمع الجزائري 1914-1962،** مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الاجتماعي والثقافي عبر العصور، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة أدرار، 2013-2014.

02- بوضياف محمد: **مستقبل النظام السياسي الجزائري**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية العلوم الإنسانية والإعلام قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولة، جامعة الجزائر، 2008-2009.

03- علي سعدي مائدة خيضر: **أحمد بن بلة و دوره السياسي والاقتصادي والاجتماعي حتى عام 1965،** مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير، تخصص أداب في التاريخ الحديث، كلية علوم التربية ابن رشد، بغداد، 2004.

04- ميلودي سهام: **اتفاقية إيفيان أسيادها ومضمونها وردود الأفعال-دراسة تحليلية-،** أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، قسم العلوم الاجتماعية والإنسانية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2015-2016.

05- وناسي سهام: **النمو الحضري ومشكلة السكن والإسكان،** مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علم الاجتماع، كلية العلوم الاجتماعية والإسلامية، قسم علم الاجتماع والديمغرافيا، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2008-2009.

المراجع باللغة الاجنبية:

01- Abdelmadjid merdaci, Les chemins de l'indépendance, éd A.N.E.P,Alger,2012.

02- Ibrahimi Ahmed Taleb, Mémoire d'un algérienne tome 02.

03- Front de libération nationale, **Les textes fondamentauxde la réovulation,Appel du 1 novembre 1954**, plate Soummam 1956, texte du cougrés de Tripoli 1962, édition A.N.E.P, 2008.

04-Ministére del' orientation national: **Les discours duprésident Benbella**, Ministére de l'orientation, Alger, 1963.

05-Khaoula Taleb Ibrahimi, **LesAlgérienne et leurs langues**, deuxiéme édition, Elhikma, Alger, 1992.

المواقع الإلكترونية:

01- حسينة/ل: **تطور المنظومة الصحية الجزائرية**

02- لوصيف سفيان: **اللغة العربية في دساتير والمواثيق الرسمية في الجزائر قراءة في الإيديولوجية والممارسة،** متاح على الرابط: www.alambiah.ong/uplads/PDF

ملخـــص

ملخص :

خلفت اتفاقيات إيفيان قيود على الدولة الجزائرية في مختلف المجالات مما جعل الرئيس أحمد بن بلة يسعى لتدارك هاته القيود ومواجهة الأوضاع الإجتماعية والثقافية والتي شهدت تدهورا كبيرا في فترة حكمه سواء على البيئة الإجتماعية أو من الناحية الثقافية والوضعية التعليمية الموروثة، ومن هنا قام أحمد بن بلة بوضع حملة من الإستراتيجيات للتغلب على هاته الأوضاع وتحقيق التنمية والتطوير وبالفعل استطاع الرئيس وضع بصمته على الدولة الجزائرية المستقلة والخروج بالعديد من النتائج الإيجابية لصالح الدولة والشعب.

summary :

The Evian agreements left restrictions on the Algerian state in various fields, which made President Ahmed Ben Bella seek to remedy these restrictions and confront the social and cultural conditions, which witnessed a significant deterioration during his rule, whether on the social environment or in terms of the cultural and educational situation inherited, and from here Ahmed Ben Bella put A campaign of strategies to overcome these conditions and achieve development and development. Indeed, the president was able to put his mark on the independent Algerian state and produce many positive results for the benefit of the state and the people.